جامعـــــة قاصدي مرباح– ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قســـــم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان :

تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري

" دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة "

من إعداد الطالب : عمر لشهب

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : **2012/06/11**

أمام اللجنة المكونة من السادة :

- الأستاذ/ الطاهر خامرة	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	رئيسا
- الدكتور/ محمد زرقون	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مقررا
- الدكتور/ الحاج عرابة	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2012/2011

جامعـــــة قاصدي مرباح– ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قســـــم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان :

تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري

" دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة "

من إعداد الطالب : عمر لشهب

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : **2012/06/11**

أمام اللجنة المكونة من السادة :

- الأستاذ/ الطاهر خامرة	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	رئيسا
- الدكتور/ محمد زرقون	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مقررا
- الدكتور/ الحاج عرابة	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2012/2011

بسم الله الرحمن الرحيم

«قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم»

(سورة البقرة:32)

" علمت شيئاً هو أنني لا أعلم شيئاً " (سقراط)

الإهداء

إلى الوالدة المربية، المعلمة التي أضاءت و تضيء بدعواتها لي طريق العلم والمعرفة، التي انتظرت و تنتظر مني الأكثر في هذا الطريق.

إلى الوالد الأستاذ.

إلى كل من لم يحقق هدفه والذين لم نسمع عن نبغهم، نتيجة ظلم العباد وظلم التاريخ، وظلم المنظومة والإجراءات التي تدخل ضمن تحقيق هدفهم الأسمى.

إلى كل من بصم في نفوسنا مشاعر الود و الاحترام والتقدير.

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الحمد والشكر للعلي القدير على نعمه وتوفيقي لإنجاز هذا العمل

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل، لا يسعني وأنا أنهي من إعداد هذا البحث إلا أن أتوجه بجزيل شكري وامتناني للدكتور محمد زرقون لقبوله الإشراف على هذا العمل، وتوجيهاته القيمة والتشجيع المستمر على انجاز هذا البحث ؛

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى عمال مكتبة فرحات عباس بسطيف، ومحاسبي شركة سونطراك على اثرائهم للموضوع وما منحوه لنا من اقتراحات قيمة.

الملخص :

يعالج موضوع المذكرة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية بعد عامين ونصف من التطبيق، بعد استعراض التطور النظري للممارسات المحاسبية بهدف بعث وإثراء الحوار العلمي للموضوع ببعد تصوري يأخذ في الاعتبار أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين، وجاءت الدراسة العملية من خلال توزيع إستبانة على العديد من المؤسسات لمعرفة مدى الانتقال والتطبيق السليم للنظام، ومعالجة مدى فعالية المحاسبة في المؤسسة بتطبيق النظام، من خلال دراسة التكوين والتأهيل في المؤسسة ثم نوعية المعلومات وخصائصها في المؤسسة وكذا الجانب التقييمي لموجودات المؤسسة، وتم معالجة الجانب الضريبي من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

أثبتت الدراسة أن هناك فعالية وتطبيق محدود للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات، حيث أن العديد من الصعوبات سواء محيط المؤسسة ، المحيط المالي أو المحيط الجبائي وكذا الضعف الكبير في التكوين حال دون فعالية كبيرة للنظام المحاسبي، وبالتالي عدم تحقيق معظم الأهداف المنتظرة من النظام حتى الوقت الحالي.

الكلمات الدالة : المعايير المحاسبة الدولية، التوافق المحاسبي، التوحيد المحاسبي، البيئة المحاسبية، النظام المحاسبي، القانون الجبائي

Abstract :

The object's thesis is process the extent efficacy application the Financial accounting system in the Algerian corporations after 2 years of the application, Of showed theoritecal developing of practices accounting , That for enrichment scientific dialogue of this object ,With imaginary side, and cares about standardization and compatibility international accounting , The applied study came for This study aims to know the extent transmission and the straight using of the system, And process the extent efficacy accountancy in the corporation under using the Financial accounting system that from study the training and rehabilitation in the corporation, And study the quality and characteristics of information and also were treated the tax side under using the Financial accounting system.

This study affirms that is limited extent efficacy of the Financial accounting system in the corporations, There are a lot of difficulties whether was environment of corporation, Financial environment, And weak configuration, All that can't let the System giving the objectives,still this time.

***Key words :* Break even, Economic profitability, Operating leverage, The risk of exploitation, Financial profitability, Financial leverage, The financial risk**.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	**III**
الشكر	**IV**
ملخص البحث	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**X**
قائمة الأشكال	**XI**
قائمة الملاحق	**XII**
المقدمة	أ
الفصل الأول : الاطار النظري للممارسات المحاسبية	1
تمهيد	2
المبحث الأول : التطور التاريخي للمحاسبة وإطارها النظري	3
المطلب الأول : التطور التاريخي للمحاسبة	3
المطلب الثاني : النظريات المفسرة للمحاسبة	6
المطلب الثالث : الفروض والمبادئ والأعراف المحاسبية	8
المطلب الرابع : المحاسبة نظام للمعلومات	13
المبحث الثاني : التباين الدولي للممارسة المحاسبية	20
المطلب الأول : المحيط المحاسبي الدولي	20
المطلب الثاني : أشكال ومخاطر تباين الممارسات المحاسبية بين الدول	23
المطلب الثالث : أسباب الاختلاف المحاسبي بين الدول	27
المطلب الرابع : طرق توافق الممارسات المحاسبية	30
المبحث الثالث : التوحيد المحاسبي	32
المطلب الأول : التوافق المحاسبي الدولي	33
المطلب الثاني : التوحيد المحاسبي الدولي	36
المطلب الثالث : جهود المنظمات المهنية في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.	38
المطلب الرابع : تجارب الدول في تطبيق معايير المحاسبة الدولية	40

خلاصة	45
الفصل الثاني : واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر	46
تمهيد	47
المبحث الأول : الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي	48
المطلب الأول : دوافع تبني النظام المحاسبي المالي والمراحل الأولية لإعداده	48
المطلب الثاني : المراحل القانونية والتنظيمية المتعلقة باعداد النظام المحاسبي المالي	51
المطلب الثالث: قواعد وإجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي	59
المطلب الرابع: مستجدات النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني	67
المبحث الثاني : تحليل عناصر البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي	71
المطلب الأول : مهنة المحاسبة والمنظمات المهنية	71
المطلب الثاني : التعليم والتكوين المحاسبي	76
المطلب الثالث : المؤسسات الاقتصادية والمالية	80
المطلب الرابع : النظام الجبائي والقانون التجاري	85
المبحث الثالث : آثار وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي	86
المطلب الأول : أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية	86
المطلب الثاني : أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على قواعد التقييم المحاسبي	89
المطلب الثالث: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القواعد الجبائية.	97
المطلب الرابع : انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل والتشخيص المالي	102
خلاصة	108
الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة	109
تمهيد	110
المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	111
المطلب الأول : حدود الدراسة الميدانية	111
المطلب الثاني : تحديد مجتمع الدراسة	111
المطلب الثالث : اختيار العينة	112
المطلب الرابع : مشاكل الدراسة	112
المبحث الثاني : مراحل إعداد الاستبيان	114
المطلب الأول : هيكل الاستبيان وفرضياته	114
المطلب الثاني : تصميم الاستبيان	115

المطلب الثالث : نشر الاستبيان	116
المطلب الرابع : معالجة الاستبيان	116
المبحث الثالث : معالجة وتحليل نتائج الاستبيان	118
المطلب الأول : خصائص العينة	119
المطلب الثاني : الانتقال وتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات	125
المطلب الثالث : الجانب المحاسبي من تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات	129
المطلب الرابع : الجانب الضريبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي	135
الخاتمة	136
قائمة المراجع	141
الملاحق	149
فهرس المحتويات	188

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	عدد المؤسسات الجزائرية الخاضعة للقانون التجاري	80
(2-2)	عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني	86
(3-2)	حساب النتيجة وفق النظام المحاسبي والمخطط المحاسبي الوطني	88
(4-2)	الأصول الثابتة المادية وفق النظام المحاسبي والمخطط الوطني	92
(5-2)	الأصول الثابتة المعنوية وفق النظام المحاسبي والمخطط الوطني	92
(6-2)	المخزونات وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني	93
(7-2)	عقود الإيجار وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني	94
(8-2)	المؤونات وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط الوطني للمحاسبة	95
(9-2)	بعض العناصر الأخرى وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط الوطني (PCN).	97
(1-3)	الاستبيانات الموزعة والمستردة	112
(2-3)	مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها	116
(3-3)	معايير تحديد الاتجاه	117
(4-3)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	118
(5-3)	توزيع أفراد العينة حسب السن	119
(6-3)	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المحصل عليها	120
(7-3)	توزيع أفراد العينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه	120
(8-3)	توزيع أفراد العينة حسب المنصب	121
(9-3)	توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية	122
(10-3)	الانتقال إلى تطبيق انظام المحاسبي المالي	124
(11-3)	تطبيق النظام المحاسبي المالي	125
(12-3)	الجانب المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي	128
(13-3)	الجانب الضريبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي	134

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	فرض الاستمرارية	9
(2-1)	الخصائص النوعية للمعلومات المالية	14
(3-1)	عوامل اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول	29
(4-1)	أسباب الاختلاف المحاسبي	32
(1-2)	مراحل إعداد الميزانية الافتتاحية وفق النظام المحاسبي المالي	64
(2-2)	المخطط العام للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في الجزائر	66
(3-2)	مخطط الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي	66
(1-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	118
(2-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	119
(3-3)	توزيع أفراد العينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه	121
(4-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المنصب	122
(5-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الأقدمية	123
(6-3)	لم تتضمن الإجراءات التحضيرية برمجة دورة تكوينية	130
(7-3)	أؤيد فكرة إصلاح نظام التعليم والتكوين المحاسبيين	130
(8-3)	عدم كفاية المدة المحددة للدورة التكوينية غير كافي لفهم النظام	130
(9-3)	الجهة الداخلية للمؤسسة هي المكلفة بإجراء الدورات التكوينية	130
(10-3)	هناك نقص كبير في المستوى المعرفي للنظام المحاسبي المالي	131
(11-3)	المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تعبر أكثر عن الواقع الاقتصادي	132
(12-3)	المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي ملائمة لقياس أداء المؤسسة	132
(13-3)	يعتبر مستوى الشفافية في المعلومات الناتجة عن النظام مقبولة جداً	132
(14-3)	تواجه المؤسسة صعوبة كبيرة في تقييم استثماراتها	133
(15-3)	يحتاج التسير الجبائي بالمؤسسة إلى تطوير بالشكل الذي يسمح بالتوافق مع النظام	135

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	جدول تطابق المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.....	150
(2)	عرض الاستبيان باللغة العربية.....	167
(3)	عرض الاستبيان باللغة الانجليزية.....	172
(4)	نتائج الاستبيان وفق برنامج SPSS.....	177

المقدمة

1. إشكالية البحث

التحول والتطور المحاسبي وليد التحول والتطور الاقتصادي، فمن خلال إتساع وانفتاح وتطور المبادلات والنشاطات الاقتصادية وارتفاع عدد الشركات دولية النشاط، وبالتالي اتساع نطاق السوق المالية، ما أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية في عدم تجانس فئات مستعملي القوائم المالية، وتباين الأنظمة المحاسبية بين الدول، وغيرها من معوقات الخطط والبرامج التنموية المسطرة من قبل كل دولة.

لهذا بذل مفكري ومنظري المحاسبة مجهودات كبيرة من أجل تقريب الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي إلى بعضها وبالتالي القضاء على العديد من المشاكل المحاسبية المحلية والدولية، وقد توجت مجهودات هذه المنظمات والهيئات المحاسبية في اعداد معايير محاسبية دولية ومعايير التقارير المالية؛ وقد أدى هذا النتاج المحاسبي إلى إرضاء جل الأطراف الدولية للمحاسبة وتم تطبيقها في العديد من الدول بجعل محاسبتها تتكيف والمعايير المحاسبية الدولية وبالتالي التكيف والمحيط الدولي.

بالتالي فالتحول المحاسبي في الجزائر وليد التحول والتطور الاقتصادي الدولي والمحلي، حيث نلمس ذلك من خلال اتجاه الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وكذا تقديم التسهيلات المختلفة لجذب رؤوس الأموال، وكذلك لتلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية،

حيث أن الجزائر بدأت عملية الإصلاح من2001 ، إلى غاية 2007 تم إصدار القانون المتعلق بالنظام المحاسبي وإلى غاية 2009 تم صدور العديد من المراسيم والقوانين التابعة للنظام سواء بتحليل القانون الأصلي أو إصدار قانون، وفي سنة 2009 تم تأجيل تطبيق النظام إلى السنة التي تليها كما أن صدور القوانين والمراسيم المتعلقة بالنظام لم يتوقف حيث صدر قانون تنظيم مهنة المحاسبة وبعض التعديلات في قوانين المالية السنوية والتكميلية بالتالي الجزائر ومنذ اعتمادها للنظام المحاسبي المالي (SCF) مطلع سنة 2010 سعت أن يشمل هذا النظام المحاسبي جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها، ومنه فالانتقال من المخطط المحاسبي (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) ثم تطبيق شامل سوف تنجم عنه حتما صعوبات وآثار وانعكاسات تتعرض لها الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية.

وبالتالي **ما مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ وماهي الصعوبات والتحديات التي تواجهها في تطبيقه؟**

وللإلمام بجوانب الموضوع نطرح أسئلة فرعية :

- كيف تطورت الممارسات المحاسبية ومن ثم أصبحت المحاسبة نظام للمعلومات؟
- كيف تم دحض بعض المشاكل المحاسبية الدولية؟. وكيف كانت تجارب الدول في ذلك؟
- كيف تمت عملية الانتقال الأولية للنظام من جهة القوانين المنظمة ومن جهة المؤسسة؟.
- هل البيئة المحاسبية الجزائرية مهيئة لتطبيق النظام المحاسبي المالي ؟
- إلى أي مدى تم تطبيق وتأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسة .
- كيف تأثر الجانب المحاسبي للمؤسسة من تطبيق النظام سواء من حيث التقييم ومن الجانب المعلومات وكذا التكوين والتأهيل المحاسبي.
- ما أثر تطبيق النظام المحاسبي على الجانب الجبائي في المؤسسة الاقتصادية؟

2- فرضيات البحث :

لمعالجة إشكالية البحث، سوف نحاول اختبار صحة الفرضيات الآتية :

- توفر للمؤسسة إمكانيات محدودة في الانتقال لتطبيق النظام.
- لم يؤثر بالشكل الكبير تطبيق النظام في المؤسسات الاقتصادية لعدة اعتبارات.
- عدم فعالية التطبيق من جانب الممارسات المحاسبية لضعف التكوين وصعوبات في المحيط المحاسبي.
- مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين فعالية الممارسات الجبائية غير ملموس نسبياً في المؤسسات الاقتصادية.

3- مبررات اختيار البحث :

المبرر الموضوعي من اختيار الموضوع :

قيام الجزائر بإصلاحات في المجال المحاسبي نتج عنه نظام محاسبي مالي سنة2007، ثم تطبيق سنة 2010، فهذه الإصلاحات دامت طويلاً وكلفت كثيراً، فلا يجب ترك النظام المحاسبي المالي يطبق هكذا فقط، ليس هذا ما ينتظر من الإصلاحات بل ينتظر أهداف محددة، ولهذا كان لابد من تقييم عملية التطبيق، فهل هو يسير وفق الأهداف المسطرة، ما هي الصعوبات والعراقيل التي تواجهه. فالمبرر هو معرفة اتجاه النظام المحاسبي المالي بعد التطبيق.

أما المبرر الذاتي : فهو اهتمام الطالب بالمواضيع الحديثة وذات البعد الشامل والدولي.

4- أهداف البحث :

- إبراز التطورات التي شهدتها المحاسبة استجابة للتحولات الاقتصادية المتلاحقة و الناتجة عن التوسع الكبير للمعاملات الاقتصادية الدولية.
- كشف ملامح المحيط المحاسبي الدولي و تقديم سياق ظهور الحاجة لإقامة توافق للتطبيقات المحاسبية، و الجهود المبذولة لتحقيقه.
- معرفة النتائج والتأثيرات المحتملة لتطبيق النظام المحاسبي المالي.
- محاولة التعرف لمدى مواكبة النظام المحاسبي للتغيرات الدولية الحديثة المستمرة.
- محاولة متابعة وتحليل البيئة المؤسساتية والبيئة المحاسبية الجزائرية.
- متابعة خطوات المتبعة من قبل الدولة في إصدار النظام المحاسبي المالي.
- متابعة العلاقة المحاسبية الجبائية من خلال القوانين و تأثيرها على المؤسسة.

5- حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : تلقي هذه الدراسة الضوء على التحضيرات التنظيمية المتخذة في المؤسسات الجزائرية، وكذلك دراسة كل انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الجزائرية، و التحديات التي حالت دون تطبيق الجيد والفعال للنظام، وتشمل هذه المؤسسات فقط تلك التي خصها القرار بالتطبيق، حيث تستثنى بعض المؤسسات التي لا تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال و عدد المستخدمين و طبيعة النشاط من تطبيقه، وتلتزم بتطبيق محاسبة مبسطة تعرف بمحاسبة الخزينة، و تتمثل عموما في بعض المؤسسات التي تمارس نشاط معين بحيث لا يتعدى رقم أعمالها و عدد عمالها حد معين.
- الحدود الزمانية : بدأت الدراسة في النصف الثاني من الموسم الجامعي والدراسة الميدانية امتدت حوالي 20 يوما من شهر ماي 2012.
- الحدود البشرية : تستند هذه الدراسة إلى إجابات و آراء و توقعات الأفراد العاملين في مجال المحاسبة و المالية في المؤسسات المكونة للعينة، و الشاغلين لمناصب مختلفة سواء مدراء في المالية، رؤساء مصالح، محاسبين،....
- الحدود الموضوعية : اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع و المحاور المرتبطة أساسا بآثار تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والتطرق إلى محيط المؤسسة كذلك.

6- منهج البحث والأدوات المستخدمة :

حسب طبيعة موضوع الدراسة تستدعي استخدام مناهج متعددة تجيب على إشكالية الموضوع الذي، فيكون المنهج وصفيا عند تناول الإطار النظري للممارسات المحاسبية و عند استعراض بعض النماذج المحاسبية على المستوى الدولي، و يتم الاستعانة بالمنهج التاريخي في الأجزاء المرتبطة بمراحل تطور نظرية المحاسبة و التطورات التاريخية لتطبيق النظام المحاسبي المالي ، و يكون المنهج تحليليا عند دراسة الانعكاسات الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية و عند عرض النظام المحاسبي المالي.

و اعتمدنا منهج دراسة الحالة كذلك و لقد تم استخدام تقنيتي الاستبيان و المقابلة الشخصية بغية تقصي معلومات حول التحضيرات المتخذة من المؤسسات في الجزائر ، كذلك تتبع واقع وآثار تطبيق النظام في المؤسسات الجزائرية ، و من بين أدوات البحث كذلك استخدمنا المسح المكتبي، بهدف التعرف على مختلف المراجع و البحوث المتناولة لموضوع الدراسة، من أجل بناء نظرة متكاملة عن الموضوع.

ومن أجل تحليل الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة استعنا بالبرنامج MS EXCEL والبرنامج الإحصائي SPSS وذلك من أجل تحليل ومعالجة معطيات الاستبيان.

7- تقسيمات البحث :

على أساس ما تم ذكره من قبل وللإجابة على الإشكالية وتأكيد الفرضيات تم معالجة ذلك وفق :

- **الفصل الأول** : تم التطرق على الممارسات المحاسبية من جانبها النظري من ظهور وتطور النظري للمحاسبة ، حيث عالجنا فيه (المبحث الأول) التطور التاريخي للمحاسبة وكذلك عرضنا مكونات النظرية المحاسبية إلى أن وصلت المحاسبة كنظام للمعلومات، أما في المبحث الثاني فحاولنا استعراض المحيط المحاسبي الدولي هذا من خلال المطلب الأول أما في المطلب الثاني والثالث تم التطرق إلى أسباب الاختلافات المحاسبية ومخاطرها المحلية والدولية، وأردنا تحديد حلول لهذه الاختلافات وهذا بعرض طرق لتوافق الممارسات المحاسبية حيث خصصنا لها المطلب الرابع؛ أما المبحث الثالث تطرقنا بشكل شامل للتوافق المحاسبي والتوحيد (من خلال المطلب الأول والثاني)، أم في المطلب الثالث والرابع فعرضنا جهود المنظمات المهنية في تحقيق التوافق، كما وعرضنا أمثلة عن بعض الدول لاستهلال التجربة الجزائرية في الفصل الثاني.
- الفصل الثاني : في هذا الفصل قمنا بتحليل واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال التطرق البدايات الأولى لتطبيق النظام من قواعد وإجراءات رسمية وغير رسمية، كما واسترسلنا بعض القوانين والمراسيم المتعلقة بالنظام ،كما وعالجنا الأسباب وراء اتجاه الجزائر لتطبيق المعايير المحاسبية .وطرحنا المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط الوطني السابق. أما في المبحث الثاني

فحاولنا تحليل البئية الجزائرية من الانتقال إلى التطبيق ، أما في المبحث الثاني حولنا دراسة انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، حيث تناولنا تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية و تأثير تطبيق النظام على قواعد التقييم المحاسبي والقواعد الجبائية وكذا تأثير تطبيق النظام على التحليل والتشخيص المالي.

- الفصل الثالث : حاولنا في الفصل الأخير الإجابة على الإشكالية والإجراءات المنهجية لأعداد الاستبيان من إطار الدراسة وتحديد مجتمع و عينة الدراسة كما عرضنا في المبحث الثاني هيكل الاستبيان وكيف تم نشر الاستبيان وكذا معالجة الاستمارة ،أما في المبحث الرابع فتم تحليل نتائج الاستبيان وفق الأدوات الإحصائية والبرنامج الإحصائي SPSS ،وفي المطلب الثاني تم معالجة نتائج الاستبيان المتعلقة بالانتقال وتطبيق النظام المحاسبي المالي؛ وفي المطلب الثالث تم تحليل النتائج المتعلقة بالممارسات المحاسية وكذا رأي المستجوبين حول التكوينات والتقييم والجانب المعلوم من تطبيق تالنظام المحاسبي المالي.أما في المطلب الرابع فتم معالجة وتحليل النتائج المتعلقة بالجانب الضريبي وأثرها على المؤسسة وأثر الاستحداثات الجبائية في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

8- الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات التي تناولت مناقشة الأبعاد المختلفة المرتبطة بالإصلاح المالي المحاسبي في الجزائر، لكن معظمها اهتمت بدراسة الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتشخيص نقائص وقصور النظام المحاسبي السابق، وفي هذا الإطار سوف نستعرض بعض المؤتمرات العلمية والدراسات الوطنية التي أجريت في مجال الإصلاح المالي المحاسبي الجزائري، تجدر الإشارة إلى أنه سوف يتم حصر وذكر المرجعيات الحديثة والدراسات العلمية المنشورة والتي من أهمها الآتي :

- دراسة: [2004 - مداني بن بلغيث] بعنوان: (أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر)؛

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2004، هدفت الدراسة إلى إبراز :

حاول صاحبها من خلالها إظهار:

- أهمية التوحيد المحاسبي الدولي في إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في مختلف الدول ومدى هذا الإصلاح والسبل الكفيلة بتفعيله ليتلاءم مع الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر.
- نجاح عملية التوحيد بما يخدم المؤسسة ومختلف الأطراف التي لها فائدة من الاطلاع على القوائم المالية التي تنتجها المحاسبة، يمر حتما عبر تبني إستراتيجية توحيد تأخذ بعين الاعتبار أعمال هيئات التوحيد العالمية.

واستخلص الباحث لبعض التوصيات منها:

- أن يتم موازاة مع إصلاح النظام المحاسبي، التفكير والانطلاق في البحث في كيفية تحديد وإرساء إطار تصوري للمحاسبة، يكون مرجعا لأعمال التوحيد المحاسبي وقاعدة للتحكيم بين وجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في مسار التوحيد المحاسبي.
- أن يتم اعتماد مسار توحيد جيد وفعال، ينطلق من حصر احتياجات مختلف الأطراف التي تعني باستعمال المعلومات التي تنتجها المحاسبة.

- دراسة: [2008 - صلاح حواس] بعنوان: (التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة المدقق)؛

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2008، هدفت الدراسة إلى إبراز أثر التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي على مهنة التدقيق وسبل التكيف مع معايير المحاسبة الدولية.

- دراسة [2010،بورويسة سعاد] بعنوان: (أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية)

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير، مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم بجامعة منتوري بقسنطينة، سنة 2010 ، هدفت الدراسة لإبراز آثار الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الممكن حدوثها على المستوى الداخلي و الخارجي للمؤسسة الاقتصادية.

- الملتقى العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،جامعة ورقلة ، 29 و30 نوفمبر 2011.
- ملتقى دولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، جامعة البليدة، يومي 13-15 أكتوبر2009.
- الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير محاسبة دولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي17-18 جانفي 2010.
- الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق ،المنعقد بالمركز الجامعي سوق أهراس يومي: 25-26 ماي 2010.
- جمال عمورة، نظرة على أهم المعايير الدولية في ظل التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد: 02، المدرسة العليا للتجارة (ESC)، الجزائر، 2007؛
- عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد:06، ديوان المطبوعات الجامعية، مخبر اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، السداسي الأول 2009؛

الفصل الأول : الإطار النظري للممارسات المحاسبية

- التطور التاريخي للمحاسبة وإطارها النظري
- التباين الدولي للممارسة المحاسبية
- التوحيد المحاسبي الدولي

تمهيد

ارتباط المحاسبة بعلم الاجتماع يعني تطور المحاسبة مرتبط بتطور المجتمع و بتطور الحاجة إليها، فتطور المجتمعات في الميادين الزراعية الفلاحية، التجارية، الصناعية والخدماتية ومن خلال العديد من التفاعلات والتبادلات التي تحدث في هذه الميادين أدى إلى الحاجة والإهتمام بالمحاسبة، فكان على منظري المحاسية وضع أسس وقواعد تحكم العمل المحاسبي.

ولقد عرفت الممارسات المحاسبية خلال القرن العشرين، المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP التي كانت تهدف إلى توضيح كيفية إعداد التقارير المالية ودليل تسجيل الأحداث الاقتصادية، إلا أنها لم تتمكن من إيجاد الحلول للكثير من المشاكل ذات الطابع الدولي،حيث شهد العالم في الآونة الأخيرة تطورا مذهلا نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي الذي سمح بتغيير ملامح النشاط الاقتصادي العالمي من خلال تزايد حجم أنشطة المؤسسات الاقتصادية واتساع رقعتها رغبة منها في اكتساح الأسواق العالمية وما نتج عنه من تزايد حاجتها لتمويل هذا النمو، مما تسبب في التطور الذي عرفته الأسواق المالية العالمية ومن هنا انبثقت مشاكل تتعلق في معظمها بفهم القوائم المالية نتيجة إلى تعدد مستخدمي المعلومة المحاسبية واختلاف احتياجاتهم وتعدد جنسياتهم ،فجاءت المعايير المحاسبية الدولية تهدف لتوحيد الممارسات المحاسبية الدولية وخلق نوع من التوافق وللقضاء على المشاكل المحاسبية المعاصرة.

وعليه جاء هذا الفصل ليعالج التطور التدريجي لنظرية المحاسبة ونتاج القواعد وأسس هذا التطور المتمثل في وضع المبادئ والفروض المحاسبية، ونعالج التوحيد و التوافق المحاسبي اللذين يضيقا فجوة اختلاف الممارسات المحاسبية ومن ثم تبديد المشاكل المحاسبية الدولية، سنعالج كل هذا وفق المباحث الآتية :

المبحث الأول : التطور التاريخي للمحاسبة وإطارها النظري
المبحث الثاني: التباين الدولي للممارسة المحاسبية
المبحث الثالث : التوحيد المحاسبي الدولي

المبحث الأول : التطور التاريخي للمحاسبة وإطارها النظري

باعتبار المحاسبة علماً اجتماعيا فهي تتأثر وفقاً الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ،أي أن المحاسبة تتطور وفقاً لتطور المجتمعات ووفقاً لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.

وعلى الرغم من الاختلافات النظرية حول استخدامات البيانات المحاسبية فإن جميع هذه النظريات تهدف إلى تقديم إطار مرجعي لنظرية المحاسبة أو هيكل نظرية المحاسبة ليعتمد أساسا للحكم على مدى ملائمة وانسجام الطرق والإجراءات المحاسبية الخاصة؛ و رغم اختلاف الطرق والمناهج المستخدمة في تكوين نظرية المحاسبية، فلا بد أن يبنى الهيكل العام لنظرية المحاسبة على مجموعة من العناصر الجوهرية ومن هذه العناصر الجوهرية المفاهيم، المبادئ و الفروض المحاسبية.

المطلب الأول : التطور التاريخي للمحاسبة

تعتبر النظريات الحديثة خلاصة تجارب ودراسات توالدت لمفكرين اهتموا بهذا المجال، ولقد نتج عن هذا التطور جمعيات مهنية واتحادات متخصصة اهتمت بوضع معايير عالمية للمحاسبة،

ويمكن أن نحدد المراحل والخطوات الرئيسية لتطور المحاسبة- سواء نتيجة لأحداث تاريخية كبرى أو لأحداث علمية –كالآتي:

1. المحاسبة في العصور القديمة والوسطى ؛
2. المحاسبة في عصر التجارة ؛
3. المحاسبة أثناء الثورة الصناعية ؛
4. المحاسبة في مرحلة التأصيل العلمي ؛
5. مراحل نشوء وتطور المعايير المحاسبية المالية ؛

1- المحاسبة في العصور القديمة والوسطى : تعتبر المحاسبة قديمة قدم اختراع الكتابة نفسها، فلقد نشأت في حوض البحر الأبيض المتوسط، كانت مرادفة للعدد والقياس واقتصرت على كشوف محاسبية كوسيلة لضبط خزائن الملوك والقياصرة والكهنة لمراقبة مخازن المواد الحيوية من الحبوب والأخشاب .

في الاقتصاد الثوري الموجه مركزيا يرى " Mesmer " أن اختراع الكتابة المسمارية حوالي 2900 ق.م من الكهنة السومريين لإدارة المؤسسات الاقتصادية للمعابد فقد اخترع هؤلاء الكهنة نظاما سداسيا للأعداد فكانت البيانات تثبت على ألواح من الفخار وتحفظ في صناديق مرتبة على شكل محاسبة بسيطة للمخازن.[1]

في الاقتصاد الإفريقي والروماني فلم تكن هناك تطورات محاسبية مثل الشرق الأدنى القديم، فقد اكتفوا بإثبات ديون الحرفيين والتجار بشكل عرض على ألواح شمعية في العصور الوسطى حيث ساد النظام الإقطاعي وكان

[1] رضوان حلوة حنان ، **نظرية المحاسبة** ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، سوريا، 1991، ص01.

الاقتصاد يعتمد على الزراعة ويحقق الاكتفاء الذاتي، واقتصر الإثبات المحاسبي على سجلات من رقائق جلود الحيوانات تمسك لدى كبار ملاك الأراضي من رجال الكنيسة والإقطاعيين لمراقبة استلام وتسليم محاصيل الفلاحين لأسيادهم، لكن عند نهاية العصر الوسيط انتشرت بين كبار الحرفيين طريقة إثبات أهم الأحداث الشخصية والاقتصادية في سجل واحد وفق التسلسل الزمني دون وجود أي نظام واضح للتسجيل المحاسبي.

كما أن شريعة " حمو رابي " التي كانت سائدة عام 1750 ق.م تشكل الأساس التشريعي لكافة جوانب الحياة خلال مرحلة الحضارة البابلية، إذ عالجت تنظيم المعاملات المالية والتبادل التجاري .[1]

وفي ظل الحضارة الإغريقية والرومانية التي سادت منذ 1000 ق.م تطورت المحاسبة تطورا كبيرا، وتوج هذا التطور بظهور النقود كوسيلة للتبادل بدلا من المقايضة، وكوسيلة للقياس المحاسبي، وفي مرحلة متقدمة من الحضارة الرومانية انصب الاهتمام على التشريع القانوني والتنظيم الإداري والاهتمام بحسابات الضريبة، وتوسع في استخدام النقود، فكل ذلك رافق تطور استخدام المستندات والدفاتر والإجراءات المحاسبية، وإعداد موازين المراجعة الدورية .[2]

2- **المحاسبة في عصر التجارة** (الجيل الأول للفكر المحاسبي الحديث عام 1494 م حتى عام 1930 م) :

يعتبر انتشار التجارة والبنوك في الدويلات الإيطالية أثر هام في تطور المحاسبة وقد أدى ذلك إلى استخدام التوازن المحاسبي وطريقة القيد المزدوج حيث ظهر الشكل الأول للقيد المحاسبي في 1340م في مدينة **جنوه** الإيطالية. وظهرت بوادر مسك الدفاتر التجارية المنتظمة في القرن الثالث عشر في مدينة فلورشة(1436-1439) و انتقلت بعد ذلك إلى فرنسا وانتشرت في بقية الدول الأوربية على نمط توصيف" باشيولي "مما ساعد على هذا الانتشار على مدى القرنين السادس والسابع عشر. واعتمد (Luca Pasioli) كتابه المصطلح الذي مازال يستعمل إلى يومنا هذا وهو المصطلح (منه -إليه)، كما وقدم شرح للنظام المزدوج.[3]

كما أن انتشار وتوسع النشاط التجاري و مع بروز عصر التجارة ظهرت فئات التجار بإمكانات كبيرة، مما أتاح وجود الأرضية الملائمة لظهور نظام المحاسبة المزدوج وتطويره، ومما مهد لظهور هذا النظام هو انتشار استخدام نظام الأرقام العشري الهندي، حيث عرف لأول مرة في أوروبا من خلال كتاب للرياضيات للكاتب الروسي " **ليوناردو فيبوناسي بيسانو**" 1202 م.[4]

وكان إنتشار وتوسع النشاط التجاري بين مختلف دول البحر الأبيض المتوسط، وظهور حركة الاكتشافات كاكتشاف أمريكا، وتدفق المعادن الثمينة إلى أوروبا، أدى إلى ظهور الرأسمالية التجارية التي

---

[1] كمال عبد العزيز النقيب ، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004 ، ص25.

[2] عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2008، ص02.وللمزيد حول المحاسبة والضرائب في العهد الروماني لاحظ كتاب :عقون محمد العربي ،الاقتصاد والمجتمع في الشمال الافريقي القديم ، دار الهدى عين مليلية ،الجزائر 2008،ص .ص 143-147

[3] رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998 ، ص 16.

[4] حسين القاصي، حمدان مأمون، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة، عمان، 2006، ص15.لاحظ أيضاً :

TREMBLAY Dorya; et d'autres;Théorie et Modéls Comptables; Dévelopement et perspectives ,P 04.

استلزمت تطوير المحاسبة أكثر، وبالتالي ظهر حساب رأس المال بشكل واضح في القرن السادس عشر، والمطالبة بإعداد الميزانية العامة للمشروع، وقد ظهرت قائمة الأرباح والخسائر وقائمة الأرصدة إلى الوجود حوالي سنة 1600 م، وكان الدافع الأساسي آنذاك وراء إعداد قوائم مالية منفصلة هو الحصول على معلومات بخصوص رأس المال.[1]

و المشرع الفرنسي الرائد في قوانين التجارة الأوروبية، قد طلب في قانون تنظيم التجارة عام 1673 م حتى من التاجر الصغير مسك سجلات محاسبية نظامية، وفي انكلترا صدر كتاب بسيط باسم" النظام الانكليزي لمسك الدفاتر.[2]

وحسب هذه المرحلة أمست المحاسبة كأداة لخدمة أصحاب المشروع الفردي، هدفها الأساسي يقوم على رقابة وحراسة ديون وأموال الغير، وكذلك رقابة المخزون لمنع السرقات، وفي نهاية القرن الثامن عشر تطورت الحياة الاقتصادية وتمت المشروعات الفردية، ظهرت شركات الأشخاص، التجارية وكذلك الصناعية.

3- المحاسبة أثناء الثورة الصناعية : مثلت الثورة الصناعية نقطة انعطاف في تاريخ التطور الاقتصادي، وقد كان لها بالغ الأثر في الفكر المحاسبي، إذ لم تعد المشاريع الصغيرة قادرة على مسايرة التطور الذي فرضته الثورة الصناعية، فالحاجة إلى الأموال الكثيرة للحصول على الآلات الحديثة الباهظة الثمن اقتضت اللجوء إلى شركات المساهمة، وظهرت شركات المساهمة لأول مرة في انكلترا في مطلع القرن التاسع عشر أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وزيادة الطلب على المعلومات المحاسبية من طرف المساهمين، مما استدعى إلى ضرورة إعداد التقارير دوريا، ومن أهم نتائج الثورة الصناعية على الفكر المحاسبي الآتي [3]:

- **الاهتمام بمحاسبة التكاليف:** من نتائج الثورة الصناعية حيازة أصول رأسمالية طويلة الأجل، وزيادة الفترة الإنتاجية لمنتجات السلع الرأسمالية، والاهتمام بتحديد تكاليف المنتجات عن طريق تخصيص تكاليف المؤسسة إلى دورات محاسبية مختلفة، واحتساب تكاليف الاهتلاك الخاصة بالأصول الثابتة على الدورات المحاسبية المختلفة، وعلى المنتجات المختلفة.

- **نظرية الوكالة** : تمارس الإدارة عملها كوكيل عن المساهمين وتقوم بإدارة المؤسسة لمصلحتهم، وتعمل بالقرارات التي تصدرها الجمعية العامة للمساهمين، وهي ترغب في إظهار مدى نجاحها في المهمة الموكلة إليها، وقد كان هذا النجاح يقاس بمدى قدرة الإدارة على تعظيم الأرباح المعلن عنها في قوائمها المالية،ومع ظهور مفهوم المقابلة بين النفقات والإيرادات أدى إلى بروز قائمة الدخل كأساس لتقييم أداء إدارة المؤسسة ،وأداء المؤسسة أيضاً.

---

[1] ريتشارد شرويدر، وآخرون، **نظرية المحاسبة**، ترجمة خالد علي احمد كاجيجي، وآخرون، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006 ،ص 26 .

[2] رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] حسين القاصي، حمدان مأمون ، ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 23-26.

- **ظهور الإفصاح** : ظهر الإفصاح في البداية في الإعلان عن ميزانية المؤسسة التي تلخص مركزها المالي في فترة معينة، ليتم وفقها بناء القرارات المتعلقة بالمؤسسة، ولكن نظرا لعدم تمكن جميع المساهمين أو غيرهم من الأطراف المهتمة بالمؤسسة من الاطلاع مباشرة على دفاترها وسجلاتها المحاسبية، للتأكد من مدى تمثيل ميزانيتها أو أي قائمة مالية أخرى منشورة لحقيقة ظروفها الاقتصادية، عهدت التشريعات التجارية جميعها إلى مراجعي الحسابات بمراجعة حسابات المؤسسة، والتأكد من مدى صحة القوائم المالية المنشورة .

- **أزمة 1929** : إن حدوث الأزمة الاقتصادية وتوالي حوادث الإفلاس، وتعرض مركز المحاسب ومراقب الحسابات للخطر،ظهر اتحاد المنظمات المهنية المحاسبية الصغيرة مع بعضها البعض، لتشكل منظمات قوية تفرض وجودها على الدولة والمجتمع المالي، وتلعب دورا طليعيا في توجيه العمل المحاسبي، ورفع الوعي المحاسبي للمجتمع المالي، ومحاولة توحيد الممارسة الجارية، ووضع الضوابط للسلوك المهني.

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للمحاسبة

إن المفكرين الأوائل في ميدان المحاسبة، كانوا كلهم تقريبا من كبار المختصين في الرياضيات ولكنهم اهتموا أكثر بالجانب التطبيقي و الميداني للمحاسبة، أكثر من ، Paciolo, Cardan, Barêmeمثل اهتمامهم بالأفكار النظرية التي تدور حولها، لأنها تقنية نشأت من الممارسة الميدانية و لم تنشأ من الأفكار النظرية والفلسفية.

أ- **النظرية الرياضية** [1]: يهدف علم الرياضيات إلى وضع قواعد و قوانين تسمح ببرهنة مبدأ أو نظرية معينة .و غالبا ما تصنف المحاسبة ضمن التقنيات الكمية للتسيير، وذلك لارتباطها الدائم بالحساب، فقد كان الرياضيون أول من كتب في المحاسبة.فقد كان PACIOLO رياضياً.

وقد اشتق اسم المحاسب و المحاسبة من كلمة حساب، دلالة على ارتباط صفة الحساب بالمحاسبة و قام المفكر De Fage بالمقارنة بين المحاسبة و علم الحساب (Arithmetique) فلاحظ أن علم الحساب يهتم بترقيم الوحدات غير المتحركة، بينما تقوم المحاسبة بترقيم الوحدات المتحركة.

و تهتم النظرية الرياضية للمحاسبة بشرح وتفسير الطريقة التي تستعملها هاته التقنية، والتي لم تكن خلال القرن الخامس عشر إلا تطبيقا خاصا للتحليل المنطقي الجبري، وهو مايسمى بالمحاسبة الحرة أو الخالصة.

وتستعمل المحاسبة المفاهيم و الأدوات الرياضية، في التسجيل و التقييم و حساب النتيجة إلى غير ذلك.

و يمثل" المدين "و" الدائن "إشارة الإيجاب والسلب بالنسبة للذمة. و تعتبر المساواة القاعدة الرياضية الأكثر استعمالا في المحاسبة، سواء كان ذلك في الحسابات أو في الميزانية أو في ميزان المراجعة، فلابد من تحقق المساواة بين الجانب المدين والدائن أو بين الأصول و الخصوم، الأمر الذي يسمح بالتأكد من صحة

[1] حمزة طارق، **المخطط المحاسبي الوطني: دراسة إنتقادية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص.ص.16،17 .

التسجيلات شكلا، كما تعتمد المحاسبة على نظرية المجموعات في الرياضيات، وذلك في تشكيل وتقسيم الحسابات، إذ ينظر إلى الحساب كمجموعة بالمفهوم الرياضي.

كما أخذت المحاسبة كذلك صفة الدقة من الرياضيات التي لا تقبل التقريب و تتصف بالدقة. و يتم تصحيح الأخطاء في التسجيل المحاسبي باستعمال طريقة" المتم الجبري "أو" المتمم إلى الصفر"، وهي طريقة جبرية بحتة.كما تسمح العمليات الرياضية والحسابية الأخرى، مثل الطرح والقسمة، الحصول على قيم عديدة مهمة، مثل تحديد الربح و مقدار الذمة المالية وقيمة الأسهم، ... لخ. و من بين المنظرين الذين قاموا بشرح وتطوير النظرية الرياضية للمحاسبة هو" PierreGarnnier " الذي لخص أعمال جملة من المفكرين الذين كتبوا في هذا المجال في كتابه "Comptabilité algébre de droit ".

ب– النظرية القانونية : ظهرت المحاسبة في البداية من الحاجة إلى تحديد نتيجة العمليات والصفقات و حساب الربح، ثم تحولت شيئا فشيئا إلى أداة للتعبير عن ذمة المؤسسة كمجموعة من الأموال و الحقوق يمكن التعبير عنها بالقيمة .وهنا ظهر مفهوم الذمة في المحاسبة، فأصبحت المحاسبة ذمية أي تعبر وتترجم في، أي لحظة عن ذمة المؤسسة، بعد أن كانت من قبل عملية (Opérationnelle) تهتم بحساب نتيجة الصفقات فقط، و أوكل للميزانية دور التعبير عن هاته الذمة. وبما أن لكل ذمة صاحبها من الجانب القانوني، فقد أصبح من الضروري ربط ذمة المؤسسة بصاحبها، وظهرت بالتالي فكرة الشخصية المعنوية للمؤسسة، وضرورة فصلها عن شخصية أصحابها، بعد أن كانت ممزوجة بصاحب المؤسسة في حساب واحد.

كما ينظر إلى المحاسبة من الزاوية القانونية، على أنها تمثل علاقات قانونية تحدث بين المؤسسة ومختلف المتعاملين معها .إذ أن الحسابات تترجم روابط وعلاقات قانونية حدثت بين المؤسسة في احتكاكها مع المحيط .

إلا أنه يعاب على هذه النظرة للمحاسبة على كون المحاسبة تهتم كذلك بالحركات الداخلية للمؤسسة كعملية استهلاك المخزونات مثلا، رغم أن هاته الحركات لا تعبر عن أي علاقات أو روابط قانونية.

ج– علاقة المحاسبة بالجباية : يعتبر القانون الجبائي جزء من القانون، و ترتبط المحاسبة بالجباية بكون المحاسبة نظام معلومات يمد المسيرين و كل المتعاملين مع المؤسسة بالمعلومات الضرورية حول نشاط المؤسسة، و من بينهم مصلحة الضرائب، التي يمولها بالمعلومات الضرورية لتحديد وعاء الضريبة و شروط فرضها. وقد تؤثر الجباية في هذا النظام، من جانب طبيعة المعلومة المطلوبة، إذ لابد أن يتأقلم النظام في هذه الحالة حتى يتمكن من توفير المعلومة المطلوبة.

د– النظرية الاقتصادية : ينظر إلى المحاسبة من هذه الزاوية على أنها أداة تسمح بتسجيل وقياس العمليات، وبما أن العملية تمثل حدثا اقتصاديا، فإن المحاسبة تقوم بتسجيل الأحداث الاقتصادية ؛ كما وتمثل نظرية القيمة قلب

النظرية الاقتصادية، و يعتبر التقييم من بين أهم الأدوار التقنية للمحاسبة، إذ يحاول الاقتصادي شرح القيمة و يحاول المحاسب تسجيل القيمة الحقيقية كما هي معطاة في الواقع.[1]

– **توافق النظرية الاقتصادية والنظرية القانونية** [2]: القانون يجبر المؤسسة على احترام قواعد معينة ومحددة وعلى عكس ذلك، فإن الاقتصاد يتطلب مطابقة صارمة للواقع في التقييم و التسجيل، كما يتطلب تتبع التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية.

ومن الأحسن إحداث التوافق بين الواقع والقانون، وذلك بأن يتصف المحاسب بالموضوعية في التقييم والتسجيل مع الالتزام بإطار القانون.

على الرغم من اختلاف مفهوم كل نظرية للمحاسبة، إلا أن النظريتين الاقتصادية و القانونية لم تتضارب في ما بينها، بل بالعكس فقد سمح التوافق بينهما إلى إنشاء محاسبتين متوازيتين ومتكاملتين :

-محاسبة ذات أساس قانوني، ذمية بحتة، حيث يضم هيكلها حسابات تدعى بحسابات الميزانية، تسجل فيها الأموال والحقوق وتغيرها،

-محاسبة التسيير، ذات أساس اقتصادي، التي تسمح بتحليل النتيجة، يضم هيكلها حسابات تدعى حسابات التسيير، وتنقسم إلى حسابات الإيرادات و الأعباء، تصب في حسابات النتائج قصد رصد النتيجة النهائية.

المطلب الثالث : الفروض والمبادئ والأعراف المحاسبية

تعتبر الفروض والمبادئ المحاسبية قمة البناء الفكري لأي حقل من حقول المعرفة ،والفروض والمبادئ المحاسبة تعبر عن مرحلة متقدمة في بناء الهيكل النظري ،وتوافرها يعتبر دليلا على نضوج واكتمال حقل المعرفة. فما هي الفروض التي تكون المبادئ وما هي المبادئ التي تحكم المحاسبة ؟

أولا– الفروض المحاسبية : تعتبر الفروض المحاسبية نقطة بداية لهيكل النظرية، والفرض ما هو إلى تكهن إبداعي للحلول المتوقعة يختبر للوصول إلى الحقيقة الفعلية عن طريق أدوات و مناهج، ويوجد أربعة فروض على مستوى نظرية المحاسبة وهي :

1– فرض الوحدة المحاسبية (فرض الشخصية المعنوية) : يعتبر هذا الفرض حجر الزاوية للنظرية المحاسبية وممارسيها ،فحسب هذا الفرض يتم فصل بين المؤسسة كوحدة محاسبية والمالكين وهذا من حيث حقوقها والتزاماتها وبالتالي فإن القوائم المالية تصبح المرآة العاكسة لنشاط المؤسسة الاقتصادية وليس لها علاقة بنشاط مالكيها ،يعتبر هذا الفرض يتعلق بدائرة النشاط وبين علاقة يتناول هذا الفرض الجوانب الثلاثة الآتية [3]:

---

1 حمزة طارق، مرجع سابق ،ص.ص. 19،20، عن
TEMMAR H; Doctrine et méthodologie de la comptabilité de l'entreprise: Etude critique; OPU 1983; Page7.

[2] حمزة طارق، المرجع السابق ، ص 21.

[3] عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، دار ذات السلاسل،الكويت 1990، ص.ص 259، 260.

1-1 علاقة المؤسسة بأصحاب رأس المال (حق الملكية) : تعتبر المؤسسة شخصية معنوية مستقلة عن مالكيها، و يتم توجيه نشاط هذه المؤسسة بما يحقق مصالح هؤلاء المالكين في زيادة أرباح المؤسسة و قيمتها.

1-2 **علاقة المؤسسة بالمحيط الذي تتفاعل فيه** : يرتبط هذا الجانب بالعمليات المالية الواجب تسجيلها في الدفاتر المحاسبية، و بما أن المؤسسة تملك شخصية معنوية مستقلة، فإن العمليات المالية التي تستوجب الدراسة والقياس والتحليل والتفسير والتوصيل هي تلك العمليات التي تكون المؤسسة طرفا فيها.

ويمكن التمييز بين نوعين من العمليات :

أ- عمليات داخلية : وتمثل وقائع حدثت داخل المؤسسة، وتشمل جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها.

ب- عمليات خارجية : وتمثل أحداثا ووقائع تمت بين المؤسسة و محيطها الخارجي.

1-3 طبيعة المؤسسة : ويتعلق باعتبار المؤسسة كيانا مستقلا لها أبعادها الاقتصادية و الإدارية و القانونية، وتختلف طبيعة المؤسسة باختلاف نطاق عملها و نشاطها والهدف الذي تسعى إليه.

2- فرض الاستمرارية : بمقتضى هذا الفرض يرى المحاسبون أن المؤسسة منذ تاريخ نشوئها وحدة متصلة ومستمرة في النشاط، ويعتبر هذا الفرض من الفروض الجوهرية في النظرية المحاسبية كونه أحد الأركان التبريرية لأسس وقواعد القياس والتقييم المحاسبي حيث أن أنصار هذا الفرض، يرون أن الخطأ الذي يطرأ على التكلفة التاريخية يمكن تصحيحه في الفترات المحاسبية اللاحقة، في حين يرى المعارضون لهذا الفرض أنه يجب التخلي عنه لعدم انسجامه مع الواقع الاقتصادي، خاصة في ظل ظاهرة التضخم (التي يشهدها العلم منذ الحرب العالمية الثانية)،وفي هذه الظروف تصبح البيانات المحاسبية المعبر عنها في القوائم المالية ضرباً من الخيال والتظليل لمستعملي هذه المعلومات، لأنها تعتمد على التكلفة التاريخية ولذلك يجب تعويضها بطريقة جديدة أكثر ملائمة للواقع الاقتصادي مثل القيمة العادلة .

الشكل رقم (1-1) : تمثيل لفرض الاستمرارية

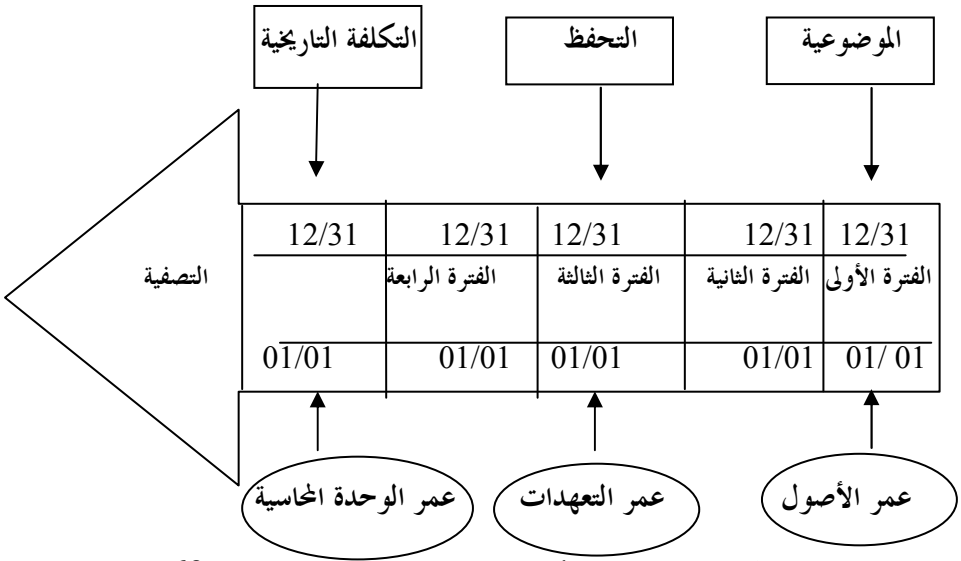

المصدر :وليد ناجي الحيالي،**نظرية المحاسبة** ،منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ،الدنمارك،ص63.

3- فرض وحدة القياس النقدي [1]: تحتاج المحاسبة إلى وحدة قياس موحدة تربط بين مختلف العمليات والأنشطة في المؤسسة وتسمح بإجراء العمليات الحسابية والمقارنات، وتستخدم في المحاسبة وحدة النقد الوطني أساسًا لقياس القيمة لمختلف العمليات التي تهم المحاسب.

وتقاس عمليات التبادل وإنتاج السلع والخدمات ورأس المال المقدم من أصحاب المؤسسات والمشاريع أو المقترض من الغير وبوحدة قياس واحدة، أما العمليات غير القابلة للقياس فأنها تستبعد من مجال الاهتمام المحاسبي، وتعرف العمليات المحاسبية بأنها كمية ورسمية ومترابطة هيكليا ومدققة ورقمية ومتعلقة بالماضي، أما العمليات غير القابلة للقياس فتعرف بأنها وصفية وغير رسمية وغير مدققة وتكون دائما متعلقة بالمستقبل.

ويفترض في وحدة القياس الثبات، وتقاس وحدة القياس النقدي بالقوة الشرائية لوحدة النقد، أي أن مجموع السلع والخدمات التي يمكن أن نحصل عليها لقاء دينار جزائري واحد، ويتحقق هذا في حالة بقاء أسعار السلع والخدمات ثابتة.

لكن فرض ثبات وحدة القياس النقدي الذي تستند إليه محاسبة التكلفة التاريخية هو فرض غير واقعي، وقياسه قد يؤدي إلى قرارات خاطئة لأن القوة الشرائية لوحدة النقد تتغير بتغير أسعار السلع والخدمات، فهي تزداد عندما تنخفض الأسعار (في حالة الانكماش النقدي) وتنخفض عندما ترتفع الأسعار (في حالة التضخم النقدي)، وبشكل عام توجد علاقة عكسية بين القوة الشرائية للنقود وتغير الأسعار.

4- فرض التوازن المحاسبي : يعتمد هذا الفرض على قاعدة القيد المزدوج ،وهي آلية محاسبية دائما في حالة توازن ،أي أن جميع العمليات الاقتصادية الخاضعة للقياس المحاسبي تنطلق أساساً من طرفين ،وهذه الخاصية تجعل التوازن يسري في النظام المحاسبي ومنها تستمد معادلة الميزانية توازنها المستمر ؛ويكاد يكون فرض الاستمرارية الركن الأساسي في النظرية المحاسبية الذي يلقى قبولاً مطلقاً لدى جميع المحاسبين .

ثانياً- المبـــــادئ المحاســـــبية : تعد المبادئ المحاسبية بمثابة تعميمات أو قواعد إرشادية لتوجيه العمل المحاسبي في حالات معينة أو أنها مجموعة قواعد عريضة تم تبنيها نتيجة للتطبيق المهني للفكر المحاسبي وذلك للقيام بعملية القياس المحاسبي وتسجيل العمليات المحاسبية وإعداد القوائم المالية، و تعتبر المبادئ المحاسبية نتاج الفروض المحاسبية وتتمثل هذه المبادئ في الآتي :

1- **مبدأ التكلفة التاريخية** : يعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها التقييم المحاسبي لعناصر الأصول والخصوم وكذلك الأعباء والإيرادات، التي يتم التعبير عنها في القوائم المالية بتكلفتها الأصلية ،وبغض النظر عن التقلبات التي تتعرض لها الموارد الاقتصادية نتيجة للتغيرات الطارئة على القدرة الشرائية للنقود.

ويعد سبب استخدام التكلفة التاريخية وتقييم موارد المؤسسة بها – مع وجود تقلبات في قيمة هذه الموارد بسبب تضخم النقود – إلى الآتي :

[1] تيجاني بالرقي ، **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،فرحات عباس، سطيف، 2006،ص 40.

- التكلفة التاريخية تمثل تكلفة فعلية حقيقية وقت الحصول على الموارد ؛
- التكلفة التاريخية ناتجة عن عملية تبادل حقيقية وليست افتراضية ،ولهذا يمكن الاعتماد عليها ؛
- عند استخدام طرق أخرى لتقييم موارد المؤسسة ينتج عن ذلك ربحاً أو خسارة ،وهذا لا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مادامت هذه الموارد في المؤسسة .

2- **مبدأ المادية** [1]: يشتق هذا المبدأ من فرض الدورية الذي يقضي بأن المحاسب يقوم بإجراء قياس في نهاية الدورة المحاسبية لتحديد نتيجة السنة وإظهار المركز المالي للمؤسسة، ولقد أكدت الجمعيات المهنية المحاسبية بصورة عامة أهمية مبدأ المادية من ناحية ولكنها بأن مفهوم "AICPA" تركت أمر تطبيقه للمحاسب حسب الظروف المحيطة به وحسب رأيه الشخصي، ويوضح مجمع المادية يعني" التقرير المالي فقط عن معلومات مهمة أو جوهرية لدرجة أنها تؤثر على التقديرات أو القرارات ."ونعني بالمادية هنا أن العمليات المحاسبية ذات الأثر الاقتصادي غير المهم نسبيا يمكن أن تعالج محاسبيا بطريقة سهلة أو غير دقيقة بصورة استثنائية وحتى وإن لم تنسجم هذه المعالجة مع القواعد المحاسبية المقبولة عموما.فمثلا عند إعداد جدول النتائج، فإن المحاسب قد يقسم المصاريف والإيرادات إلى عادية وأخرى غير عادية .

3- **مبدأ الموضوعية** : ويقصد به التأكد بأي وسيلة مادية من حدوث العملية ،وتعتبر الوثائق المحاسبية دليلاً مادياً كافياً على ذلك ،أي أنها تمثل برهان مكتوب يؤكد حدوث العملية،ولهذا لا تسجل العمليات في الدفاتر إلا بوجود هذه الدعائم (فواتير ،وصولات تسليم...).كما يعزز الجرد الفعلي الذي تقوم به المؤسسة في نهاية كل فترة هذا المبدأ ،وهذا الجرد يجب أن تقوم المؤسسة به مرة واحدة على الأقل كل سنة .

4- **مبدأ مقابلة الإيرادات بالأعباء** [2]: يشتق هذا المبدأ كذلك من فرض الدورة المحاسبية الذي يقتضي قياس نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترات زمنية قصيرة ومنظمة، لذا نلاحظ أن تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات يتطلب تحديد النفقات والإيرادات المتعلقة بالدورة ذاتها، أي أن الإيراد يجب مقابلته بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقه وهذا المبدأ يستعمل مقياس السببية الذي يقتضي قياس الربح في كل دورة على حدة .وعند تحديد المصاريف التي حدثت خلال الدورة المحاسبية فإنه يجب طرح التساؤل التالي، هل يجب أخذ كل هذه المصاريف بالحسبان عند تحديد نتيجة النشاط ؟ وللإجابة على ذلك يتعين التفرقة بين المصروفات المرتبطة بحجم النشاط وتلك المرتبطة بالزمن وتلك المرتبطة بإنشاء أو إضافة أصول.

5- مبدأ الإفصاح التام [3]: ينص هذا المبدأ على وجوب نشر كافة المعلومات المحاسبية الضرورية في تقاريرها المالية السنوية بشكل تام وكامل وشامل، وأن تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة لقارئها مع عدم جواز حذف أي معلومة جوهرية تكون مفيدة للأطراف المهتمة.

---

[1] تيجاني بالرقي ، المرجع السابق ،ص 42.

[2] المرجع السابق ،ص 45.

[3] المرجع السابق، ص 43.

إن الاتجاه التقليدي في الإفصاح يهتم بالمستثمر العادي الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية، فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة، بحيث تكون مفهومة لمستثمر محدود المعرفة، مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية و البعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

أما الاتجاه المعاصر في الإفصاح فيهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية و التي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدقة يعتمد عليها المستثمرون والمحللون في اتخاذ قراراتهم.

ثالثاً – المحددات المحاسبية (القيود المحاسبية) :

تفسر الأحوال التي يمكن فيها الخروج على تطبيق تلك المبادئ الأساسية السابق مناقشتها أو بعضها، أو القيود المفروضة على تطبيق تلك المبادئ في ظروف معينة،و هناك عدد من القيود المحاسبية نوجزها في الآتي:

1- **التكلفة / المنفعة** : بما أن للمعلومات المحاسبية، فوائد ينعكس أثرها على مستخدمي القوائم المالية، فإن لها كذلك تكلفة في إعدادها، وتقديمها، ومعالجتها، وتفسيرها، وتحليلها، والإفصاح عنها، واستخدامها، ولا بد من الموازنة بين المنافع التي نحصل عليها من هذه المعلومات، وبين تكلفة الحصول على هذه المعلومات .وإذا كانت التكلفة تفوق المنافع المتوقعة، فلا داعي لمثل هذه البيانات.

2- **التحفظ** : إن هذا المبدأ يعتبر حجر الزاوية في التطبيق العلمي، وهو يقتضي تحميل السنة المالية بكافة التكاليف الفعلية و المحتمل وقوعها، والأخذ بالإيرادات الفعلية وعدم الاعتراف بالإيرادات المتوقعة إلا عند تحقيقها بشكل فعلي، وتطبيقا لذلك يتم إتباع قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم الأصول المتداولة، وتشكيل مخصص الديون المشكوك فيها عند وجود احتمال عدم تحصيل بعض الديون بسبب الإعسار أو الإفلاس وغير ذلك. و يتم إثبات الإيرادات الفعلية التي حصلت أو استحقت، أما الإيرادات المحتملة فإنه لا يعترف بها لأنها لم تتحقق بشكل فعلي.[1]

كما أن الاعتراف بالإيرادات التي تتحقق بالإنتاج أو الحيازة في نفس الفترة المالية التي تولدت فيها وإدراجها ضمن حسابات النتيجة لن يقل من اعتبارات الحيطة و الحذر و أنما يعبر عن تقييم موضوعي لغرض المقابلة بين الإيرادات والمصروفات.[2]

3- **الأهمية النسبية** [3]: تدعو الأهمية النسبية كلا من المحاسب ومدقق الحسابات إلى توجيه اهتمامهم وعنايتهم بشكل رئيس نحو البنود والعناصر التي تتضمنها القوائم المالية وتشكل أهمية متميزة مقارنة بغيرها من البنود.

---

1 الديلمي خليل ،وآخرين ،**مبادئ المحاسبة المالية** ،ج1،دار الثقافة ،عمان، الأردن، 2005،ص22.

2 يحي محمد أبو طالب ،**نظرية المحاسبة** ، كلية التجارة جامعة عين شمس ،1998،ص02.

[3] أمين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، إسكندرية، 2004،ص47.

وتحدد الأهمية النسبية عن طريق أن عدم إظهار المعلومة أو البند سيؤثر على قرار الشخص ذو الذكاء المعقول (الشخص الحصيف).ويمكن الاستفادة من الأهمية النسبية عند اختيار مدقق الحسابات الخارجي عينة التدقيق وكذلك عند الحاجة إلى اتخاذ القرار المتعلق بالإفصاح الملائم الذي تحتاجه عند إعداد التقارير المالية السنوية للمؤسسة.

المطلب الرابع : المحاسبة نظام للمعلومات

1- تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات[1]:

نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في المجال الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر والتي أدت إلى ظهور المجتمعات الصناعية التي تمتاز بالإنتاج الكبير وتعدد أنماطه وتهتم محاسبة التكاليف بنماذج تبين إحداث وظروف الماضي من قرارات وخطط وموازنات ومعايير وضعت في الماضي، وكذلك حقائق وأحداث تمت في الحاضر ، ويمكن أن تخدم في المستقبل .

استجابة لحاجة الإدارة العلمية الحديثة إلى نوعية معينة من المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وكذلك للمساهمة بدور أكبر في حل المشكلات الإدارية التي يمكن أن تواجهها إدارة الوحدة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس أخذت توصف المحاسبة الإدارية بأنها : امتزاج عملي بين المحاسبة والإدارة والعامل المشترك بينهما يتمثل في اتخاذ القرارات.

دور المحاسبة في الوحدة الاقتصادية لم يعد قاصرًا على القياس المحاسبي في الوحدة الاقتصادية بصورة إجمالية وإنما امتد ليشمل تحليل هذه المعاملات بصورة مالية وغير مالية وتوصيل المعلومات اللازمة إلى مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات التي تخدم أهداف الوحدة الاقتصادية ككل. وعليه فإن وظيفة المحاسبة قد ازدادت أهميتها داخل الهيكل الإداري للوحدة الاقتصادية في هذه المرحلة وأخذت تتدفق إليها البيانات المتعلقة بالعمليات المالية وغير المالية للإدارات والأقسام المختلفة بالوحدة الاقتصادية وتتدفق منها المعلومات المناسبة والمفيدة إلى كافة الإدارات والأقسام لتسترشد بها عند اتخاذ القرارات المختلفة.

وقد اهتمت الهيئات والجمعيات العلمية المعروفة بتوضيح دور المحاسبة كنظام للمعلومات ، حيث حثت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (The American Accounting Association) على ضرورة تطوير البحوث المحاسبية لتشمل طرق تطوير نظم المعلومات لسد احتياجات الإدارة، معتبرة البحث العلمي في مجالات نظم المعلومات يقع تماماً داخل إطار البحث المحاسبي حيث اعتبرت المحاسبة نظامًا للمعلومات من حيث تعاملها بنفس مشكلات نظم المعلومات الشاملة للإدارة وقيامها بعمليات استقبال البيانات وتسجيلها وتخزينها واسترجاعها وتشغيلها ونقلها وعرضها لتستخدم في ترشيد القرارات.

[1] زياد هاشم يحيى السقا، قاسم محسن ابراهيم الحبيطي، **نظام المعلومات المحاسبية**، الحدباء للنشر والطباعة، الموصل، العراق، 2003، ص13.

2- تعريف المعلومات المحاسبية :

"هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة"[1].

"المعلومات المحاسبية هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا و شرحا و وصفا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل معطيات تفيد في اتخاذ القرار "[2].

3- **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** تمتاز المعلومات المحاسبية ببعض الخصائص النوعية التي تعتبر ضرورية في المعلومة من اجل رفع أهمية استخدامها، هذه الخصائص موضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم(1-2): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

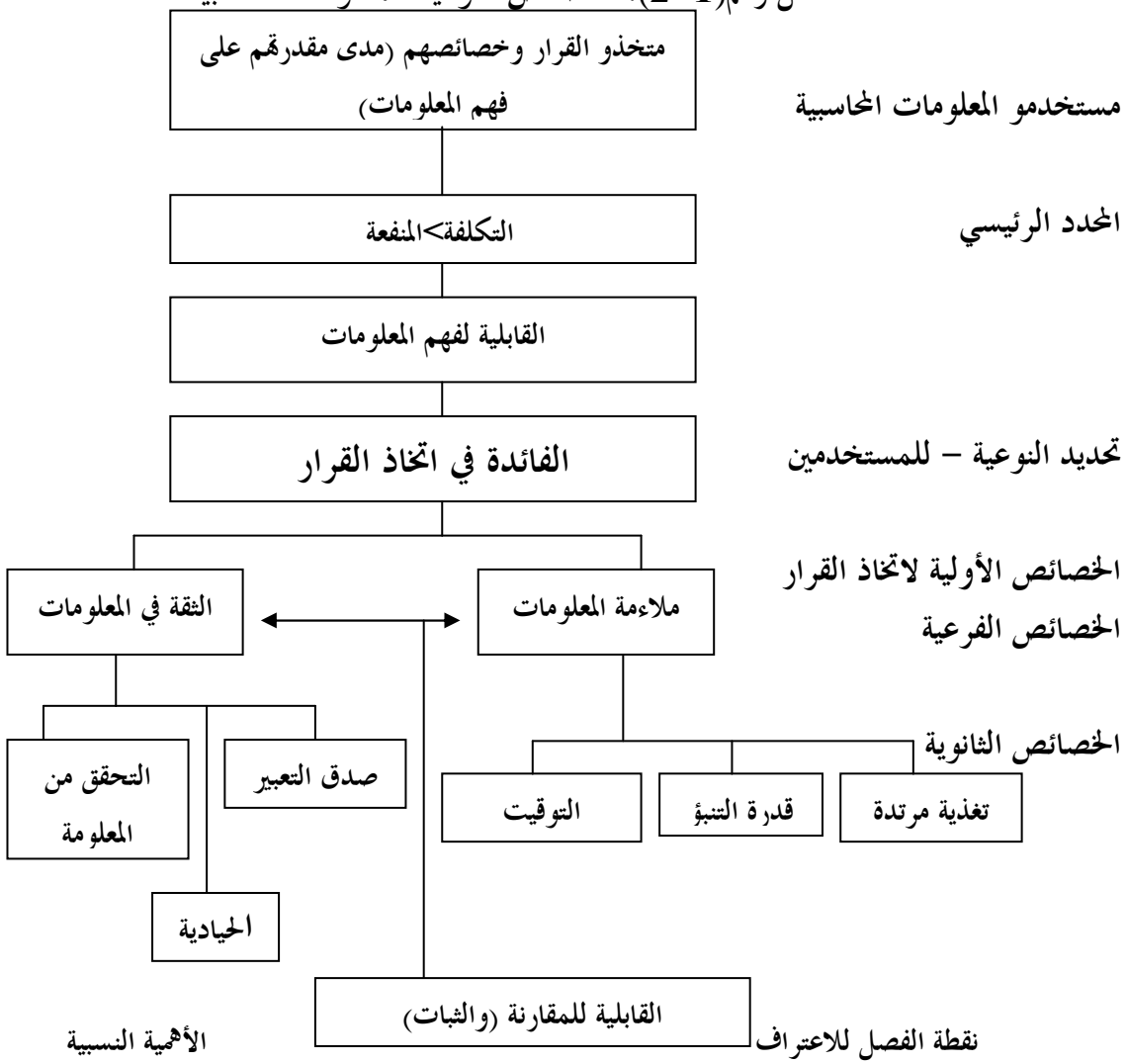

المصدر : رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**،،دار وائل للنشر، عمان،2006 ،ص 193.

[1] عبد المالك عمر زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي :الجزء الأولى إطار التاريخي للمحاسبة** ، ط1، دار اليازوري، عمان،الأردن، 2002 ،ص01.

[2] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية** ،المطابع المركزة، عمان، الأردن، 2003، ص 153.

فحسب الشكل السابق نجد أن هناك تباينا بين مستخدمي المعلومات المالية من حيث مستوى الفهم وكمية المعلومات المجمعة، أما المعلومة فتخضع لمحدد أساسي وهو أن تكون الفائدة المرجوة من الاستخدام أكبر من تكلفة الحصول على المعلومة، كما تكمن أهمية الاعتراف بتلك المعلومات على أساس ارتباطها بالأهمية النسبية لقيمة الشيء المعترف به، أما عن خصائص المعلومات فهناك خاصيتين أساسيتين وهما الملائمة و الموثوقية، و ينقسم كل منهما إلى ثلاث خصائص فرعية، من حيث الملائمة يجب توفر: (قيمة التنبؤ ، وقابلية الاسترجاع والتوقيت المناسب) ، أما الموثوقية فتكون (الأمانة في التمثيل، الحيادية، القابلية للتحقيق).

ومن اجل الحصول على معلومة متميزة يجب توفر خاصيتين إضافيتين وهما قابلية المقارنة مع الثبات في تطبيق قواعد التقييم ويرتكزان أساسا على وجود الخاصيتين الأساسيتين السابقتين (الملائمة و الموثوقية).

أهمية المعلومة في توجيه اتخاذ القرار الاستثماري من طرف المهتمين بالمؤسسة، يكون من خلال معلومات مالية تتوفر على خاصيتين أساسيتين وهما الملائمة والموثوقية وخاصيتين ثانويتين وهما القابلية للمقارنة والثبات.

أ- **الملائمة** (pertinence) :

المعلومات ذات الملائمة هي تلك المعلومة التي في حالة الحصول عليها يكون تأثيرها على اتخاذ القرار، أي وجود ترابط منطقي بين المعلومة واتخاذ القرار . إن التعريف السليم للملائمة هو قدرة المعلومة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، لضمان تجسيد صفة الملائمة في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية [1]:

- التوقيت المناسب
- خاصية التنبؤ
- القدرة على تقييم الارتدادية للتنبؤ (التغذية العكسية)

1- التوقيت المناسب : حتى تكون المعلومة ملائمة يجب أن تتوفر في الوقت المناسب ، حيث أن تأخر وقت توفر المعلومة عن وقت الحاجة إليها يجعلها معلومة عادية (بدون منفعة) ، وتكمن علاقة الترابط بين اتخاذ القرار وتوقيت الحصول على المعلومة في أن عملية اتخاذ القرار تكون محددة بمدة زمنية و توفر المعلومة خلال تلك الفترة تأثر على وجهة متخذي القرار في اتخاذ القرار .

و إعداد و نشر القوائم المالية يكون في فترات متباينة التأخير ، مما يؤثر على مدى ملائمة المعلومة المحتواة فيها ، من هنا ظهر المعيار المحاسبي الذي ينص على ضرورة إعلان تقارير مرحلية ، كما أن نشر المعلومات بأكثر سرعة لا يكون على حساب إهمال دقتها ودرجة عدم التأكد منها.

2- خاصية التنبؤ : عبارة عن توفر إمكانية التنبؤ بالنتائج المستقبلية وذلك بالاعتماد على المعلومات المعبرة عن الماضي، أي وجود علاقة بين المعلومات الماضية والتنبؤ بالمستقبل ، إن عملية التنبؤ بالمستقبل لا

[1] رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006،ص 197.

تكون إلا على أساس معلومات من الماضي ، أما عن علاقة قدرة التنبؤ بالقرار فتتجسد في تقليل درجة عدم اليقين من خلال وضع توقعات للنتائج المستقبلية.

3- القدرة على تقييم الارتدادية للتنبؤ (التغذية العكسية) : يعني إمكانية استخدام المعلومة في تصحيح معلومات حالية أو مستقبلية ، بحيث يمكن الاعتماد عليها في تقييم مدى صحة توقعات سابقة ، أهمية هذه الخاصية في تقليل درجة عدم التأكد وتقييم القرارات السابقة.

ب- الموثوقية :

توفر المعلومات لخاصية الموثوقية يسمح بتوجيه القرارات،و يجب توفر ثلاث خصائص، وهي عدم تتوفر نسبة ضئيلة من الأخطاء وأكثر حيادية في النقل وكذا الأمانة في التعبير، تقاس درجة الموثوقية في القوائم المالية بحجم الأخطاء و درجة التحيز في نشر المعلومات وعدم التصوير الصادق للأحداث الاقتصادية.

تعتبر المعلومة ذات موثوقية حسب FASB " أنها خاصية المعلومات في التأكيد بأن تلك المعلومات خالية من الأخطاء ، والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله".[1]

وخاصية الموثوقية يجب أن تتوفر على ثلاثة خصائص فرعية (الصدق في التعبير، الحياد، القابلية للتحقيق).

1- الصدق في التعبير: أي وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية والأحداث المراد عرضها في القوائم ، أي أن تكون المعلومة معبرة بصدق عن المضمون الذي تهدف إليه ، و التحيز يحد من الصدق في التعبير وينقسم إلى [2]:

- تحيز في عملية القياس(مثل استعمال التكلفة التاريخية)،
- التحيز من القائم بعملية القياس.

2- الحـــيـــاد : بمعنى عدم التحيز (أي عدم وضع المعلومات بشكل تفضيلي بين الأطراف)، و لا تكون المعلومات لصالح مستخدم على حساب أخر. يعتبر تعارض المصالح بين مختلف أصحاب المصلحة في المؤسسة السبب الرئيسي في قلة درجة الحياد.

3- إمكانية التحقق : هو أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس، وهناك مفاهيم أخرى لقابلية التحقيق وهي وجود إثباتات يرجع لها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام الواردة في التقرير المالي.

الخصائص الثانوية: هناك بعض الخصائص الإضافية لكي تكون المعلومات متميزة، وهي قائمة على أساس توفر الخصائص الرئيسية السابقة و هي الآتي :

ج- قابلية المقارنة :

[1] رضوان حلوة حنان، 2006، المرجع السابق، ص 205.

[2] ناصر محمد علي المجهلي ، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، في علوم التسيير، جامعة باتنة ، الجزائر، 2009، ص 54.

إن توفر المعلومات على هذه الخاصية يجعلها أكثر أهمية وتميز، حيث تسمح تفضيل بين حالتين ماليتين من خلال المقارنة بينهما، و هي نوعان [1]:

- مقارنة معلومات لعدة سنوات لنفس المؤسسة، إذ لابد من وضع نتائج لعدة سنوات على القوائم المالية، وتهدف هذه العملية لمعرفة مدى تطور أو تراجع الوضعية المالية للمؤسسة.
- مقارنة بعض المعلومات المالية (الكمية والوصفية) لعدة مؤسسات تتوفر على خصائص متجانسة مثل: (نفس النشاط أو نفس القطاع والحجم ورقم الأعمال والإقليم...الخ).

د- الثـــبات :

هذه الخاصية تكمن في التماثل والاستمرار في استخدام وسائل وأساليب وطرق المحاسبية للقياس في المؤسسة ، مثل طرق الاهتلاك أو تقييم المخزونات...الخ.

الخصائص أخرى : بالإضافة إلى الخصائص الأساسية والثانوية هناك بعض الخصائص من المهم توفرها وهي :

1. **الشمولية** : تكمن في درجة الإلمام بالحدث المراد عرضه من خلال توفر التفاصيل اللازمة و عدم إهمال التسجيل للبيانات الأساسية.[2]
2. **الدقة** :

أي أن تكون المعلومة خالية من الأخطاء، أي (محددة وصادقة وغير غامضة)، بحيث تمثل الوضع بصورة حقيقية وتكون الأخطاء نتيجة لـــ [3]:

- عملية القياس غير الدقيقة للبيانات أو استخدام طريقة غير دقيقة في جمعها ؛
- الفشل في استخدام طريقة سليمة للأعداد ومعالجة البيانات لتكون في شكل معلومات ؛
- فقدان أجزاء من البيانات أو ترك بعضها دون تشغيل أو خطأ في التسجيل ؛
- استخدام ملف خاطئ لحفظ المعلومات أو التحريف في البيانات.

كما أن هناك عدة طرق للتقليل من الأخطاء وهي :

- ضبط مسار إنتاج المعلومات بإجراءات رقابة داخلية فعالة ؛
- المراجعة الداخلية والخارجية للمعلومات ؛
- إضافة درجة محددة من الثقة حول صحة المعلومات (أراء محافظي الحسابات على المعلومات) ؛
- وضع قواعد خاصة بعملية القياس، التجميع وإعداد البيانات.

---

[1] مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2006، ص 20.

[2] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر،2004، ص 49

[3] المرجع السابق، ص48، **عن** عبد الهادي مسلم 1994.

3. الموضوعية [1]:

وهي عبارة عن نقل للبيانات دون تحيز شخصي وبدون تحريف للحقائق ، تعتبر خاصية نسبية التطبيق، حيث أن توفرها على درجة عالية أفضل، و يمكن التميز بين ثلاثة أنواع للمعلومات حسب درجة الموضوعية:

- موضوعية بطريقة مقنعة: هي تلك المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ؛
- موضوعية مشكوك فيها: هي تلك المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها مع الحيطة والحذر ؛
- غير موضوعية تماماً: هي تلك المعلومات التي لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

وتكمن أهمية ضمان الموضوعية في المعلومات بإهمال الجانب الذاتي في نقل المعلومة.

4. النفعية :

تقاس بدرجة الفائدة من وراء استخدام المعلومة، وترتكز أساسا هذه الخاصية على عنصرين هما: صحتها وسهولة استخدامها وهناك ثلاثة أشكال للمنفعة:

- منفعة شكلية: هي أن تكون درجة تجانس شكل المعلومة مع احتياجات متخذ القرار؛
- منفعة زمنية: هي أن تكون متوفرة وقت الحاجة إلى استخدامها أي غير متأخرة ؛
- منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها(تكلفتها، وقيمتها)، و درجة الصحة والثقة فيها.

5. القابلية للفهم :

تعتبر من أصعب الخصائص من ناحية التجسيد، حيث تعاني من إشكاليات عديدة ابرزها عدم التجانس مستوى الفهم ما يضطر المؤسسة إلى الانحياز، لكن هناك بعض المؤشرات التي تسمح بقياس مستوى القابلية للفهم وهي [2]:

- **درجة الوضوح والبساطة:** و هي أن تعرض المعلومات ببساطة ووضوح دون تعقيد في الأسلوب أو اللغة مثلا لغة مفهومة على العموم وليست متخصصة ولا بدرجة عالية من الغموض.
- **مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدمي المعلومات:** إن تباين مستوى الفهم بالنسبة للمتلقين يجعل من الضروري عرض المعلومات بقدر عالي من الإنصاف مع بساطة الطرح لتسهيل الفهم.

فالقابلية للفهم هي أساس القاعدة التي يجب أن تحكم العلاقة مابين المستثمر والمعلومة، لأنه يمكن أن تكون معلومة ما تتوفر فيها شروط الملائمة والموثوقية وإمكانية الاعتماد عليها، لكن عدم فهمها من طرف المستخدم يجعلها في حكم المعلومة الغير المتاحة إن مفهوم المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي قد تطور بتطور الفكر المحاسبي نفسه، وتعتمد مهنة المحاسبة على نوعين مختلفين من متخذي القرارات أو مستخدمي المعلومات المحاسبية وهما : المستثمر العادي، والمستثمر الحصيف أو الحذر[3].

---

[1] المرجع السابق، ص 49.

[2] ناصر محمد على المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[3] مختار مسامح توحيد، **أنظمة مراقبة حسابات الشركات التجارية في دول اتحاد المغرب العربي، ما بين الضرورة الاقتصادية والتجارية وخصوصيات التشريعات الوطنية والمحلية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص73.

4- جودة المعلومات المالية :

1. **تعريف جودة المعلومات المالية** : هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية"
2. **قياس جودة المعلومات المالية** : يعتبر قياس جودة المعلومات يبقى نسبي ، لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لا جودة ،وهذه بعض المعايير للقياس الجودة وهي[1]:

أ- **المنفعة** : هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:

- منفعة شكلية: تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم ؛
- منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها ؛
- منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها؛
- منفعة التقييم (تصحيحية) : أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

ب- **الدقة** : إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

ج- **التنبؤ**: كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

ح- **الفعالية** : هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها .

خ- **الكفاءة**: هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها.

3. **أبعاد مهمة لتحقيق الجودة في المعلومة المالية** : يعتبر احترام أبعاد معينة في معالجة وإعداد المعلومات المالية يؤثر بالإيجاب على جودتها، وهذه الأبعاد هي [2]:

- **التحديد** : أي أن تكون المعلومة محددة بدقة؛
- **السرعة** : إن سرعة الإيصال للمعلومات لها دور في تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة ؛
- **شمولية المعلومة**: يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبرة عنها؛
- **الملائمة** : إن ملائمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات ؛
- **التوافق في التصوير أو التمثيل**: يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث ؛
- **التأكد** : يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة.

---

[1] ناصر محمد علي المجهلي ، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] عائشة طالبي ، **تقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل ألمعلومتي**، رسالة ماجستير ،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005،ص 72.

المبحث الثاني: التباين الدولي للممارسة المحاسبية

لعل ما عمق الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية بين الدول، طبيعة الاحتياجات الوطنية المعبر عنها والمنتظر من المحاسبة الإجابة عليها باعتبارها أداة ضبط اقتصادي، وكذلك طبيعة الأهداف الموكل بها للمحاسبة في ظل الشروط التي تحكم الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية في كل دولة، هذه الشروط التي تعتبر المصدر الرئيسي للاختلافات المحاسبية بين الدول.[1]

المطلب الأول : المحيط المحاسبي الدولي

تختلف العوامل البيئية من دولة إلى أخرى و قد تتشابه في بعض الحالات ، لذلك يكون هناك تشابه في الأنظمة المحاسبية بين الدول ذات العوامل البيئية المتشابهة، و الدول ذات البيئات المختلفة سوف تختلف حتما أنظمتها المحاسبية، و قد بينت الدراسات التي عنيت بتشخيص و تصنيف الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي وجود نموذجان محاسبيان رئيسيان أحدهما أنجلوسكسوني و الآخر أوربي، حيث ركزت هذه الدراسات خاصة على تحديد الأسباب التي أدت إلى اختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول، و تجدر الإشارة أن دمج النموذجان ممكن و ينتج عنه نظام محاسبي يتسم بالمزايا التي يوفرها كل و احد منهما، و يعود في النهاية بالفائدة على كل الأطراف الفاعلة في الدولة المعنية (مؤسسات، مستثمرين، سلطات محلية،...).

1- المحاسبة الأنجلوسكسونية : ظهرت المحاسبة الأنجلوسكسونية في القرن التاسع عشر مع ظهور الثورة الصناعية، و يظم هذا النموذج المحاسبي تشكيلة كبيرة من الدول من بينها الدول الأعضاء في الكومنولث (أستراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، هونغ كونغ، اندونيسيا، نيوزيلندا، باكستان، سنغافورة، ...)، حيث تقارب على العموم 43 دولة.[2]

حيث تتميز المحاسبة الأنجلوسكسونية بالخصائص الآتية :

- تقوم المحاسبة الأنجلوسكسونية على وجود إطار مفاهيمي (Conceptual Framework) هو بناء نظري يتضمن قائمة بالأهداف والمفاهيم والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمبادئ العامة للمعايير التطبيقية. و قد تم وضع الإطار المفاهيمي في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ، أما في بريطانيا فقد تم وضعه من طرف مجلس معايير المحاسبة (ASB)- تم

[1] مداني بن بلغيث، "التوافق المحاسبي الدولي – المفهوم، المبررات والأهداف"، **مجلة الباحث**، دورية أكاديمية سنوية، عدد 04، جامعة ورقـــلة، الجزائر، 2006، ص115.

[2] Samir merouani, Le projet du nouveau système comptable financier algérien, Magister en science de gestion, ECOLE SUPERIEURE DE COMMERCE,Alger, 2007,p 32

إنشاؤه سنة 1990-، ويتضمن الإطار المفاهيمي تحديدا دقيقا للهدف من عرض القوائم المالية، فالمعلومة المالية موجهة أساسا لخدمة المستثمرين من أجل اتخاذ قرارات رشيدة وبذلك تسعى لحماية المستثمرين والمدخرين.

- النظام القانوني في الدول الأنجلوسكسونية هو القانون العام الذي لا يبحث في توفير إجابة عن الحالات الخاصة، حيث أن الدول الأنجلوسكسونية هي دول ذات قانون غير مدون لذلك فإن القوانين المتعلقة بعرض المعلومات المالية قليلا ما تأخذ طابع إلزاميا، و تكون مقتصرة على تحديد قوانين عامة و تترك مهمة إعداد القواعد التطبيقية للخبراء المهنيين.

- استقلال معدي النصوص التنظيمية عن السلطات السياسية مقابل علاقة متينة وتبادلية مع مستخدمي المعلومات المحاسبية، من جمهور، محللين، مستثمرين.

- يطبق النموذج الأنجلوسكسوني في الدول ذات توجه نحو السوق، فنجد في هذه الدول أسواق مالية جد متطورة تضمن تمويل الاقتصاد بأكمله ذلك ما يفسر عناية التقرير المالي بالمستثمرين المهتمين بمردودية استثمارهم.

- في البلدان الأنجلوسكسونية لا تمارس الضرائب أي تأثير على القانون المحاسبي و تحسب النتيجة الخاضعة للضريبة بشكل مستقل عن النتيجة المحاسبية، و بالتالي تقدم المؤسسة نوعين من الحسابات أحدهما مالي محض و الآخر ضريبي محض، و يرجع السبب في ذلك إلى عدم اعتماد الدولة مباشرة على قائمة الدخل، حيث يتم تصنيف الحسابات بالطريقة التي تستجيب لاحتياجات المساهمين من المعلومات.

2- **المحاسبة الأوربية** : يعتبر تاريخ المحاسبة الأوربية حافلا بالأحداث حيث تمتد جذورها إلى القرن الرابع عشر، و تطلق تسمية المحاسبة الأوربية على هذا النموذج، ولا يعني ذلك تحديد مجال تطبيقها على أوربا فقط، و لكن تعتمد دولا كثيرة عليه لا تنتمي إلى القارة الأوربية كالجزائر، اليابان، ...و عموما يضم النموذج المحاسبي الأوربي حوالي 28 دولة، تتشابه أنظمتها المحاسبية في العديد من الخصائص، لأنها قامت على مر الزمن بتبادل أفكار و مفاهيم حول المحاسبة و تنظيمها.[1]

و تتمثل أهم هذه الخصائص في الآتي :

- يسود في الدول المطبقة للنموذج المحاسبي الأوربي نظام قانون مدني(كودي)، يتضمن قوانين مدونة للشركات من خلال إعداد مقاييس ثانوية أساسية تحكم المشروع الهادف للربح، و في الغالب ينص القانون على ضرورة إنشاء الشركات(شركات المساهمة)حسب خطوات محددة، هذا بالإضافة إلى وجود قانون محاسبي يتميز بالتفصيل لدرجة عدم ترك أي فرصة للتقديرات و الأحكام المهنية، حيث تحدد مجموعة من

[1] Samir merouani, Ibid, p 29.

إجراءات التسجيل والعرض العادل الموحدة و الصارمة، لذلك يكون هناك إتجاه نحو تغليب الشكل القانوني على الجوهر الإقتصادي.[1]

– تعتبر الدولة هي المنظم الرئيسي للمحاسبة في هذه الدول، و بذلك تلعب المنظمات المهنية دورا ثانويا يتمثل في تقديم تأييدها للمواقف التي تتخذها الدولة من خلال الآراء التي تقوم بنشرها، و يكون هدف الدولة الحصول على حسابات منظمة بمعنى تتماشى مع القوانين الموضوعة، حيث تعتبر أن مسألة وضع معايير المحاسبة يجب أن تتولاها الدولة بالطريقة التي تسمح لها بتوجيه النشاط الاقتصادي نحو الوجهة المرغوبة، لذلك ترجع لها مسؤولية وضع المعايير و متابعة تطبيقها. فمن وجهة الاقتصاد الكلي تستعمل السلطة العمومية المحاسبة كمصدر معلوماتي موجه لخدمة السياسة الاقتصادية.[2]

– يقود تنظيم مهنة المحاسبة إلى تطبيق إطار متناسق و متكامل يسهل مقروئية القوائم المالية، و في الغالب يتجسد هذا الإطار في اعتماد مخطط محاسبي وطني تلتزم المؤسسات به، و يتم من خلاله تصنيف الحسابات في القوائم المالية حسب طبيعتها. و يسمح هذا التصنيف بحساب القيمة المضافة التي تنتجها المؤسسة و كيفية توزيعها على الأطراف المتعاملة معها سواء كانوا عمال، مستثمرين، جهات عمومية و بالتالي تربطها علاقة مع المحاسبة الوطنية.

– للتشريعات الضريبية تأثير كبير على الممارسة المحاسبية في النموذج المحاسبي الأوروبي، فلا تخصم مصاريف النشاط لأغراض الضريبة إلا إذا كانت مقيدة في السجلات و موضحة في القوائم المالية.[3]

من خلال استعراض النموذجين المحاسبيين ، يتبين وجود اختلافات محاسبية جوهرية من دولة إلى أخرى، و من البديهي أن تظهر مثل هذه الاختلافات في الممارسات المحاسبية على أساس وجود اختلافات واضحة في أهداف المحاسبة و معاييرها و سياساتها و أساليبها، و التي أنتجتها ظروف البيئة السائدة في كل دولة.

[1] ثناء القباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص160 .

[2] Imed REZZEG,Nécessite d'adapter le plan comptable national aux nouvelle exigences comptables internationales, Magister en science de gestion, ECOLE SUPERIEURE DE COMMERCE, Alger, 2004,p 27.

[3] Samir MEROUANI,Op.cit, p 30.

المطلب الثاني : أشكال ومخاطر تباين الممارسات المحاسبية بين الدول

يؤدي تباين وعدم توافق وتوحيد الممارسات المحاسبية بين الدول إلى مخاطر كبيرة كونه يمس – هذا التباين –مخرجات المحاسبة التي هي معدة لمستخدميها لاتخاذ قراراتهم ما ينتج عنه اعتبار هذه المعلومات – المعبر عنها في شكل مخرجات – مظللة ولا يمكن الاعتماد عليها على الرغم من أنها أعدت وفقاً لمبادئ ومعايير وخصائص نوعية بشكل كامل إلا أنها في نظر الطرف الخارجي غير معبرة عن الوضع الحقيقي لتلك المؤسسة.

1-التباين في تحقيق الإيراد [1]: يجمع المحاسبون على أنه يجب الاعتراف بالإيراد عند نقطة بيع السلعة أو تأدية الخدمة، فالاعتراف بالإيراد عند هذه النقطة يعتبر أمرا منطقيا لأن الوحدة الاقتصادية تكون قد أكملت عملية اكتساب الإيراد، إلا أن الممارسة العملية تشهد تناقضات في معالجة نفس الحدث ذات تأثير مهم في نتائج العمليات وميزانية المشروع، ومن هذه النماذج :

1-1-البيع بالتقسيط : تعددت طرق البيع والسداد بين المؤسسات وزبائنها وهذا مظهر من مظاهر التكنولوجيا، لكن الإشكال بالنسبة للمحاسبة الدولية هو في إرساء طريقة موحدة لمعالجة كل نوع أوكل حالة، ومنها نذكر طريقة البيع بالتقسيط الناتجة عن اتفاق بين المؤسسة وزبونها، وبطبيعة الحال تفرض المؤسسة بعض الشروط في الزبون (العمل "يشترط أحيانا نوع المؤسسة "، والأجـــر "وقد تشتـــرط المؤسسة الحد الأدنى له"، كما والالتزام بتسديد الأقساط في وقتها).

المعالجات المحاسبية الممكنة :

1-2-البيع التأجيري : يعتمد في كثير من الأحيان على ممارسات متباينة بين الشركات تؤدي إلى نتائج متباينة وآثار مختلفة على القوائم المالية فمثلا قد يعتبر المشتري في شركة معينة أنه استأجر السيارة ويقوم بدفع مبلغ كقسط إيجار كل ستة أشهر يسجله مع المصروفات ولا يسجل السيارة ضمن أصوله، كما لا يسجل الديون ضمن التزاماته، وإن عدم ظهور أوراق الدفع وما إليها من التزامات ناجمة عن شراء أصول عن طريق التأجير من شأنه الإخلال بمؤشرات التحليل المالي فتنخفض الالتزامات قصيرة الأجل وتزداد قيمة رأس المال زيادة وهمية كما حدث مع شركة **Enron** وهذا من شأنه إظهار مؤشرات السيولة بناء على معلومات مضللة، ولو حدث أن أفلست الشركة فقد يرفع البنك أو غيره من المتضررين دعوى على المحاسبين القانونين بسبب عدم مراعاة الإفصاح التام عند إعداد القوائم المالية.

فإذا اعتبر المشتري السيارة المشتراة كأصل تم شراؤه ولو أنه مازال مسجلا باسم البائع إلى حين التسديد النهائي وتحويل السيارة المشتراة إلى اسم المشتري عندئذ ستزداد قيمة الأصول بثمن الشراء، أما الالتزامات فتظهر بكاملها مع التزامات الشركة الأخرى، أما حول ثمن الشراء فقد نجد البعض يميل إلى

[1] القاضي حسين، حمدان مأمون ، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 13-17

تسجيل قيمة الشراء النقدية، (أي ثمن البيع النقدي بحسب دفاتر البائع أو القيمة الحالية للأقساط المدفوعة) والباقي يمثل فوائد ليست مستحقة بعد. أما البائع فلديه ثلاثة خيارات :

- الأول : تسجيل البيع بثمن التكلفة دون تحقيق أي ربح .
- الثاني : تسجيل البيع بالثمن النقدي وإبقاء الفرق بمثابة إيرادات أو فوائد زمنية لا تتحقق إلا بمرور الزمن.
- الثالث : تسجيلها بالثمن الكامل.

ومن الطبيعي أن كل بديل من هذه البدائل سيعكس آثاره على نتائج الأعمال والقوائم المالية، وبالتالي سيكون له الأثر على اتخاذ القرارات.

1-3- عقود المقاولات :تعتبر مجال آخر لتباين وجهات النظر السائدة في الممارسة العملية، (فلو تعاقدت إحدى شركات المقاولات على إنشاء جسر بمبلغ **x** وفي نهاية السنة أنهت 40% من الجسر بتكلفة **y**، وقد قبضت من الشركة المستفيدة المبلغ **z**، فعند قياس الربح تجد هذه الشركة أمامها عدة بدائل :

– البديل الأول : اعتبار كافة المقبوضات بمثابة إيرادات، شريطة تشكيل 30 % مخصص للأعمال غير المنجزة، إذا كان نظام الشركة ينص على ذلك، ويكون الربح عندها :

– البديل الثاني : يقاس الربح على أساس حساب نسبة الأعمـــال غير المنـــجزة.

– البديل الثالث : اعتبار المبلغ المقبوض بمثابة سلف مقبوضة من الشركة المتعاقدة، أما النفقات تسجل على العقد وترسم لتظهر في ميزانية الشركة بانتظار مرور العام الثاني وتصفية العقد، عندها تقرر أرباح العقد بمعزل عن تحميل كل سنة بنصيبها من الإيرادات والمصروفات.

ومن الواضح أن كل بديل سيؤدي إلى نتائج مختلفة وكل نتيجة لها مدلول معين لمتخذي القرارات.

1-4- الاستثمارات : هي أصول قد تتم حيازتها بهدف تحقيق الربح وليس السيطرة، وإن ارتفاع أسعارها في نهاية السنة المالية لا يعني شيئا بالنسبة للشركات – الألمانية مثلا –، حيث تبقى محكومة بثمن التكلفة طالما كان هذا الثمن أقل من سعر السوق، أما بالنسبة للشركات الأمريكية فإن البيع ليس ضروريا لتحقيق الربح في أصول لا يحتاج بيعها إلى وقت ومجهود كبير طالما أن الشركات التي ترتبط فيها تلك الاستثمارات مسجلة في البورصة بما يمكن حملة هذه الاستثمارات من بيعها وتحقيق الربح في أي وقت، ولاشك أن قبول تحقق الربح بمجرد ارتفاع الأسعار من شأنه زيادة الأرباح السنوية مما يجعل قوائم الشركات التي تلجأ إلى هذه الممارسة غير قابلة للمقارنة مع قوائم شركات أخرى أكثر تأثرا بالحيطة والحذر كالشركات الأوربية والألمانية على الأخص.

2- التباين في تحميل النفقات [1]: يمثل تحميل النفقات أحد أهم عوامل التباين في نتائج القياس المحاسبي، ففي مجال الأصول القابلة للإهتلاك لا بد من تخفيض قيمتها وإهلاكها حسب عمرها الإنتاجي، ومع أن بعض المشروعات كانت تمتلك أصولها الثابتة بما يخدم سياستها الضريبية ، كأن تزيد عبء الاهتلاك في السنوات

[1] القاضي حسين، حمدان مأمون، المرجع السابق، ص 17-21.

الرابحة مما يؤدي إل تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة و خاصة إذا ارتفعت معدلات الضرائب، إلا أن مثل هذه السياسة نادرة الحدوث بفعل المعايير و المبادئ المحاسبية أو بفعل القوانين النافذة، و مع ذلك فإن ثمة طرقا متعددة للاهتلاك تتباين آثارها على صافي الربح و على قيمة الأصول الدفترية الصافية التي تظهر في قائمة المركز المالي.

بينما نجد التشريعات الضريبية في الولايات المتحدة تسمح باستخدام طريقة الاهتلاك المعجل الذي يؤدي إلى زيادة أعباء الاهتلاك في السنوات الأولى لاقتناء الأصل، وتخفيض الأرباح الصافية و تخفيض الضرائب بهدف تشجيع مشروعات الأعمال على استبدال أصولها و تحديث التكنولوجيا المستخدمة، مما ينعكس على جودة الإنتاج و تخفيض تكاليفه، وإذا لم يقم المستثمر باستبدال الاستثمار وحيازة أصل جديد فإن مخصصات الاهتلاك للاستثمار المستهلك حقيقة تكون مرفوضة، و هذا معناه رفع الأرباح و كذا رفع الضرائب في نفس الوقت.

و هذا من شأنه جعل مبلغ صافي الربح الظاهر في قائمة الدخل أو في حساب الأرباح و الخسائر متذبذبا غير مستقر، فلو كانت نسبة الربح إلى حقوق الملكية هي المؤشر الذي يمكن اعتماده لتقرير ربحية المشروع و اتخاذ قرار بشراء أسهم لشركة كهذه ففي سنوات الاهتلاك المعجل قد تكون النسبة مثلا 5% ، أما في سنوات التوقف عن الاهتلاك فقد ترتفع النسبة لتصل إلى 10% ما يؤدي إلى رفع سعر السهم بشكل غير مبرر على مستوى المشروع نفسه.

أما في دول العالم الأخرى فإن هذا الاستهلاك المعجل غير مقبول مما يجعل المقارنة بين شركات مختلفة بدون نتيجة. و أكثر من ذلك فإن ثمة طرقا مختلفة للاستهلاك كالقسط الثابت و عدد سنوات الاستخدام (الاهتلاك المتزايد) و القسط المتناقص و غيرها، و إن اعتماد أي طريقة من هذه الطرق يترك أثرا واضحا على صافي الربح ويؤثر بالتالي على مؤشرات التحليل المالي التي يعد صافي الربح أهم عواملها.

3- تباين المصطلحات [1]: بالإضافة إلى التباين الناتج عن اللغة، فإن ثمة تباينا ناجما عن استخدام مصطلحات دون غيرها، فمثلا قانون الشركات الانجليزي يميز بين المخصص والاحتياطي، على أساس أن المخصص عبء على الربح لمواجهة أي مشكل قد يحدث مستقبلا، أو لدعم الموقف المالي للتوسع، إلا أن أدبيات المحاسبية تخالف ذلك في كثير من الأحيان، فنجد شركات التأمين تستخدم مصطلح "احتياطي" للتعبير عن الأعباء التي تواجه الشركة بمعنى يشابه المخصصات، كما أن الأدبيات الأمريكية تستخدم مصطلح الاحتياطي التحميلي كبديل للمخصصات في بعض الأحيان.

4- شكل القوائم المالية :مع أن الميزانية العمومية هي القائمة الأساسية التي ولدت مع نظام القيد المزدوج الذي طبق في الدويلات الإيطالية منذ القرن الخامس عشر، إلا أن تطور محاسبة التكاليف (المحاسبة الإدارية) أدى بكثير من المنشآت إلى تطوير شكل الميزانية لتعرض على شكل تقرير مالي بما يخدم أغراض التحليل المالي،

[1] القاضي حسين، حمدان مأمون، المرجع السابق، ص22.

و قد عرض NOBES and PARKER موقف بعض دول العالم من شكل الميزانية، (قائمة المركز المالي)

5- أسس القياس :على الرغم من الأسس الراسخة التي قدمتها نظرية المحاسبة التقليدية التي بنت مبادئها على أساس مصادرات أهمها التحقق و الدليل الموضوعي، فإن نظريات أخرى ظهرت إلى السطح و اعتمدت على بدائل أخرى عند تغير الظروف، ومنها موضوع القياس المحاسبي.

ففي ألمانيا مثلا تتدخل القوانين في تفاصيل القياس و الإفصاح المحاسبي، ونجد تمسكا أقوى في التكلفة التاريخية، كتعبير عن موقف القانون الألماني بعد الحرب العالمية الثانية ، مما انعكس على نصوص قانونية ترسخ التكلفة التاريخية و لا تفسح المجال لبدائل أخرى، وعلى العكس من ذلك نجد دولا أخرى في وسط أوربا كهولندا تطبق تكاليف الاستبدال و تعلن قوائمها المالية على هذا الأساس و هذا يؤدي إلى تباين النتائج. [351]

ونجد دولا أوربية كفرنسا و إيطاليا تحافظ على التكلفة التاريخية إلا أنها تعدلها للتعبير عن آثار الضغوط التضخمية ، وغالبا ما يكون التعديل عن طريق إعادة التقويم بعد مرور عدة سنوات، ومن الواضح أن هذه الأرقام المعدلة ليست تكلفة تاريخية و ليست قيما استبدالية، وهذا ما يجعل المقارنة أكثر صعوبة.

وقد أظهرت عمليات مطابقة قامت بها الشركة الألمانية (Daimler-Benz) في سنة 1993 عند دخولها إلى بورصة نيويورك الأمريكية ربحا قدر بحوالي 615 مليون دتش مارك، بينما كانت النتيجة حسب المبادئ المحاسبية الأمريكية خسارة بحوالي 1839 مليون دتش مارك. [2]

6- توحيد القوائم المالية : يطبق كل فرع من فروع الشركة التي لها فروع تابعة في دول أخرى القواعد المحاسبية التي تفرضها عليه الدولة التي يتواجد فيها، وعلى المؤسسة الأم تحويل القوائم لمجموع فروعها إلى قوائم وفق المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الذي تنتمي إليه المؤسسة الأم ويقع مقرها فيه، وهو ما الأمر الذي يكلفها أعباء إضافية باهضة قد تكون في غنى عنها عند تطبيق الدولة التي يتواجد بها الفرع المعايير المحاسبية الدولية.

[1] القاضي حسين، حمدان مأمون، المرجع السابق، ص 25.

[2] بن بلغيث مداني ، 2004، مرجع سبق ذكره، ص 113.

المطلب الثالث : أسباب الاختلاف المحاسبي بين الدول

المحاسبة هي نتاج تفاعلات متداخلة للعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية والتنظيمية والتي يؤدي اختلافها إلى اختلاف طرق وأساليب المعالجة المحاسبية من دولة لأخرى، وتفسر أسباب الاختلاف في الأنظمة المحاسبية بالعوامل والأسباب الأساسية الآتية :

1- النظام القانوني والضريبي : بناء على الدراسة التي قام بها الباحثان (Salter & Doupnik) سنة 1992 توصلا إلى أن الممارسة المحاسبية السائدة في أي دولة، غير مستقلة عن محيطها القضائي التي تمارس فيه، وأن مصادر الاختلاف المحاسبي، تنبع أساسا من طبيعة الأنظمة القضائية السائدة في كل دولة.[1]

وتنقسم الدول في هذا المجال إلى مجموعتين :

مجموعة القانون العام (القانون العرفي).

مجموعة القانون المكتوب.

يعتمد التشريع في المجموعة الأولى(مجموعة القانون العام) على إصدار مبادئ عامة، بينما يترك مجال التقدير واسعا للقضاة في حالة التراع، أما المجموعة الثانية (مجموعة القانون المكتوب) على العكس من الأولى، فإنها تتميز بتشريع مفصل لا يترك فيه مكان واسع لتقدير القضاة، وهذا ما يفسر ربما توكيل عمليات التوحيد المحاسبي في دول الفئة الأولى لهيئات مهنية مستقلة غير حكومية، عكس دول الفئة الثانية أين تضطلع بعملية التوحيد هيئات حكومية عامة يحكمها القانون المحاسبي، وهكذا يمكن القول بأن نوع النظام القانوني في الدولة هو الذي يحدد ما إذا كان المصدر الرئيسي للقواعد المحاسبية هو الدولة أو المهنة المحاسبية.[2]

فأغلب الدول لا تريد هذه التغييرات الكثيرة والتي قد تولد لها اضطرابات في السير الحسن لاقتصادها، أو أن تلجأ إلى فرض عمل مزدوج على شركاتها، بحيث تعد نوعين من القوائم المالية، واحد موجه للمصالح الحكومية والضرائب، وآخر موجه للأسواق المالية (وهذا أيضا تحميل تكاليف إضافية لشركاتها).[3]

2- النظام الاقتصادي : التنمية الاقتصادية يمكن تحقيقها بعدة أشكال من السياسات الاقتصادية بناء على نوع النظام الاقتصادي المختار ومستوى ومعدل نمو الدخل ودرجة التدخل الحكومي، والنفقات ومستوى الصادرات والنشاط التجاري الخارجي، فإن كل عامل من هذه العوامل يمكن أن يكون له أثر خاص على تطور المحاسبة وبالتالي لابد من معرفة تأثير هذه العوامل المختلفة.

3- النظام السياسي : إن المفاهيم المحاسبية مرتبطة بالنظام السياسي السائد، فاختلاف النظام السياسي من بلد لآخر - اشتراكي أو رأسمالي – يؤثر على الممارسات المحاسبية في تلك البلاد، فالحرية المحاسبية للعرض

---

[1] مداني بن بلغيث، 2006، المرجع السابق، ص 115.

[2] ثناء القباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 160.

[3] مختار مسامح توحيد، **2011**،مرجع سبق ذكره، ص 162.

والإفصاح مرتبطة بالحرية السياسية.[1]

4- الروابط الاقتصادية و السياسية : تنتقل الأفكار والتطبيقات الفنية المحاسبية من دولة لأخرى انطلاقا من علاقات التأثير والتأثر بين البلدان، ومن أهم مظاهر هذا التأثير قيام بعض الدول بتصدير نماذجها وتجاربها المحاسبية، ضمن مناطق نفوذها السياسي التي تبدي تجاوبا وفاء للعلاقات التاريخية أو الاقتصادية أو السياسية التي تربط هذه الدول، مثل تأثير النموذج الأوروبي على الدول الإفريقية وبعض الأسيوية المرتبطين تاريخيا بفرنسا.[2]

5- مستوى التضخم : تتباين مستويات الضخم بين الدول وتتباين معها طرق معالجته، فتمارس العديد من الدول طرق مختلفة للمحاسبة عن التضخم، وتظهر الممارسات المحاسبية الاعتبارات الواقعية لشدة التضخم المحلي ووجهات نظر أولئك الذين يتأثرون مباشرة بأرقام المحاسبة عن التضخم.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يطلب من المؤسسات الأمريكية التي يصل قيمة مخزونها وأراضيها ومعداتها (قبل طرح الإهتلاك المجمع) إلى 125 مليون دولار أو أكثر، أو مجموع أصولها أكثر من بليون دولار (بعد طرح مجمع الاهتلاك) أن تقوم لمدة 5 سنوات بالإفصاح بالتكلفة التاريخية الثابتة للقوة الشرائية والتكلفة الجارية الثابتة للقوة الشرائية، ويضاف هذا الإفصاح إلى التكلفة التاريخية ولا يمثل بديلا عنها والتي تبقى الإطار الأساسي للقوائم المالية الأولية، بينما في بريطانيا مثلا يتطلب إتباع طريقة التكلفة الجارية للتقرير الخارجي فقط، أما في البرازيل التي شهدت أعلى معدلات التضخم.

6- مصادر التمويل [3]: تركز المحاسبة في الدول التي تعتمد مؤسساتها في التمويل أساسا على الأسواق المالية (دول المنظومة الأنجلوسكسونية) على بيان مدى كفاءة الإدارة في تشغيل مواردها، وقد صممت لمساعدة المستثمرين في تحديد التدفقات المالية المستقبلية وكذلك المخاطر المحتملة، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للدول التي تعتمد مؤسساتها في التمويل أساسا على البنوك (دول المنظومة القارية) حيث تركز المحاسبة على حماية المقرضين من خلال مقاييس محاسبية متحفظة (مبدأ التحفظ).

7- مستوى التعليم : تعتبر معايير المحاسبة شديدة التعقيد والتوسع، وليست ذات فائدة إذا لم يحسن فهمها و استخدمها، مثلاً ستكون التقارير الفنية المعقدة عن انحرافات سلوك التكاليف غير فائدة ما لم يكن القارئ ملما لمحاسبة التكاليف، كذلك الإفصاح عن مخاطر المشتقات المالية ستصبح معلومات غير مفيدة إلا إذا قرأت بكفاءة

8- الثقافة : يمكن القول بأن الثقافة هي القيم والاتجاهات المشتركة في المجتمع، وتؤثر المتغيرات الثقافية على التنظيمات القانونية والاجتماعية والمحاسبية، ومنه سيكون لها تأثير مباشر على السياسات المحاسبية داخل البلد.

9- التعداد السكاني : إن عدد السكان في دولة ما قد يكون له دور في تنمية وتطوير المحاسبة كعلم أو كمهنة، فكلما ارتفع عدد السكان ارتفع معهم عدد الأشخاص المهتمين بالمحاسبة، وبالتالي تزداد الحاجة إلى

---

[1] عادل عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] مداني بن بلغيث، 2004، مرجع سبق ذكره، ص116.

[3] فردريك تشوي وآخرون، **المحاسبية الدولية**، ترجمة محمد عصام الدين زايد، أحمد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ص 57.

مهنة محاسبية متطورة وخير مثال على ذلك تطور الأنظمة المحاسبية لبعض الدول التي تمتاز بعدد السكان الكبير مثل الهند وباكستان ومصر بالرغم من أنها دول نامية.[1]

10- الديانة : إن الديانة بالمفهوم الواسع تؤثر على المفاهيم المحاسبية الأساسية داخل الدولة، ففي البلدان الإسلامية مثلا باكستان والعربية السعودية فإن فكرة الفوائد على القروض تعبر عن مفهوم معاكس للدين الإسلامي، لذا قررت الحكومة اعتماد نظام اقتصادي خال من الفوائد (الربا) ابتداء من سنة 2000 ونتيجة لهذا القرار لا بد من إيجاد وسائل لعرض وتوصيل المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمعاملات الآجلة.

اختلفت آراء الدول في تبنيها لمعايير المحاسبية الدولية ، فبعضها تستعملها كمعايير وطنية (الكويت، عمان...)، والبعض الآخر أعدت معايير منفصلة عن المعايير الدولية على أسس مشابهة للمعايير الدولية في أغلب الحالات (البرازيل، فرنسا، الهند، ايرلندا، هولندا، تركيا،...)،كما تستخدم دول أخرى معايير تغطي مواضيع لا تغطيها المعايير الدولية (غينيا، ماليزيا) هاته الأخيرة تبنت معايير محاسبية إسلامية.[2]

إن خصوصية العمليات المصرفية والمالية الإسلامية من حيث الأساس الفكري والتطبيقي الذي يميزها عن الممارسات التقليدية، يعتبر من الأسباب الأساسية للاختلاف مع المعايير الدولية للمحاسبة،

الشكل رقم (1-3) : عوامل اختلاف الممارسة المحاسبية بين الدول

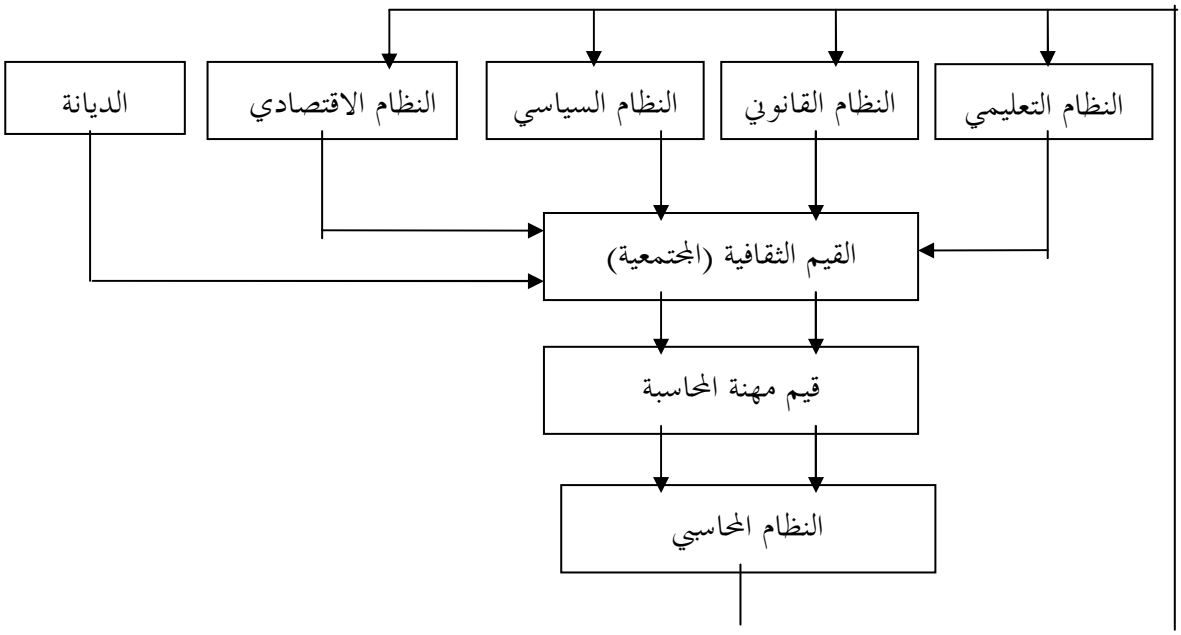

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 248.

[1] عادل عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] فردريك تشوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 370.

المطلب الرابع : طرق توافق الممارسات المحاسبية

يتوجب على بعض الشركات حتى تتمكن من الوصول إلى مصادر التمويل في أسواق أو دول أجنبية، إعداد قوائمها المالية بمستوى من الشفافية تفرضه هذه الدول، ويختلف هذا المستوى من دولة إلى أخرى، حسب طبيعة التنظيم الذي يحكم نشاطها الاقتصادي، ونتيجة لذلك وفي ظل الاختلاف الذي يميز الأنظمة المحاسبية في دول مختلفة، فإنه يتم اللجوء لبعض الوسائل والطرق لتجاوزه: [1]

1- الاعتراف المتبادل :

يتحقق هذا الشكل عندما تقبل هيئات مراقبة الأسواق المالية للدول بالقوائم المالية للشركات الأجنبية التي تعدها وفق مبادئها الوطنية، تعتبر هذه الطريقة حلا لمشكلة الدخول للأسواق المالية الأجنبية، على أساس أن القواعد المحاسبية الوطنية المطبقة من قبل شركات دولة ما عند البحث عن مصادر للتمويل في أسواق دولة أخرى تلقى الاعتراف المتبادل (المعاملة بالمثل).

2- الاعتراف المتبادل المعياري :

إضافة إلى مفهوم الاعتراف المتبادل الذي لقي استعماله حدود فرضتها قوة التباين و الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية، أضاف (HOARAU) سنة 1995 مفهوما هو الاعتراف المتبادل المعياري، والذي يتمثل في تطوير جملة من المعايير المحاسبية الدولية دون خيارات، على أن يترك للمؤسسات في كل دولة إمكانية عرض قوائمها المالية حسب معاييرها الوطنية، شريطة أن تقدم ضمن ملاحقها جداول تحول تتضمن توفيق بين معاييرها الوطنية والمعايير الدولية المطورة خصيصا لهذا الغرض.

3. التوافق المحاسبي الدولي :

ويقصد به الاحتكام لجملة من المعايير المحاسبية، تحظى بصفة القبول الدولي، وتهدف إلى إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية، أي أن التوافق يشمل المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون موحدة بين كل الدول، والممارسة المحاسبية التي يفترض أن تكون متجانسة بين المؤسسات، ومع أن توافق الأنظمة المحاسبية يدفع إلى توحيد شروط المنافسة بين المؤسسات التي تنشط في إطار التجمعات الاقتصادية الدولية، إلا أنه يطرح عدة استفهامات حول طبيعة المؤسسات الملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومدى قدرتها على تبني الممارسات الجديدة، خاصة وأنها مكلفة وثقيلة وتتطلب تضافرا للإمكانيات المادية والبشرية.

تزايد الإهتمام بالتوافق والاتساق بين معايير المحاسبة على المستويات الإقليمية والدولية، جاء تلبية لأطراف فاعلة يهمها ذلك، واستجابة لعدة **عوامل مساعدة على التوافق المحاسبي الدولي** تعمل في هذا الاتجاه، منها الآتي [1]:

[1] مداني بن بلغيث، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[1] مختار مسامح توحيد، 2011، مرجع سبق ذكره، ص160،161.

1- **عولمة الأسواق المالية** : لعولمة الاقتصاد بشكل عام، وعولمة النشاطات المالية بشكل خاص أثر إيجابياً في مسعى الهيئات المحاسبية للعمل على التوافق المحاسبي، حيث أن الترابط مابين مختلف الأسواق وكذلك مابين المنتوجات المالية نفسها،جعل من هذه الأسواق رغم تعددها وتنوعها كأنها سوق واحدة.

2- **تطور تكنولوجيا المعلومات** : ما يلاحظ من تقدم في مجالات تكنولوجيا الإعلام والاتصال خاصة بعد تطور الإعلام الآلي وانتشار الانترنت، وأكثر من ذلك تطور اقتصاديات المعرفة مما جعل من البعض يعتبرها عنصراً من عناصر الإنتاج، وأكثر من ذلك فقد أدى هذا التطور إلى تغيير أنواع الأعمال التي تقوم بها المنظمات، وإيجاد خدمات جديدة خاصة في الميدان المصرفي، كل هذه العوامل أضف إليها انخفاض تكلفة الاتصالات تغلب على الحواجز الزمانية والمكانية لأسواق المال وهذا ماساهم في تطورها واحتلال خدماتها مكاناً بارزاً في النشاط الاقتصادي الدولي مما جعل الجميع يسعى إلى إزالة الحواجز أمامه، ومنها حواجز الاختلافات المحاسبية.

3- **الشركات المتعددة الجنسيات** : لقد زاد حجم الشركات المتعددة الجنسيات في العقدين الماضيين بنسبة كبيرة نظراً لحاجة الدول إليها في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة، ومن جهة أخرى نظراً لوجود فوائض مالية عالمية كبيرة تزيد الاستثمار، كل هذا ساهم في زيادة عدد حجم هذه الشركات، فإذا ما أضفنا إلى هذين العاملين عوامل أخرى مثل : حصة هذه الشركات في التجارة الدولية وتأثيرها على ميزان المدفوعات والميزان التجاري، و التأثير في أسعار الصرف نظراً لانتقال أموالها بين الدول، وبالتالي فهي تتحكم في شرايين الاقتصاد العالمي، باعتبارها تهدف إلى تحقيق الأرباح، وهذه الأخيرة تحددها السياسات المحاسبية المتبعة في كل دولة، لذلك فإن تشجيعها للتوافق المحاسبي أمر لابد منه.

4- **الاتجاه الدولي المتزايد نحو الخوصصة** : منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، بدأت الكثير من الدول – خاصة التي كانت تطبق الاقتصاد الاشتراكي ، أو الدول النامية – تطبيق برامج خوصصة العديد من قطاعات اقتصادياتها وإلى بيع شركات عمومية موجودة، وهذا ما أدى إلى دخول مستثمرين أجانب، كان من أكبر همومهم الجانب الضريبي والجانب المحاسبي، فإذا كان الجانب الضريبي قد تولته القوانين المنظمة لعمليات الخوصصة، والمتمثلة أساساً في منح إعفاءات لعدة سنوات قصد تشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية، فإن الجانب المحاسبي بقي عالقاً، وبالتالي فعمليات التوافق ستقدم دون شك إجابات عن العديد من النقاط المطروحة من طرف هؤلاء المستثمرين.

5- **الاتجاهات والتكتلات السياسية – الاقتصادية** : شهد العالم منذ الربع الأخير من القرن الماضي بروز عدة تكتلات اقتصادية وحتى سياسية وخاصة (منها الاتحاد الأوروبي، مجلس التعاون الخليجي، اتحادات المغرب العربي) هذه الاتحادات ستكون مضطرة إلى توحيد قوانينها الاقتصادية ، التجارية والجبائية، وبالتالي فهي ستسعى لتوافق محاسباتها حتى لا تعرقل هذه الحركية، ومن ثم ستنتهج التوافق المحاسبي كعامل محرك لأفكارها التوحيدية.

المبحث الثالث : التوحيد المحاسبي الدولي

يعتبر أصل الاختلاف إلى الظروف و المتغيرات التي تؤثر حتما في القوائم المالية وبالتالي تؤدي إلى الاختلاف في الغرض من القوائم المالية، فإذا كانت القوائم المالية مثلا معدة لأغراض ضريبية بالدرجة الأولى داخل ألمانيا فهي معدة لغرض الإفصاح العام داخل هولندا، ولتحقيق الغرض من القوائم المالية تختلف المبادئ المحاسبة المطبقة و التي تؤدي بالضرورة إلى الاختلاف في الغرض والقياس المحاسبي وبالتالي إلى الاختلاف في فهم وتفسير المعلومات المقدمة في القوائم المالية وهو ما يوضحه الشكل :

الشكل (1–4): أسباب الاختلاف المحاسبي

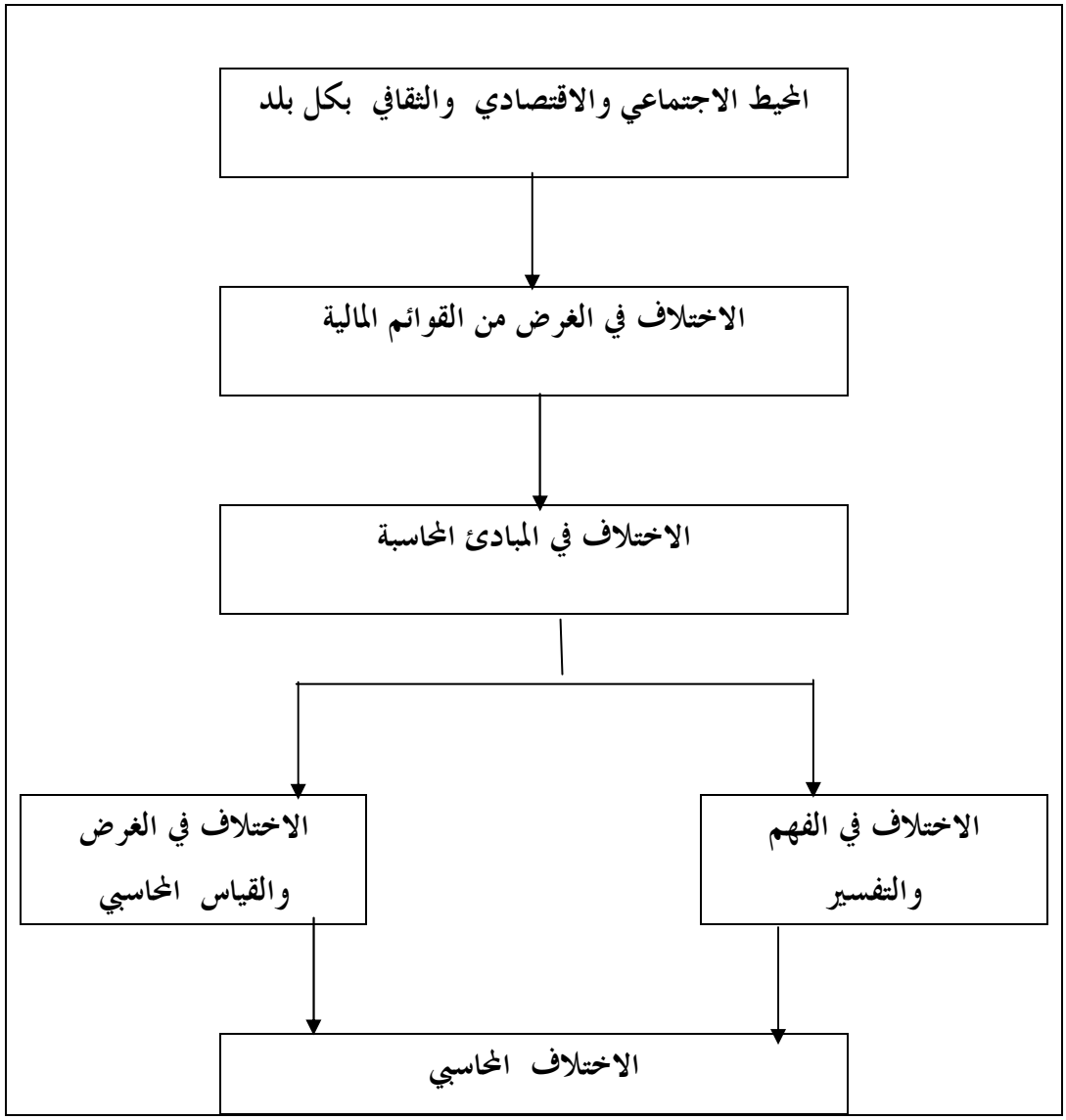

المصدر: عادل عاشور عادل ، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية**،ص 14.
عن bernard raffournier et autres, comptabilité internationale

المطلب الأول : التوافق المحاسبي الدولي

ترجع فكرة توافق وتنسيق معايير المحاسبة إلى المؤتمر الأول للمحاسبين و الذي عقد في عام 1904م في سانت لويس في أمريكا، حيث تمت الموافقة على عقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات وهو المنتدى والاجتماع العالمي الذي خصص لمناقشة ومقارنة المبادئ والممارسات المحاسبة في الدول الكبرى في العالم.[1]

1/ مفهوم التوافق : يعني كل من المصطلحات التالية : التوافق، التناسق، التقارب على نفس المعنى، التوافق تطبيق معايير محاسبة مختلفة في بيانات معنية بدلا من معيار واحد للجميع، فهو عملية زيادة الاستخدام أو التناسق بين النظم المحاسبة الموجودة بينها أي تخفيض دول العالم، وذلك عن طريق التخلص من العمليات غير الضرورية الموجودة بينها أي تخفيض مجال الاختيار بين السياسات المحاسبة وبالتالي إحداث نوع من التقارب بين هذه النظم والسياسات المحاسبة المنظمة .[2]

والتوافق هو عملية زيادة الانسجام بين النظم المحاسبية الموجودة بين البلدان، وذلك عن طريق التخلص من العلميات غير الضرورية الموجودة بينهما، وهذه تعتبر خطوة جوهرية في طريق المحاسبة الدولية، كما يمكن الإشارة إلى أن هناك فرقا بين التوحيد والتوافق، فالأول يعني أن الإجراءات المتبعة في بلد ما يجب تبنيها من قبل الآخرين، أما الثاني محاولة التوفيق بين وجهات النظر المختلفة، فالتوحيد يعني الاتجاه نحو التماثل والتكامل، بينما التوافق ما هو إلا عملية الابتعاد عن التطبيقات المختلفة تماما.[3]

ومنه فالتوافق هو عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبة الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وهذا عالمية أسواق رأس المال.[4]

2/ مزايا التوافق :

- تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين.
- زيادة المعلومات على المقارنة لنتائج عمليات الشركات في الدول المختلفة .
- زيادة الإطلاع على عمليات الشركات متعددة الجنسيات.
- إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية الدولية، وزيادة الثقة في صدق التقارير المالية.
- توفير الوقت والمال الذي يبذل حاليا في توحيد وتجميع المعلومات المالية المختلفة.
- يسهل عملية الاتصال التجاري ويخفض درجة الغموض في التفسير البيانات المالية .

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 429.

[2] نبيه بن عبد الرحمان الجبر ، محمد علاء الدين عبد المنعم ، **المحاسبة الدولية، الإطار الفكري و الواقع العملي**، إصدار 15، الجمعية السعودية للمحاسبة، 1998،ص 35.

[3] شعيب شنوف، **الممارسات المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي**، أطروحة دكتوراه،غير منشورة، جامعة الجزائر،2007، ص77.

[4] ثناء قباني، **المحاسبة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 170.

3/ معوقات التوافق المحاسبي : لا شك أن معرفة معوقات التوافق المحاسبي الدولي مهمة جدا لفهم المحاسبة الدولية لأنها تعطي تصورا عن تعقيد هذا الموضوع والمشاكل التي تواجه المحاسبين الذين يعملون في نفس البيئة و لأن المعوقات والموانع كثيرة فإننا نقتصر على ذكر أهمها[1]:

1- النظرة القومية: قد تكون القومية خط دفاع يتحصن وراءه الذين سيفقدون امتيازاتهم عند تبني أفكار منظمة أو دولة أخرى، وفي المجال المحاسبي، قد ترى الدول النامية أن المعايير المحاسبية الدولية لم تراعي أوضاعها وظروفها، وأنها تلبي احتياجات الدول المتقدمة من جهة، ومن جهة أخرى متحيزة إلى النظرة الأمريكية والبريطانية، والواقع أن المعايير ما هي إلا تمثيل لنظرة واضعيها.

إن الدول النامية ليست لها ممارسات محاسبية متطورة لأن المحاسبة ما هي إلا صورة للإقتصاد، كما أن هذه الفكرة القومية يمكن أن تظهر حتى في بعض الدول المتقدمة،والتي ترى بأن تبني المعايير الدولية هو انتقاص من معاييرها الوطنية ومن النظام المحاسبي الوطني من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون معاييرها قد كلفتها الكثير من الأموال في الدراسات والتكوين، وبالتالي التخلي عنها قد يضطرها إلى تحمل نفقات إضافية في التكوين والتكوين المتواصل لمحاسبيها.

2- مجموعات مستخدمي القوائم : تختلف الدول في تحديد المستخدم الأكثر أهمية للقوائم المالية،فرغم تفضيل المستثمر في الكثير من الحالات، إلا أن دولا عديدة تمنح هذه الأهمية للضرائب أو للمصالح الحكومية الاجتماعية، وبالتالي تباين المصالح هذه تؤثر في وتيرة سير التوافق الدولي، لأن المعايير المحاسبية الدولية ستعطي الأهمية والأولوية لأسواق رأس المال وللمستثمر على حساب الآخرين، وهذا ما يجعل من بقية المستخدمين عائقا لتنامي عمليات التوافق.

3- النظم القانونية : تبني المعايير المحاسبية الدولية بناء على المدخل التشريعي يستدعي إجراء تعديلات جوهرية على الكثير من تشريعات الدولة المعنية، خاصة الضرائب المختلفة، قوانين التجارة والشركات ، وقوانين أخرى لها صلة بذلك، فأغلب الدول لا تريد هذه التغييرات الكثيرة والتي قد تولد لها اضطرابات في السير الحسن لاقتصادها، أو أن تلجأ إلى فرض عمل مزدوج على شركاتها، بحيث تعد نوعين من القوائم المالية، واحد موجه للمصالح الحكومية والضرائب، وآخر موجه للأسواق المالية، وهذا أيضا تحميل تكاليف إضافية لشركاتها.

4- ضعف الهيئات المحاسبية المهنية : ناتج عن عدم وجود الهيئات المحاسبية المهنية في كثير من الدول،وإن وجدت فالكثير منها غير فعال، لأن مهمة هذه الهيئات في الأصل هو ترقية العمل المحاسبي، وضعفها أو عدم استقلاليتها الكافية يجعلها رهينة التوجيهات الحكومية، وبالتالي عوض أن تكون عامل تحفيز ومساعدة، تصبح عائقا في وجه التطور المحاسبي وفي وجه التوافق المحاسبي الدولي.

[1] أمين السيد أحمد لطفي : **نظرية المحاسبة– منظور التوافق الدولي-**، الدارالجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 377.

5- **اختلاف النظرة إلى أهداف القوائم المالية** : لقد ركزت لجنة معايير المحاسبة الدولية على أن القوائم المالية صالحة لخدمة المستثمرين،وقللت من خدمة بقية المستخدمين، وهذا ما لا يتماشى مع آراء الكثير من الدول التي تعتبر هذه القوائم أداة لخدمة مصلحة الضرائب، وأداة لخدمة التخطيط بواسطة المعلومات التي تقدمها للمصالح الحكومية، لذلك فاختلاف النظرة لهذه القوائم يؤثر في الممارسات المحاسبية، وبالتالي فأية رغبة لتسهيل التوافق المحاسبي يبدأ بالاتفاق على هدف واحد لهذه القوائم بين الجميع.

6- **القوانين المتعارضة** : إن للقوانين التي لها علاقة بالشركات وبالتالي بالمحاسبة دور كبير في تسهيل أو تعقيد التوافق المحاسبي، فكثير من الدول تنطلق في قوانينها من القانون الضريبي، لأنه الأسهل من حيث الإقرار. **قانون المالية السنوي،** بينما القوانين الأخرى وخاصة قانون الشركات وقانون الاستثمار، وحتى قانون العمل والمزايا الاجتماعية، يتطلب تعديلهما وقتا طويلا نتيجة لضرورة التشاور مع الأطراف المعنية المتعددة، لذلك قد يلاحظ تعارض مابين هذه القوانين في فترات معينة لحين تعديلها. هذه الصورة الملاحظة على المستوى المحلي قد تظهر على المستوى الدولي، وخاصة ما يتعلق بالضرائب كونها الحلقة المهمة في كل المشاريع الاستثمارية.

7- **القصور في الالتزام بالتنفيذ** : إن ما يميز لجنة المعايير المحاسبية الدولية أن لها الصفة الدولية في الإصدار، لكنها لا تملك السلطة أو القوة للتنفيذ، لذلك فتبني هذه المعايير وتطبيقها متروك للحكومات والهيئات المحاسبية المهنية المحلية.

8- **الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول** : إن المحاسبة قبل كل شيء فرع من العلوم الاجتماعية، وبالتالي فهي تدرس نشاطات المجتمع، وهذا الأخير يتأثر في القيام بهذه النشاطات بعوامل بيئية اجتماعية، ثقافية، دينية...الخ، وبالتالي فلجنة المعايير لابد أن تراعي مثل هذه التأثيرات في وضعها لمعاييرها. وبشكل عام وحتى تنجح عملية التوافق لابد من الأخذ بعين الاعتبار لبعض الخصوصيات المهمة والمؤثرة، وخاصة التي لها علاقة بالنشاط الاقتصادي.

9- **اختلاف نقاط البدء** : عند التفكير في التوافق الدولي يجب الأخذ بعين الإعتبار لتجارب الدول المختلفة في المجال المحاسبي بصفة عامة وفي مجال استعمال المعايير بصفة خاصة، حيث أن الدول التي لها نظام محاسبي متطور يسهل معها استعمال المعايير المحاسبية الدولية، والدول التي لها أصلا معايير موضوعة من طرف هيئات مهنية أو منظمات للتجارة أو للصناعة يسهل معها استعمال المعايير الدولية أكثر من الدول التي فيها معايير محاسبية موضوعة من طرف الجهة الحكومية، وهكذا. فنقطة البداية لها دور هام في التوافق الدولي ويمكن أن تكون كمساعدة كما مكن أن تكون معيقة.

10- **الخلافات بين المنظمات الدولية** : مهما يكن فإن التوافق المحاسبي الدولي لابد أن تتدخل فيه المنظمات الدولية المختلفة والتي لها علاقة بالاقتصاد أو الأموال أو التنمية أو الشركات، وبطبيعة الحال فيمكن أن تختلف نظرة كل منظمة إلى هذا التوافق انطلاقا من نظرتها إلى الهدف من المعلومة المحاسبية والمالية،فالأمم

المتحدة مثلا تنظر إلى الإفصاح المحاسبي كما تنظر إليه الدول النامية(النظرة الحكومية)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تنظر إليه من زاوية الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات، باعتبار مقرات هذه الشركات موجودة في هذه الدول.

المطلب الثاني: التوحيد المحاسبي

التوحيد المحاسبي هو توحيد للسياسات والممارسات والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية على المستوى الدولي.

1- مفهوم التوحيد المحاسبي: Standarization

1-1 على المستوى القومي :

عرفة Rndré بأنه" مجموعة القواعد الأقل تعقيد المنظمة من طرف مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى النشاط والتي تسير تنظيمها على قواعد تسمح لها بالمقارنة بين نتائج المؤسسات وتسهيل الدراسة على المستوى المهني أو القومي "[1] وكما عرفه Rousse بأنه " عبارة عن نظام موحد للتنظيم موجد لمجموع محاسبات المؤسسات المنتجة في الأمة أو مجموعة من الأمة مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه ".، أما AFNOR فهو يرى " إن التوحيد المحاسبي يشمل سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل وتبسيطها ".

إن التوحيد يعطي الانطباع بأنه مجموعة من القواعد الجامدة والضيقة وإنها قد تتطلب معيار واحد أو قاعدة واحدة في كل المواقف ولا يقبل التوحيد اختلاف على المستوى القومي وهو بالتالي أكثر صعوبة في التطبيق الدولي.

1-2- على المستوى الدولي :

.بمعنى وجود مجموعة دول تستخدم نفس أنظمة الدول الأخرى، ويتم تقسيم الأنظمة المحاسبية إلى مجموعات تتأثر كل منها بدولة معينة مثل النظام الأمريكي أو البريطاني أو الفرنسي..الخ. إن المعايرة هي مجرد عملية، من خلالها يتم التحرك في اتجاه التوحيد المطلق، فهي تعتبر عملية أكثر صرامة والتزاما من التناسق.

فالتوحيد يعني التطبيق معيار واحد أو قاعدة واحدة في كل المجالات لذا فهو ينطوي على فرض مجموعة من القواعد الموحدة الصارمة والمنظمة، فالتوحيد إذن يعني أن الإجراءات المتبعة في بلد ما يجب تنبيها من قبل الدول الأخرى .[2]

2/ مستويات التوحيد :

[1] بن بلغيث مداني ، "**إشكالية التوحيد المحاسبي – تجربة الجزائر**"، مجلة الباحث، دورية سنوية، عدد 01، جامعة ورقـــلة، 2002،ص 52.

[2] مختار مسامح توحيد،2011، مرجع سبق ذكره، ص 157.

بما أن المعايير المحاسبة هي بمثابة التوجهات الرسمية التي تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الإحداث و المعلومات التي ينبغي إعطاؤها في الملاحق المرافقة للقوائم ، لهذا فإن التوحيد المحاسبي يجري على مستوى الثلاثة التالية [1]:

2-1- على مستوى المبادئ: يقتصر التوحيد في هذا المستوى، المبادئ والمعايير المحاسبة المقبولة قبولا عاما حتى يتم الإهداء بها ، ويشمل التوحيد على هذا المستوى ما يلي :

- توحيد التعاريف الخاصة بكل عناصر القوائم المالية ومكوناتها
- توحيد أسس ومبادئ وقواعد حساب التدفقات النقدية.
- توحيد أسس ومبادئ عرض البيانات المالية .

2-2- على المستوى القواعد : ويشمل توحيد القواعد و الإجراءات والوسائل المحاسبية وتتطلب الآتي :

- حصر واختيار القواعد والإجراءات و الأساليب المحاسبية .
- الحذر عند استخدام القواعد والإجراءات البديلة .

2-3- على مستوى التنظيم : يتم توحيد النظام المحاسبي ككل وما يقوم عليه من أسس ومبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات ويمتد إلى توحيد نظم التكاليف والأسس والمبادئ التي يقوم عليها .

3/ فوائد التوحيد : يترتب على التوحيد المحاسبي الفوائد التالية :

- زيادة دلالة المحاسبية لقيامها على أسس محددة .
- زيادة إمكانية سهولة المقارنة بين الوحدات الاقتصادية .
- زيادة قابلية البيانات المحاسبية للتعديل بما الاحتياجات، كتقلبات مستوى الأسعار.

4/ الانتقادات الموجهة للتوحيد : يوجد للتوحيد المحاسبي انتقادين رئيسيين هما :

- إن مقومات التوحيد الأساسية من تشابه النشاط وإمكان تنميط المعاملات الاقتصادية لا يمكن توفيرها في الوحدات الاقتصادية المختلفة .
- إن المبادئ والقواعد المحاسبية لابد وان يتم تصنيفها في ظل ظروف معينة وقد تختلف من مؤسسة لأخرى، وأن تعدد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة.

إن الاتفاق يتدرج ، فالاتفاق على التفصيلات أي التوحيد يكون على مستوى الدولة ، ثم على مستوى مجموعة الدول ذات النطاق الاقتصادي الموحد كمجموعة الدول الأوربية ، ثم تطبيق التفصيلات ويكون الإتفاق على المستوى العام للمعايير المحاسبية حينما تطبق على مستوى دول قارة ما ، أكثر وتصل عموميات حينما يكون الاتفاق على عموميات المعايير الدولية دول العالم جميعا .[2]

---

[1] بن بلغيث مداني ،2002، مرجع سبق ذكره، ص53.

[2] أبو الفتوح علي فضالة، **المحاسبة الدولية**، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر، 1996، ص19.

المطلب الثالث : جهود المنظمات المهنية في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي

أدى النمو السريع للأنشطة الاقتصادية الدولية التي تقوم بها الشركات إلى مشكلة التباين في المعايير و الممارسات المحاسبية من دولة لأخرى ، ولذلك تبذل الجهود حاليا في محاولة لإرساء معايير دولية للمحاسبة والمراجعة من خلال تأسيس تنظيمات خاصة وأخرى حكومية تهدف للوفاء بهذا الحاجات وسنعرض فيما يلي أربع تنظيمات :

1/ لجنة معايير المحاسبة الدولية : (LASC)

تعتبر هذه اللجنة من المنظمات التطوعية التي تكونت سنة 1973 بعرفة التنظيمات المهنية الرائدة في عدة دول مختلفة ، وتركز هذه اللجنة على إصدار معايير محاسبة مالية بشكل معينة ، هذا وتتم صياغة هذه المعايير بالطريقة نفسها التي يتبعها مجلس معايير المحاسبية المالية (FASB) [1] وقد بلغت جملة المعايير المصدر "41" معيارا و"33" تفسيرا .

2/ وكالة الأمم المتحدة المختلفة بالشركات الممتدة عبر حدود الدول (*unctc*) : هي تنظيم شبه حكومي يتبع الأمم المتحدة ويمارس اختصاصه على المستوى العالمي ، وتقوم هذه الوكالة بإرسال تقاريرها عن المعايير المحاسبية إلى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بالأمم المتحدة، ويتولى صياغة هذه المعايير مجموعة من الخبراء تتكون من أعضاء الدول المنتمية لهذه المنظمة وتسعى مجموعة العمل لتحقيق الأهداف التالية :

- إنشاء نظام شامل للمعلومات يخصص لتحديد آثار الشركات الممتدة عبر الحدود على الدولة الأم والدولة لتحقيق المضيفة
- إنشاء دليل يفصح عن دور الشركات الممتدة عبر حدود الدول .

3/ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) [2]: تتكون هذا المنظمة من تنظيمات حكومية تنتمي إلى "24" دولة وتأسست عام 1960 من معظم دول أوروبا الغربية ودول الكومنولث بالإضافة إلى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وهي تهدف إلى تحقيق التوافق الدوالي في السياسات المتعلقة بالطاقة وتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية في الدول الأعضاء، هذا و قد شكلت هذه المنظمة سنة "1975" لجنة الاستثمار الدولي والتنظيمات متعددة الجنسيات" وتسعى هذه اللجنة إلى تقديم إرشادات تساعد على وضع معايير تحكم أنشطة التنظيمات متعددة الجنسيات وبصفة خاصة في مجال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنافسة، التمويل، العمالة، السياسات المحاسبية ... الخ وفي سنة 1978 أسس فريق عمل للمعايير المحاسبية بهدف تقديم إيضاحات فنية للمصطلحات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

---

[1] جون لارسن ، موسش، تعريب وصفي عبد الفتاح أبو الفتوح أبو المكارم ، **المحاسبة المتقدمة** ،ج2، دار مريخ، الرياض، السعودية، ص 1068.

[2] نبيه عبد الرحمن الجبر ، محمد علاء الدين عبد المنعم ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

و يمكن القول أن المنظمة تعمل على إطار نظري دولي موافق عليه كقاعدة لتحسين التوافق المحاسبي الدولي معايير إعداد التقارير المالية.

4/ الإتحاد الأوروبي (EU) : أوجد اتفاقية روما الإتحاد الأوروبي عام 1957 بهدف التنسيق بين نظم القانونية و الاقتصادية للدولة الأعضاء، وعلى العكس من لجنة معايير المحاسبة الدولية التي ليس لها سلطة تطبيق معاييرها المحاسبية فإن المفوضية الأوروبية وهي الهيئة الحكمية للاتحاد الأوروبي لها كامل القوة الملزمة للدولة الأعضاء لإتباع توجيهاتها الخاصة بالمحاسبة، هذه التوجيهات تغطي قانون الشركات والعديد منها له علاقة مباشرة بالمحاسبة إتباع الإتحاد اتجاها جديدا نحو التوافق المحاسبي يشار إليه بـــ " إستراتجية المحاسبة الجديدة " التي تمكن الشركات الأوروبية من التسجيل في أسواق المال العالمية، وكجزء من هذه الإستراتيجية قامت لجنة الاتصال بتحليل درجة اتفاق معاير المحاسبة الدولية مع التوجيهات المحاسبية الأوروبية لتتوصل إلى مفادها أن جوهر مجموعة معايير المحاسبة الدولية تتماشى مع التوجهات الأوروبية .[1]

وفي اجتماع للجنة الأوروبية في 21 ماي 2003 من أجل تدعيم المراقبة القانونية للحسابات داخل الإتحاد تم اقتراح عشر أولويات نحو تحسين وتوافق المراقبة القانونية للحسابات داخل الإتحاد من بينها التطبيق المقترح لمعايير المراجعة الدولية للمراقبة للحساب داخل الإتحاد الأوروبي. [2]

5/ **مجلس المحاسبة الإفريقي (AAC)** [3]: تأسس مجلس المحاسبة الإفريقي في أعقاب المؤتمر الدولي حول الأنظمة المحاسبية في إفريقيا والمنعقد بالجزائر سنة 1979 م2 ، ويضم 27 بلدا إفريقيا، يقع مقره بكينشاسا عاصمة جمهورية الكونغو الديمقراطية. هدف المجلس يشتمل على إيجاد توافق بين الأنظمة المحاسبية للدول الإفريقية، وكذلك تشجيع القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالمحاسبة وفي الميادين الأخرى ذات العلاقة. وفي هذا الصدد فقد تم تشكيل اللجنة التقنية الإفريقية للتوحيد المحاسبي، بهدف إعداد مشروع نظام محاسبي إفريقي مرجعي(SCAR) صالح لكل الدول الإفريقية، تم نشره سنة 1985 م، وهي السنة التي اعتبرت فيها منظمة الوحدة الإفريقية بأن المجلس الإفريقي للمحاسبة هو الهيئة المكلفة بالتوحيد المحاسبي في إفريقيا، إلا أن عدم تمثيل المجلس الإفريقي للمحاسبة لمختلف الهيئات المحاسبية الإفريقية وكل التيارات الفكرية، حال دون نجاح هذا النظام الذي لم يستطع تحقيق الإجماع الذي كان مطلوبا لكي يصبح صالحا لكل الدول الإفريقية.

كما أن إحدى المشاكل التي تواجه جهود التوافق المحاسبي بالدول الإفريقية هو بسبب الماضي الاستعماري الذي خلف وراءه نموذجين رئيسيين للمحاسبة الموجودة بالقارة وهما النموذج الإنجليزي والنموذج الفرنسي وأنه يتوجب على المجلس في المستقبل أن يعطي أهمية إلى البعد الإفريقي والاحتياجات المحاسبية في كل دولة.

---

[1] فريد ريك تشوي وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 374.

[2] عادل عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] صالحي بوعلام، **أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر آفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي**،مذكرة ماجستير،غير منشورة، جامعة الجزائر،2010 ص 24.

المطلب الرابع : تجارب الدول في تطبيق معايير المحاسبة الدولية

سارعت الدول باتجاه المعايير الدولية إما بتبنيها بصورة مطلقة أو بصورة متوافقة معها تجعل الإختلاف بين معاييرها الوطنية و المعايير الدولية ضئيلة جدا.

1- تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول الأوروبية : كانت أول مبادرة لتطبيق المعايير الدولية من طرف الإتحاد الأوربي تلته مجموعة كبيرة من الدول، رغم أن الإتحاد الأوروبي قد ساهم إلى حد ما في تطوير تناسق حسابات الشركات الأوروبية، إلا أن تعقيد إجراءات مراجعة التوجيهات التي يقوم بإصدارها، صعب من تطوير قانون الشركات و تكييفه مع التطور المستمر في التطبيقات المحاسبية الناتجة عن التحولات التي شهدها المحيط الدولي مؤخرا. و لقد تخلت المفوضية الأوروبية عن فكرة إعادة صياغة و تعديل التوجيهات الأوروبية الصادرة سابقا بسبب طول هذه الإجراءات و تعقيدها إضافة إلى اختلاف وجهات نظر الدول الأعضاء حول قضايا متعددة، و من جهة أخرى ازدادت حاجة الشركات القابضة التي لها فروع في دول مختلفة إلى تطبيق مرجعية محاسبية مقبولة و معروفة خارج دول الإتحاد، وكان على هذه الشركات الإختيار بين المرجعيتين المحاسبيتين الأكثر إنتشارا هما المعايير الدولية أو GAAP US ، هذه الأخيرة أعدت في سياق ظروف خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، لذلك بدت، المعايير الدولية أكثر ملائمة للتطبيق في أوساط إقتصادية مختلفة، لأنها أعدت على أساس المبادئ في حين US GAAP تستند على القواعد المحاسبية المفصلة.[1]

على هذا الأساس قرر الإتحاد الأوروبي تدعيم جهود لجنة معايير المحاسبة الدولية و IOSCO في مجال تطبيق المعايير الدولية، من أجل إعداد معلومات مالية قابلة للاستخدام في مختلف دول العالم. وقد اتبع الإتحاد الأوروبي في نوفمبر سنة 1995 إتجاها جديدا للتنسيق المحاسبي الدولي يشار إليه بالإستراتيجية المحاسبية الجديدة، (New Accounting Strategy)، حيث أكدت المفوضية الأوروبية أن الإتحاد يحتاج إلى تقوية مركزه بالاتصال بعملية وضع المعايير الدولية، و في 13 جوان 2000 صدر عن الإتحاد بيان حول الخطوات الواجب إتباعها من أجل تطبيق المعايير الدولية في أجل أقصاه سنة 2005 ،و قد جاء التشريع رقم 2002/1606 الصادر في 19 جويلية 2002 محددا لآجال و إجراءات و مجال تطبيق المعايير الدولية، حيث يلزم أكثر من 7000 مؤسسة أوروبية مسجلة في البورصة بإعداد قوائمها المالية المجمعة وفقا للمعايير الصادرة عن IASC/IASB ابتداء من 01 جانفي 2005، و على عكس التشريعات التي يصدرها الإتحاد عادة فإن هذا التشريع لا يلزم الدول الأعضاء إدماجه في القوانين الوطنية،

[1] بورويسة سعاد، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص69، عن :
David twweedie, les IFRS en route: vers un référentiel universel http://www.kpmg.fr/

كما يترك بعض الحرية في التطبيق التدريجي له، حيث سمح بإمكانية تأجيل تطبيق هذا التشريع لغاية 01 جانفي 2007 و ذلك في حالتين :

-المؤسسات التي تطرح إلا السندات ؛

-المؤسسات المسجلة في نفس الوقت في بورصات أوربية و بورصات خارج الدول الأوربية. وتستخدم معايير مقبولة على المستوى الدولي مثل US GAAP.

كما يترك هذا التشريع حرية فرض تطبيق المعايير الدولية في إعداد القوائم المالية الفردية للمؤسسات المسجلة في البورصة، وفي المؤسسات غير المسجلة في البورصة سواء كانت تعد قوائم مالية فردية أو مجمعة.[1]

في نوفمبر 2003 أصدر الإتحاد توصيات حول التشريع 2002/1606 من أجل تسهيل تطبيقه، كما تم تعديل التوجيهات التي أصدرها الإتحاد سابقا من خلال التوجيه رقم 2001/65 الصادر في 27 سبتمبر 2001،والتوجيه رقم 2003/51 الصادر في 18 جوان 2003، و التوجيه رقم 2006/43 الصادر في 17 ماي 2006.

إن أول اعتراف بالمعايير الدولية كان من طرف الإتحاد الأوربي، لذلك عمل منذ البداية على تقوية مشاركته بطريقة منظمة و مهيكلة في أعمال IASC/IASB الخاصة بإعداد و تطوير المعايير الدولية، و قد كانت لهذه الخطوة نتائج إيجابية على الشركات الأوربية، فتحسن أدائها عن ما كان عليه في وقت سادت فيه أكثر من 25 مرجعية محاسبية.

2- تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية :

تطورت معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية أساسا ضمن القطاع الخاص، فقد تأثرت بالعديد من الهيئات و المنظمات المهنية على رأسها FASB مع وجود هيئة حكومية SEC، تضمن سلطة هذه المعايير، و يهتم AICPA بأمور مراجعة القوائم المالية التي يفترض أنها تعرض المركز المالي و نتائج الأعمال بشكل عادل .[2]

و يتحقق ذلك من خلال تطبيق US GAAP وهي قائمة شاملة من القواعد شديدة التفصيل (تضم حوالي 140000 صفحة)، لذلك فهي لا تترك مجالا كبيرا للحكم الشخصي (على عكس المعايير الدولية فهي أقل تفصيلا)، فلذلك كان النقد الموجه للمعايير الأمريكية US GAAP من زاويتين :

- كثرة الاستثناءات و التي تجعل بعض الحالات تخرج عن القاعدة، إما بسبب الرغبة في تقليل مجال تطبيقها، أو بسبب التقليل من أهميتها ؛

[1] بورويسة سعاد، مرجع سبق ذكره،ص 70.

[2] فريدريك تشوي و آخرون، مرجع سابق، ص120 .

- كثرة التفسيرات ذلك ما أدى إلى تعدد القواعد المحاسبية.

كما كان موقف SEC واضحا فيما يخص التسجيل و التعامل في الأسواق المالية الأمريكية التي تضم نسبة كبيرة من كبرى الشركات من مختلف أنحاء العالم، حيث تلزم هذه الشركات بتقديم تسويات من خلال تقديم النموذج F- 20 إلى SEC التي تحدد متطلبات القيد و تنظم الإفصاح المحاسبي للشركات الأجنبية المقيدة في البورصات الأمريكية.

إذ أن لهذه الشركات الحرية في إعداد قوائمها المالية وفق US GAAP أو أي معايير محاسبية أخرى بما فيها المعايير الدولية، وفي هذه الحالة فإن الشركة مطالبة بإعداد تسوية محاسبية لتلك القوائم تتناول الفروق بين المعايير المستخدمة في إعداد القوائم المالية وUS GAAP، و أثر هذه الفروق على المركز المالي، و للشركة و نتائج أعمالها، و يشترط في التسوية أن تدقق من طرف مراجع الحسابات، كما يشترط في هذا النموذج أن تقدم الشركات الأجنبية قوائم مالية لثلاث سنوات متتالية.

بيد أنه نتيجة لبعض الكوارث المحاسبية التي وقعت في مطلع هذا القرن، بدأ SEC و FASB الاقتراب شيئا فشيئا من IASB حيث في 29 أكتوبر 2002 توصل كل من ،FASB و IASB إلى اتفاق من أجل العمل على جعل المعايير الصادرة عن كلا الجانبين متوافقة، و التنسيق فيما بينهما قبل أي إصدارات مستقبلية و نتيجة لذلك أصدر FASB أربع مسودات لتعديل أربع معايير حتى، تتوافق مع المعايير الدولية (المحاسبة عن التغيرات في السياسات المحاسبية، ربحية السهم، مبادلة. الأصول غير النقدية، قياس تكلفة المخزون).[1]

و قد تم توقيع في فيفري سنة 2006 بروتوكول اتفاق بين IASB وFASB ومن خلاله تم التأكيد على إلغاء شرط التسوية الذي تلتزم به الشركات الأجنبية، بنهاية سنة 2009، كما أكد الجانبان على نيتهما في تبديد الاختلافات الحالية بين المرجعيتين من خلال إجراء تحسينات معتبرة على كل من المعايير الدولية وUS GAAP وتطوير معايير جديدة مشتركة بين الطرفين كفيلة بتحسين جودة المعلومات المالية المقدمة للمستثمر.[2]

3-تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية :

كانت مشاركة الدول النامية في الهيئة المسؤولة عن إصدار المعايير الدولية منذ البداية جد محدودة، فمن بين مؤسسي IASC توجد دولة واحدة نامية هي المكسيك، و منذ ذلك الحين لم ترتفع، مشاركة الدول النامية سواء في المجلس و في اللجان الاستشارية أو في إعداد مسودات العرض أو المساهمة في تمويل اللجنة، لذلك فإن تطبيق المعايير الدولية من طرف هذه الدول أثار العديد من التساؤلات كانت موضوع العديد من الدراسات، من أجل تحديد الظروف و الحالات التي تلاءم تطبيق المعايير الدولية في هذه الدول.

---

[1] هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج، http://www.gccaao.org

[2] بورويسة سعاد، مرجع سبق ذكره،ص 71،عن David TWEEDIE, les IFRS en route: vers un référentiel universet

وازداد الاهتمام بهذه الدراسات بسبب ظهور أسواق مالية في بعض الدول النامية، إضافة إلى زيادة تعامل بعض المؤسسات المحلية في الأسواق المالية الأجنبية. و أشارت إحدى الدراسات بأنه في سنة 1999 يوجد 19 من بين 30 دولة نامية تطبق مؤسساتها المعايير الدولية كليا أو جزئيا، و في سنة 2006 ارتفعت هذه النسبة إلى 26 دولة.

و يرجع إقبال الدول النامية على تطبيق المعايير الدولية بتعديلات أو حتى دون تعديلات إلى الضعف الذي تعاني منه هذه الدول في المجال المحاسبي، حيث تعتبر أن تطبيق معايير محاسبية جاهزة سيوفر عليها كلفة إعداد معاييرها الوطنية، إضافة إلى أن هذا الاختيار يجنبها الاعتماد على بديل قد يكون غير مقبول سياسيا مثلا تبني معايير أمريكية أو انجليزية، وعموما فإن استخدام المعايير الدولية في هذه الدول ساعد على تدعيم نجاح IASC على المستوى الدولي، ولم يبقى تطبيقها مقتصرا على الدول الصناعية الكبرى فقط. ومن جهة أخرى سهل عمل الشركات المتعددة. الجنسيات التي كثيرا ما تنشط في هذه الدول.[1]

و في إطار الدراسات التي أجريت من أجل تحليل مدى ملائمة هذه المعايير للنظم الاقتصادية في بيئات معينة كالدول الإسلامية والدول النامية وغيرها، نذكر تلك التي أجريت بين سنتي 2002 و 2003 من طرف المنتدى الوطني لتطوير المحاسبة (IFAD) على دول الشرق الأوسط وشملت كل الدول العربية و قد تناولت الدراسة أهمية المعايير الدولية لبعض الدول وخصوصا النامية منها، وأظهرت أهمية تطبيق هذه المعايير في بعض الدول النامية و بعض دول الشرق الأوسط في الحصول على التمويل غير المباشر و لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث يساعد انتشار تطبيقها وجود مكاتب محاسبة أجنبية عاملة في هذه الدول تتولى التشجيع على استخدام المعايير الدولية، وأن هذه الدول ليس لديها خبرة طويلة في صناعة معايير المحاسبة كما أن المتاح لديها من المعايير الوطنية لا يشكل هيكل متكامل من المعايير. و استعرضت الدراسة أهمية تطور ونمو أسواق المال في دول الشرق الأوسط كعامل حيوي وراء الطلب على المعايير الدولية.

و قد أوضح المسح الذي أجرته الدراسة أن الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية هي : البحرين و مصر و الأردن و الكويت في حين لم تتوافر معلومات عن دولا أخرى كالإمارات و قطر و عمان، كما تبين أن المعايير الدولية هي أول مصدر للاسترشاد عند إعداد دراسة تحليلية لمعيار محاسبة سعودي أو أية دولة أخرى من دول الخليج. حيث أنه لا يوجد ما يمنع من تبني المعالجات الدولية عندما تتفق تلك المعالجات مع طبيعة النظم في العديد من الدول خاصة دول الخليج، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك سواء في معايير المحاسبة أو المراجعة.[2]

[1] بورويسة سعاد، المرجع السابق،ص 72، عن jeane davide avenel, Comptabilités nationales et normalisation internationale

[2] هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج، مرجع سبق ذكره.

كذلك الجزائر مثل باقي الدول النامية التي عملت على تكييف أنظمتها المحاسبية وفق المعايير الدولية، إذ بدأت تظهر نوايا الجزائر في التخلي على النظام المحاسبي السائد منذ سنة 1976، على إثر الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الدولة في بداية تسعينات القرن الماضي، حيث من خلالها ظهر قصور المخطط المحاسبي الوطني و ما يميزه من هيمنة الإدارة و تغليب النظرة الجبائية في الإستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة، لذلك سعت الجزائر بتطبيق نظام محاسبي مالي يتوافق بشكل كبير و المعايير المحاسبية الدولية.

خلاصـــة

تمكن مفكري وممارسي المحاسبة من إرساء عدة مبادئ وفروض وقواعد محاسبية ،حيث لقيت مكانها داخل الإطار النظري، ومن خلال العرض السابق يتضح أن الممارسة المحاسبية عرفت تعايشا مذهلا مع التطورات التي كانت تحدث و في ظل الواقع الاقتصادي المتطور الذي أحدث تحولات كبيرة ومستمرة في العالم.

ومع هذا التحول المستمر بالأخص التطور الكبير في مجال تكنولوجيا الأعلام والاتصال، جعل المحاسبة بأن تصبح نظاما للمعلومات، مرتبط بمسار التوحيد المحاسبي لضبط الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، ويحقق أيضا صحة وملائمة ومصداقية وفي الوقت المناسب للمعلومات المحاسبية كنتاج هذا النظام.

في خضم الممارسات المحاسبية الدولية المختلفة، وفي إطار ترابط التطورات الاقتصادية والتجارية العالمية بالممارسات المحاسبية ، كان لابد من جهود لتوفيق الممارسات المحاسبية وتضييق فجوة الاختلافات، ما نتج عنه إنشاء معايير محاسبية دولية لتوفير الحلول التي تواجه المحاسبين.

فمن خلال هذا الاتجاه نحو توحيد العمل المحاسبي كان لابد من الدول العمل لا على الامتثال إلى هذا الاتجاه فقط، بل من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية المستمرة، فالعديد من الدول لجأت إلى تبني وتطبيق المعايير المحاسبية ،وتكييف محاسبتها و المحاسبة الدولية.

الفصل الثاني : واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

- الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي
- تحليل عناصر البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي
- آثار وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي

تمهيـــد

ظهرت التحولات المحاسبية في الجزائر في السنوات الأخيرة، نتيجة لعدم ملائمة قواعد المخطط المحاسبي الوطني للظروف الاقتصادية المحلية و الدولية الحديثة المستمرة، حيث الجزائر في سياق الإصلاحات التي تبنتها تهدف إلى تجاوز تداعيات هذه الظروف بتطبيق " نظام محاسبي مالي" تم إعداده بشكل متوافق مع معايير المحاسبة الدولية، حيث أصبحت المؤسسات الجزائرية ملزمة بتطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2010، وعليه فإن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة لابد أن تقدم إجراءات وخطوات محددة لتكفل انتقال سليم في تطبيقه ،كون عملية الانتقال مهمة ومرحلة حاسمة لأنها انتقال من إلى، من مخطط محاسبي دام تطبيقه حوالي 35 سنة إلى نظام لا تعلم عنه شيئاً؛ وبطبيعة الحال فإن ارتدادات تطبيق النظام سوف يؤثر وينعكس بشكل كبير على البيئة والمحيط المحاسبي الجزائري، و انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على مخرجات المؤسسة.

في هذا الفصل سنحاول دراسة تطبيق النظام المحاسبي في البيئة المحاسبية ، أي سنسترسل المراحل القانونية لتطبيق النظام وأسباب تطبيقه، وكذلك آلية الانتقال من المخطط إلى النظام المحاسبي المحددة، وإجراءاتها وكيفية عرض أول ميزانية افتتاحية، وكذلك تعرضنا لأهم الاستحداثات التي أتى بها النظام المحاسبي المالي بالمقارنة والمخطط المحاسبي الوطني.

وسنحاول في المبحث الثاني تحليل عناصر البيئة المحاسبية في ظل الإنتقال والتطبيق مبينين تأثر كل من مهنة المحاسبة والمنظمات المهنية، المؤسسات الاقتصادية والمالية، النظام الجبائي والقانون التجاري من تطبيق النظام.

أما في المبحث الثالث نعالج آثار وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسة ومخرجاتها، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية، وأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على قواعد التقييم المحاسبي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القواعد الجبائية، وكذلك انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل والتشخيص المالي.

وهذه العناصر التي سنتطرق إليها بالتفصيل :

المبحث الأول : الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني : تحليل عناصر البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث : آثار وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول : الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي

بعد إصدار بعض القوانين والمراسيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي – أي من 2007- تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي وتم تطبيق النظام بمراحل أولية تحضيرية، وبالتالي ما هي القوانين والمراسيم التي أتت بقالب نظام محاسبي مالي؟، وكيف تم التحضير والتطبيق الأولي له؟

المطلب الأول : دوافع تبني النظام المحاسبي المالي والمراحل الأولية لإعداده

أولا– دوافع تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر

1-من أجل إطار محاسبي تصوري يستجيب لمتطلبات السوق :

إن المحاسبة هي تقنية تهتم بجمع الحسابات وذلك بتسجيلها بشكل يومي، وترجمة الأحداث الاقتصادية في شكل عددي بصفة دورية، بعد تحليل الحسابات وتبويبها ثم تجميعها في شكل جداول شاملة ليتم استغلالها من طرف المؤسسة والمتعاملين معها من جهة ومصالح الضرائب من جهة أخرى.

لكن متطلبات اقتصاد السوق تتطلب ضرورة توفير قوائم مالية موجهة لصالح المستثمرين والمقرضين على وجه الخصوص، بحيث يهتم المستثمرون بشراء الأسهم والمقرضون بإقراض الأموال، وبالتالي وجود إمكانية لدخولهم في شراكة مع المؤسسة، لذلك ينبغي أن تكون لديهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة وصورة واضحة وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، هذه المعلومات يمكن تقديمها في شكل قوائم مالية تستجيب بشكل أو بآخر للمعايير المحاسبية الدولية.

إن الإطار التصوري ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار جملة من العناصر عند إعداده أو تحديثه، كما هو الشأن بالنسبة للمخطط المحاسبي الجزائري، وأن يتماشى مع متطلبات السوق، وذلك أن تكون التقارير المالية المعدة تتميز بجملة من الخصائص وأن يسمح النظام المحاسبي بعقلانية المعلومات المحاسبية وتوحيد القوائم المالية بشكل يعطي ثقة للمتعاملين مع المؤسسة ويرفع مستوى القابلية للمقارنة بين هذه القوائم ويسمح باتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت الملائم. [1]

2-من أجل إطار محاسبي يستجيب للمعايير المحاسبية الدولية :

المخطط المحاسبي الوطني وضع على حسب معايير الاقتصاد المخطط (الموجه)، ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج وبالتالي وضع لتلبية احتياجات المحاسبة الوطنية، أما بعد

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية،IAS/IFRS** ،الجزء الثاني،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،الجزائر ، ص ص 18-19.

التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر وذلك بتحولها إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وفتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام الخواص وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر. [1]

أمام كل هذه التحولات تحتم على الجزائر إصلاح منظومتها التجارية وتكييفها مع البيئة المحاسبية الدولية، سيسمح للمحاسبة في الجزائر بأن تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر،وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات.

فالتفتح الاقتصادي يستلزم استعمال معلومات صادقة وموثوقة وموحدة ومعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للشركات المتعددة الحسابات. [2] كما يأتي تبني المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي كاستجابة لمتطلبات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا– مراحل انجاز النظام المحاسبي :

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني و التي مولت من قبل البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العـــديد من الخبراء الفرنسيين تابعين للمجلس الوطني للمحاسبة (CNC)،بمجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين (CSOEC)،والهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات (CNCC).ولتحديث المخطط المحاسبي الوطني شكل المجلس الوطني للمحاسبة لجنة قيادة تظطلع بمهمة التنسيق ومتابعة أعمال فريق الخبراء.

تم توزيع أعمال هذه اللجنة على أربعة مراحل[3]:

- المرحلة الأولى : تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني؛
- المرحلة الثانية : إعداد مشروع نظام محاسبي جديد ؛
- المرحلة الثالثة : التكوين للمخطط المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية؛
- المرحلة الرابعة : المساعدة على تحسين تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة.

ببلوغ المرحلة الثالثة، تمخض عن أشغال اللجنة تقرير، ومشروع برنامج تكوين اشتمل على:

- تنظيم يوم دراسي حول موضوع التوحيد المحاسبي.
- تنظيم أربعة (04) تجمعات جهوية تهدف لشرح محتوى برنامج النظام المحاسبي الجديد، وكانت موجهة أساسا للمهنيين والممارسين.

---

[1] صالحي بوعلام ،مرجع سبق ذكره، ص76.عن

Saheb Bachaga, pour un référentiel comptable algérien qui répond aux exigences de l'économie de marcher, Dar el-hoda, Alger, 2003, P 7.

[2] جمال لعشيشي ,محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد , الأوراق الزرقاء ,الجزائر ,جانفي 2010 م ,ص11

[3] مداني بن بلغيث، 2004،مرجع سبق ذكره، ص ص172-174.

أما بالنسبة للتقرير المتعلق بالمرحلة الأولى، المتمثل في تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني فقد احتوى على :

-نقائص المخطط المحاسبي الوطني ؛

-أوجه الاختلاف مقارنة بالمعايير والممارسة المحاسبية الدوليين ؛

-مجموعة من التوصيات ؛

-ثلاثة خيارات للإصلاح، تمثلت في :

-الخيار الأول : الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بشكله الحالي، وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية، لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر ؛

-الخيار الثاني : الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني ببنيته وهيكله، والعمل على ضمان توافقه مع الحلول التقنية التي أدخلتها المعايير المحاسبية الدولية ؛

-الخيار الثالث : يتمثل في إنجاز نسخة جديدة من المخطط المحاسبي الوطني، بشكل حديث استنادا للتطبيقات، المفاهيم، القواعد والحلول التي أرستها هيئة المعايير المحاسبية الدولية.

وبعد دراسته من قبل هيئات المجلس، قبلت الجمعية العامة بالخيار الثالث، وتبنت إستراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

تبنى المجلس الوطني للمحاسبة الخيار الثالث في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمر 2001، ويعني إعادة تشكيل نظام محاسبي جديد منبثق عن معايير المحاسبة الدولية و ذلك في إطار تحديث الأدوات المرافقة لعمليات الإصلاح الاقتصادي التي تعرفها الجزائر، و بعد فحص مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، تم الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة في 12 جويلية 2006[1].

أما بالنسبة للتقرير المتعلق بالمرحلة الثانية، فلقد تضمن مشروعا لنظام محاسبي جديد أعد بناء على اختيار المجلس السابق وتضمن هذا المشروع:

-التعريف بالإطار التصوري ؛

-التعريف بقواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات ؛

- مدونة الحسابات ؛

-قواعد عمل الحسابات ؛

-نماذج القوائم المالية الجديدة ولواحقها، ومصطلحات تفسيرية.

[1]- بورويسة سعاد، مرجع سبق ذكره ، ص 162.

وبغرض تقييم التقرير، تم تشكيل فوج عمل يضم خبراء من المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري، اللذين تباينت آرائهم حول مجموعة من النقاط إلى فريقين، خاصة فيما تعلق بالإطار المحاسبي المقترح الذي يعتبر نسخة عن الإطار الفرنسي (PCR) الذي يضم تسع (09) مجموعات + المجموعة صفر ؛ حيث:

- اعتبر الفريق الأول أنه في ظل غياب معيار دولي يحدد مدونة الحسابات، فإنه من المفضل الاحتفاظ بالمدونة التي يتضمنها المخطط المحاسبي الوطني، ويضاف إليها فقط بعض التعديلات الضرورية، لتجنب أي تأثير سلبي على الممارسة المحاسبية الحالية والتعليم المحاسبي ؛

- أما الفريق الثاني، فلقد طلب المدونة المقترحة من قبل الخبراء الفرنسيين، والتي تعكس تأكيد بشكل جيد الخيار الثالث، وتقترب من المدونة الفرنسية التي تلقى تبنيا واسعا في العديد من الدول الأوروبية والإفريقية والمغاربية.

تم تحويل ملاحظات أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة للخبراء الفرنسيين، ليتم التكفل بها بناءا على توصيات الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 27 ماي 2002 ، والتي أكدت موافقتها على إجمالي نتائج التقييم حول مشروع النظام المحاسبي الجديد باستثناء ما تعلق بالإطار المحاسبي الجديد الذي تقرر تبنيه، على أن يتم إثراءه وتقويته. وعلى هذا الأساس، تقدمت مجموعة الخبراء الفرنسيين بمشروع ثان لنظام محاسبي مرفوقا بإجابات عن الأسئلة التي تشكلت بمناسبة المشروع الأول.

كلف بهذه المناسبة فوج العمل الذي قام بتقييم المشروع الأول، بإعداد مقارنة بين المشروعين للتأكد من مدى أخذ الخبراء الفرنسيين فعليا بملاحظات المجلس الوطني للمحاسبة، ومن ثم إعداد حوصلة يتم تبليغها للخبراء الفرنسيين من أجل أخذها بعين الاعتبار، ليتسنى لهم تقديم النسخة النهائية لمشروع النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات.

المطلب الثاني : المراحل القانونية والتنظيمية المتعلقة باعداد النظام المحاسبي المالي

1-قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر سن 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

احتوى القانون(11/07 الجريدة الرسمية رقم 74 نوفمبر2007) على سبعة فصول تضمنت هذه الفصول على العديد من المفاهيم والتعاريف الجديدة تناولت لأول مرة موضوع التوطيد المحاسبي، وتضمن القانون تعريفاً للمحاسبة من الوجه والمنظور المالي ففي المادة الثالثة من هذا القانون عرف المحاسبة المالية على انها "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ،ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية."

تضمن القانون إطاراً تصورياً للمحاسبة الذي يعتبر دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها، وقد حدد هذا الإطار المبادئ المحاسبية ويعتبر الإطار التصوري جديدا مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني.

كما يحدد هذا الأخير عن طريق التنظيم. و حدد النظام للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين، مسك محاسبة مالية مبسطة

ركز النظام على مجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبة على وجه التحديد في إعداد الكشوف المالية وهي : محاسبة التعهد (الالتزام)، الاستمرارية في الاستغلالذ، القابلية للفهم، الدلالة، المصداقية، القابلية للمقارنة، التكلفة التاريخية وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني ؛ لما لهذه القواعد والمبادئ أهمية كبيرة في التأثير على القوائم المالية.

كما وعالج هذا النظام التنظيم المحاسبي سواء المتعلق بوحدة النقد المحلية أو المتعلقة بأعمال الجرد – مع وجوب أن يعكس الوضعية الحقيقية لميزانية الكيان- ، والمتعلق أيضا بعدم المقاصة، كذلك توفر دعامة ثبوتية يستند إليها عند كل تسجيل محاسبي ؛ كما ويحتوي هذا التنظيم على الدفاتر المعتمدة في تسجيل الأحداث المحاسبية.

بالنسبة للكشوف المالية ألزم القانون الكيانات بإعداد كل من الميزانية ، حساب النتائج،جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ومعلومات مقارنة عدديا أو وصفياً، مع ضرورة أن تضمن كل هذه القوائم أمكانية المقارنة مع السنة المالية السابقة.

تضمن هذا القانون أيضاً كيفية التعامل مع العمليات المتعلقة بالحسابات المجمعة والحسابات المدمجة، فالكيان المهيمن هو الذي يعد وينشر الكشوف المالية المدمجة.

و تضمن هذا القانون عشر إحالات على نصوص تنظيمية التي ستنشر في أوقات لاحقة وهي كالآتي:

1- المادة رقم 05: تعالج المحاسبة المالية المبسطة ؛
2- المادة رقم 07 : تناولت الإطار التصوري ؛
3- المادة رقم 08 : حول المعايير المحاسبية ؛
4- المادة رقم 09 : مدونة الحسابات وضمونها وقواعد سيرها ؛
5- المادة رقم 22 :مسك الضبط اليومي للنفقات والإيرادات ؛
6- المادة رقم 24: مسك المحاسبة عن طريق الأعلام الآلي ؛
7- المادة رقم 25: محتوى وطرق إعداد الكشوف المالية ؛
8- المادة رقم 30: حالات استثنائية تختلف فيها السنة عن 12 شهر؛
9- المادة رقم 36: شروط وكيفيات وطرق وإجراءات إعداد ونشر الحسابات المجمعة ؛
10- المادة رقم 40:كيفيات أخذ تغيير التقدير والطرق المحاسبة بعين الاعتبار ضمن الكشوف المالية ؛

تأجل تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى غاية 01 جانفي 2010بعد أن كان مقرر تطبيقه مع بداية سنة 2009. وهذا حسب التغيير الذي أحدثه قانون المالية التكميلي لسنة 2008 في مادته رقم 62 من الأمر رقم 08-02 24 يوليو سنة 2008.

2-المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق لـ 26 ماي سنة 2008 المتضمن تطبيق أحكام قانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

عالج هذا المرسوم -الجريدة الرسمية رقم 27 ماي 2008- كيفية تطبيق المواد التي أحالها إلى التنظيم في القانون 07-11 (المادة 40،36،30،25،22،9،8،7،5)، وتناول هذا المرسوم الإطار التصوري من ناحية أهدافه فالإطار التصوري يعرف المفاهيم والمبادئ المحاسبية كما يشكل الإطار التصوري مرجعا لوضع معايير جديدة ،كما يسهل تفسير المعلومة المالية للمستعملين. وقد ركز المرسوم على خصائص المعلومة الواردة في الكشوف المالية والمبادئ المحاسبية والطرق المحاسبية، وعرض المرسوم أيضا الكشوف المالية (العناصر والمكونات) ونلاحظ ذلك من خلال الآتي :

المادة رقم 02-03 : الهدف من الإطار التصوري ؛

المادة رقم **04** : تتعلق بالتنظيم المحاسبي ؛

المادة رقم 06 : محاسبة الالتزام ؛

المادة رقم 07 : استمرارية الاستغلال ؛

المادة رقم 08 : ذكر الخصائص النوعية للمعلومة المالية ؛

المادة رقم 09 : الوحدة المحاسبية ؛

المادة رقم 10 : وحدة القياس النقدي ؛

المادة رقم 11 : مبدأ الأهمية النسبية ؛

المادة رقم 12 : استقلالية السنوات المالية ؛

المادة رقم 13 : حالة ربط حدث بالسنة المالية المقفلة ؛

المادة رقم 14 : مبدأ الحيطة ؛

المادة رقم 15 : ثبات تطبيق الطرق والقواعد المحاسبية ؛

المادة رقم **16** : التكلفة التاريخية ؛

المادة رقم 17 : تطابق الميزانية الافتتاحية ؛

المادة رقم **18** : أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني ؛

المادة رقم 19 : شرح حالة عدم الثبات ؛

المادة رقم 20 : مكونات الأصول ؛

المادة رقم 21 : عناصر الأصول ؛

المادة رقم 22 : مكونات الخصوم ؛

المادة رقم 23 : تصنيفات الخصوم ؛

المادة رقم 24 : شرح رؤوس الأموال الخاصة (الخصوم) ؛

المادة رقم **25** : النواتج ؛

المادة رقم **26** : الأعباء ؛

المادة رقم 27 : رقم الأعمال ؛

المادة رقم 28 : النتيجة الصافية للسنة المالية ؛

المادة رقم **30** : المعايير المتعلقة بالأصول،وتحتوي هذه المادة على مكونات الأصول ؛

المادة رقم **31** : عن مدونة الحسابات ؛

المادة رقم 32 : عن القوائم المالية ؛

المادة رقم **33** : محتوى ونموذج الميزانية ؛

المادة رقم **34** : حساب النتائج؛

المادة رقم **35** : جدول سيولة الخزينة الخاصة ؛

المادة رقم **36** : جدول تغير الأموال الخاصة ؛

المادة رقم **37** : ملحق الكشوف المالية ؛

المادة رقم **38** : حالة إقفال السنة ليس 12/31 ؛

المادة رقم 39-40-**41**:متعلقة بالحسابات المدمجة والحسابات المركبة ؛

المادة رقم **42** : اخذ الكشوف المالية بالاعتبار التغيير في التقدير والطرق المحاسبية ؛

المادة رقم **43** : الكشوف المالية الخاصة بالمحاسبة المبسطة ؛

والمواد رقم :4-16-18-25-26-30-31-33-34-35-36-37-38-41-42-43، تحتوي على احالة إلى قرارات تصدر عن الوزير المكلف بالمالية ؛

3- القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـــ الموافق لـــ 26 جويلية سنة 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها

جاء هذا القرار بالتفصيل الشامل لموضوع المحاسبية المالية والنظام المحاسبي المالي؛ ويهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات تطبيق أحكام المواد السابقة من المرسوم التنفيذي 08-156 المحالة إلى الوزير المكلف بالمالية ؛كما يحوي هذا القرار على ثلاث ملاحق الملحق الأول يحدد قواعد التقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء والنواتج ومحتوى الكشوف المالية وطريقة عرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ويحدد الملحق

الثاني للقرار نظام المحاسبة المالية المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، اما الملحق الثالث فيحوي معجماً يتضمن تعاريف المصطلحات التقنية المحاسبية.

مقسم هذا القرار إلى أربعة أبواب تحتوي على :

- الباب الأول : قواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والنواتج، وإدراجها في الحسابات،
- الباب الثاني : عرض الكشوف المالية ؛
- الباب الثالث : مدونة الحسابات وسيرها ؛
- الباب الرابع : المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

4- قرار رقم 72 مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

حسب الجريدة الرسمية رقم 19 مارس2009 يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية، -وذلك خلال سنتين متتاليتين-،مسك محاسبة مالية مبسطة:

1- النشاط التجاري :

- رقم الأعمال 10 ملايين دينار.
- عدد المستخدمين 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

2- النشاط الإنتاجي والحرفي :

- رقم الأعمال 06 ملايين دينار ؛
- بالنسبة لعدد المستخدمين 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل؛

3- نشاط الخدمات ونشاطات أخرى :

- رقم الأعمال 03 ملايين دينار ؛
- بالنسبة لعدد المستخدمين 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

5- التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

تتضمن هذه التعليمة، الطرق والإجراءات الواجب اتخاذها لأجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ويكون قد تم التأكد من وزارة المالية - المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)- على بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من تاريخ 01 جانفي 2010 بعد أن تأجل في السابق عن التاريخ المقرر وهو 01 جانفي 2009 كما نص على ذلك القانون رقم07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

وحسب ما ورد في التعليمة فإن هذ المرجع المحاسبي الجديد سيحدث تحولا عميقا بما أدخله من تغيرات مهمة جدا على مستوى التعاريف، المفاهيم، قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذلك طبيعة محتوى القوائم

المالية التي يقع واجب إعدادها على عاتق المؤسسات الملزمة بمسك محاسبة مالية .ولقد تجسدت هده التغيرات أساسا في :

- تبني الحلول الدولية التي تقرب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة المحاسبية العالمية، وهو ما يسمح بإيجاد محاسبة تعمل بشكل متوافق مع الاقتصاد الحديث ؛
- توضيح المبادئ والقواعد الذي يحد من مخاطر التدخل في المعالجات اليدوية في القواعد وكذا فحص الحسابات.
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحاليين أو المستقبليين من خلال تمكينهم بمعلومات مالية حول المؤسسة تكون موحدة تسمح وتتيح إمكانية المقارنة وتساعد على اتخاذ القرارات ؛
- تمكين المؤسسات الصغيرة من اعتماد محاسبة مبسطة.

يعتقد أن نتجت هذه التغييرات–حسب نص التعليمة– عن دور المحاسبة الذي يجب أن يرتبط بالواقع الاقتصادي لمعاملات المؤسسة أكثر من ارتباطه بالطبيعة القانونية لهذه المعاملات، (وهو المبدأ المعتمد العمل به في الثقافة المحاسبية الانجلوسكسونية، "مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني")

ولقد تضمنت التعليمة بالخصوص مبادئ عامة حول الانتقال بحيث يجب أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 وكأن الكيانات أوقفت حساباتها استنادا للنظام المحاسبي المالي وبالنتيجة فإن هذا النظام يطبق بأثر رجعي.

6– المرسوم تنفيذي رقم 09–110 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1430 هـ الموافق لـ 07 أفريل 2 سنة 2009،يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

احتوى المرسوم على الإجراءات التنظيمية التي تطبقها الكيانات وذلك عندما تكون محاسبتها ممسوكة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، وعندما تساهم هذه الأنظمة في إثبات تسجيل محاسبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة،وتمسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي كما في حالة العادية (عدم إدخال الأنظمة)، سواء من حيث وجوبية الدعامة الثبوتية، والإجراءات الشكلية الأخرى (عدم الشطب والتعديل والحذف، وتعريف الكيان ...)، وكذلك إجراءات حفظ البيانات والمعطيات المحاسبية.

7–القانون رقم 10–01 المؤرخ في 16 رجب عام1431 هـ الموافق 29 جوان سنة 2010 م المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد :

يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات دارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

لا يمكن أيّ خبير محاسب أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد، التسجيل في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ما لم يعتمد مسبقا من الوزير ا لمكلف بالمالية.

وتتم إنشاء مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، يتولى مهام الاعتماد و التقييس المحاسبي، و تنظيم و متابعة المهن المحاسبية.

يحل المصف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين، و يتم انتخاب المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين، و المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، و المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين:

يتم تسيير التنظيمات المهنية المذكورة أعلاه من طرف مجلس وطني ينتخبه مهنيون، و تتكفل هذه التنظيمات بالآتي :

- السهر على تنظيم المهن و حسن ممارستها ؛
- الدفاع عن كرامة أعضائها و استقلاليتهم ؛
- السهر على احترام قواعد المهن و أعرافها ؛
- إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية و ينشرها في أجل شهرين من تاريخ إيداعها؛
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة ؛
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن و حسن سيرها ؛
- تمثل مصالح المهنة إزاء الغير و المنظمات الأجنبية المماثلة.

كما و يمكن للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين أن يشكلوا شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة، باستثناء الأشكال الأخرى للشركات، لممارسة مهنهم كل على حدى، شريطة أن يحمل كل الشركاء الجنسية الجزائرية،

كم أن هناك حوالي 07 مراسيم تنفيذية متعلقة بتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر وهي :

- مرسوم تنفيذي رقم11-25 مؤرخ في 27-01-2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره وتضمن المرسوم 23 مادة بينت كل الجوانب المتعلقة بالموضوع.
- مرسوم تنفيذي رقم11-26 مؤرخ في 27-01-2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره وتضمن23 مادة.
- مرسوم تنفيذي رقم 11-27 مؤرخ في 27-01-2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره وتضمن المرسوم 23 مادة.
- مرسوم تنفيذي رقم 11-28 مؤرخ في 27-01-2011 يهدف إلى تحدد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها، وتضمن المرسوم 23 مادة تطرقت إلى الجوانب التفصيلية المتعلقة بالموضوع.

- مرسوم تنفيذي رقم 11-29 مؤرخ في 27-01-2011 يهدف إلى تحدد رتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتهم، تضمن المرسوم 05 مواد.
- مرسوم تنفيذي رقم 11-30 مؤرخ في 27-01-2011 يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وتم تبيان ذلك خلال07 مواد من المرسوم.
- مرسوم تنفيذي رقم 11-31 مؤرخ في27 -01-2011 يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات المحاسب المعتمد، وتم توضيح الجوانب المتعلقة بالموضوع في 07 مواد .
- مرسوم تنفيذي رقم 11-32 مؤرخ في 27-01-2011 بحيث يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كيفيات تعيين محافظي الحسابات على أساس دفتر الشروط، تضمن المرسوم 16 مادة تشرح الجوانب التفصيلية للموضوع.

بموجب هذا القانون[1]:

- أصبح منح الاعتماد لممارسة المهنة من صلاحيات وزير المالية ؛
- مراقبة النوعية المهنية و التقنية لأعمال الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين تحول إلى وزير المالية ؛
- التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني.

المعروف أن منهجية تطبيق أي قانون – خاصة إذا كان بمثل التشريع المحاسبي–، يتطلب الانتقال خمس (05) مراحل:

1- إصدار النص الإطار العام (القانون) ؛
2- إصدار النص التطبيقي، والذي يشرح بعض مواد القانون(المرسوم التنفيذي) ؛
3- إصدار المعايير المحاسبية، التي هي الموجه الأساسي للعمل المحاسبي ؛
4- إصدار مدونة الحسابات التي تضمن التجانس في المعالجة المحاسبية ؛
5- إصدار توجيهات المنظمة المهنية التي تكمل النقص الذي ظهر أثناء التطبيق ؛

[1] مداني بن بلغيث، فريد عوينات، الإصلاح المحاسبي في الجزائر دراسة تحليلية تقيمية، الملتقى العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،جامعة ورقلة ، 29 و30 نوفمبر 2011،ص04.

حتى منتصف سنة 2009 ،صدرت المستويات الأربعة الأولى ،حيث صدر القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، وصدر المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام قانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، والقرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات ؛

صدر مقرر يوضح الإجراءات الواجب إتباعها للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي،أي عملية المقابلة بين الحسابات القديمة والحسابات الجديدة لأن ميزانيات سنة 2010 ستكون حسب النظام المحاسبي المالي.

،كما صدر قانون رقم 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، والقرارات والمراسيم الأخرى التابعة لهذا القانون.

المطلب الثالث : قواعد وإجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

المعايير المحاسبية الدولية التي تشكل القاعدة التي يستند عليها النظام المحاسبي المالي، خصصت المعيار الدولي الأول لإعداد التقارير المالية إلى القواعد والطرق الواجب إتباعها بمناسبة التبني الأول لهذه المعايير، وذلك بهدف ضمان مبدأ قابلية مقارنة القوائم المالية ومصداقيتها، إلا أن احترام هذا المبدأ يلاقي صعوبة كبيرة وخاصة في السنة الأولى من تطبيق هذه المعايير.

ولا شك أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يطرح الكثير من التساؤلات والانشغالات لدى معدي القوائم المالية، لذلك فمن الطبيعي أن يكون الهاجس والانشغال الكبير الذي يشغل بال المهنيين المحاسبيين في الجزائر هو كيفية ضمان الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي في أحسن الظروف الممكنة.

1- قواعد الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي :

بالنسبة للمؤسسات المعنية بقواعد النظام الجديد فإنها عمليا سوف تواجه بالنسبة للحسابات السنوية مشكلة مزدوجة :

- تحويل أرصدة الحسابات المعدة وفق قواعد المخطط المحاسبي الوطني إلى حسابات النظام المحاسبي المالي الجديد
- مقارنة حسابات سنة 2010 المعدة وفق النظام الجديد (SCF) مع حسابات سنة 2009 المعدة وفق قواعد المخطط المحاسبي الوطني (PCN).

يذكر أنه تم الفصل في الطرق التي يجب على المؤسسات اعتمادها بشكل موحد لضمان التجانس في حسابات هذه المؤسسات خاصة وأن هذا الأمر يقضي باعتماد محاسبة مزدوجة في مرحلة انتقالية خلال سنة 2009. وكذلك بالنسبة لتحويل أرصدة حسابات سنة 2009 المعدة وفق النظام القديم إلى حسابات النظام الجديد التي أدخلت عليها تغييرات جذرية سواء تعلقت بهندسة هذه الحسابات وتفريعاتها وطبيعتها والمبادئ التي تحكم عملها وحركتها.

وتعد التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010 أول دليل عملي يضبط وينظم عملية التحول من النظام القديم إلى النظام الجديد وقد جاءت نتيجة للمشاكل المطروحة في عملية الإصلاح خاصة باب الاجتهادات عند المؤسسات لتصور الحلول المناسبة للتحول وهو ما ينتج عنه بالضرورة اختلافات كبيرة ومهمة قد يكون لها تأثير بالغ على القراءة وفهم القوائم المالية لهذه المؤسسات وإمكانية ضمان المقارنة بينها.

إن الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) يقتضي الالتزام بمجموعة من الشروط التي وضعها النظام المحاسبي المالي، وهذا من أجل ضمان الحد الأدنى من المعلومات ذات النوعية الجيدة، و من أجل ضمان الشفافية لمستعملي القوائم المالية حتى تكون هذه الأخيرة معدة وفقا للمعايير قابلة للمقارنة مع الدورات السابقة، لذا يجب التقيد بما جاء في معيار الإفصاح المالي رقم (01) والخاص بتطبيق المعايير المحاسبة الدولية، فإن أي مؤسسة تقوم بتطبيق معايير الإفصاح المالي الدولية لأول مرة يجب عليها تطبيق المعايير بأثر رجعي (Retrospective) لعناصر الميزانية، كذلك يجب على المؤسسة أن تمسك في السنة الأولى أو ما تعرف بالمرحلة الانتقالية (فترة الإصلاح الأولى) محاسبتين؛ الأولى حسب المخطط المحاسبي الوطني (PCN) والثانية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF).

كرر وأكد قانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي وبعض المراسيم والقرارات التابعة له (مرسوم 08/ 156،قرار 2008/07/26) ، أنه لا تغيير في الطرق والتقديرات المحاسبية إلا إذا كانت مفروضة بنص قانوني أو إذا كان التغيير في الطرق والتقديرات يسمح بتحسين نوعية المعلومات في القوائم المالية المعروضة للمؤسسة.

و وفقا لمبدأ المقارنة على المؤسسة أن تضع مقاربة بين النظام القديم و النظام الحالي لإظهار حالتها المالية وأدائها المالي وتدفقات الخزينة في القوائم المعدة لأول مرة وفقا للنظام المحاسبي المالي الحالي، وعلى المؤسسة أن تقدم في قوائمها المالية مقارنة بين الأموال الخاصة في الميزانية حسب (SCF) وحسب (PCN) عند تاريخ الانتقال وعند تاريخ آخر ميزانية معدة وفقا للنظام القديم وكذلك بالنسبة لجدول حساب النتيجة.

هذه المقارنات يجب أن تكون جد مفصلة حتى تسمح لمستعملي القوائم المالية بفهم أهم التعديلات في الميزانية وحساب النتيجة مع إبراز تصحيح الأخطاء الموجودة في الميزانية وفي القوائم المالية وفقا للنظام القديم، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بتدهور الأصول واستعمال القيمة العادلة كتكلفة مقدرة.

2- الإجراءات الواجب إتباعها:[1]

يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 م كما لو كانت المؤسسات قد أوقفت (أغلقت) حساباتها استنادا إلى أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي، وبالنتيجة فإن هذه الأخيرة تطبق بأثر رجعي بحيث (حسب التعليمة رقم 02) يجب :

[1] صالحي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص135.

- إعداد ميزانية افتتاحية بتاريخ 2010/01/01 متوافقة مع قواعد التنظيم الجديد ؛

-إعادة معالجة بيانات المقارنة لسنة 2009 م وفق التنظيم الجديد لضمان عملية المقارنة بين المعلومات المالية لسنة 2009 م مع تلك المتعلقة بسنة 2010 م المتضمنة جميعا في القوائم المالية لسنة 2010 م؛

-تحميل في الأموال الخاصة للميزانية الافتتاحية التعديلات الناتجة عن إعادة المعالجة المنصوص عليها وفق هذا التنظيم ؛

-تضمين الملحق لشروحات مفصلة حول أثر الانتقال إلى التنظيم الجديد وخاصة على الوضعية المالية، الأداء المالي، وعرض تدفقات الخزينة ؛

-الأخذ بالاعتبار الأصول والخصوم غير المسجلة في السابق والتي ينبغي إعادة تسجيلها حسب قواعد النظام المحاسبي المالي ؛

-استبعاد بعض الأصول والخصوم المسجلة محاسبيا في الوثائق والتي يقضي النظام المحاسبي المالي بعدم قبول تسجيلها ؛

-إعادة ترتيب بعض عناصر الأصول والخصوم إلى مجموعات جارية وغير جارية ؛

-إعادة معالجة معطيات المقارنة لسنة 2009 م ؛

-استثناءات في التطبيق بأثر رجعي للتنظيم الجديد خاصة إذا لم يكن له أثر في إعطاء معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية.

3- الخطوات الإجرائية للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

من أجل تجسيد وتحقيق عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، فإنه يجب على المؤسسات أن تتبع المراحل التالية:

أ- **إعداد مخطط محاسبي جديد حسب النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)** : وذلك تبعا للمرسوم الصادر في 26 جويلية 2008 المثبت لقواعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث يقتضي على المؤسسة أن تمتلك مخطط محاسبي جديد يتماشى وهيكلها، ونشاطها واحتياجاتها لمعلومات التسيير، فالنظام المحاسبي المالي الجديد يوفر إطار محاسبي على رقمين أو ثلاثة أرقام في إطار تقنين عشري.

ب- **تشخيص برنامج لمعالجة المعلومات المحاسبية** : عملا بالمرسوم التنفيذي رقم 10/09 المؤرخ في 07 أفريل 2009 المثبت لقواعد مسك المحاسبة بوسائل الإعلام الآلي، تقوم المؤسسة بتشخيص برنامج لمعالجة المعلومات المالية والمحاسبية، من أجل التأقلم مع خصائص النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) أو الإبقاء على البرنامج السابق مع إدخال التعديلات اللازمة على الإعدادات الخاصة بالنظام الجديد بغية تطويره وجعله أكثر ملائمة وتناسقا.

ت- **إعداد مخطط حسابات** : أرفقت التعليمة الوزارية رقم 02 المشار إليها سابقا، بجدول كملحق يتضمن حسابات المخطط المحاسبي الوطني والحسابات التي تقابلها في النظام المحاسبي المالي (لاحظ الملحق 01) ،وهذا بهدف تسهيل عملية تحويل الأرصدة من حساب إلى حساب يقابله، وبالتالي إذا كانت المؤسسة تمتلك مخططا محاسبيا نموذجيا سيكون من السهل عليها إعداد مخطط حسابات وفق النظام المحاسبي المالي ومن ثم إدراجه في برنامج الإعلام الآلي الخاص بالمؤسسة.

فالمؤسسة تقوم بإقفال ونشر حساباتها في 2009/12/31 وفق المخطط المحاسبي الوطني (PCN) وبموازاة ذلك تقوم خارج الوثائق المحاسبية الرسمية بإعداد جدول مطابقة الحسابات من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى الحسابات التي تناسبها وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF).

ومن أجل سلامة المطابقة تقوم بوضع حسابات انتقالية للحسابات التي لا تجد ما يقابلها في النظام الجديد بصفة استثنائية إلى حين وضعها في أقسام حساباتها المعنية وترصيدها بواسطة الحسابات الملائمة أثناء مرحلة إعادة المعالجة، ويتم التوصل إلى تساوي مجموع أرصدة الموازنة (Balance Générale) وفق المخطط المحاسبي الوطني (PCN) والنظام المحاسبي المالي الجديد (SCF).

وفي هذا الإطار يتم إعادة تصنيف عناصر الميزانية قبل إقفال حسابات السنة المالية لـــ 2009 حسب النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) وفق الشروط التي حددتها قواعد تقديم القوائم المالية كما يلي :

- أصول ثابتة (أصول غير جارية) ؛
- أصول متغيرة (أصول جارية) ؛
- الأموال الخاصة ؛
- خصوم ثابتة (خصوم غير جارية) ؛
- خصوم متغيرة (خصوم جارية).

ث- إعادة معالجة معلومات دورة 2009 م وفق قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي :[1]

باعتبار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي تغير كتغيير للطرق المحاسبية، فإن حسابات 2009 م يجب إعادة معالجتها بأثر رجعي وذلك لضمان القابلية للمقارنة، وبالفعل، فإن التطبيق الأول للتنظيم الجديد يفرض طرق أخرى مغايرة للتقييم والتسجيل والعرض، فالحسابات السابقة ستعاد معالجتها كما لو كان المرجع الجديد مطبقا دائما،كما أن إعادة المعالجة هذه سينجم عنها اختلافات يتم تحميلها في الأموال الخاصة.

-تفرض إعادة المعالجة الأخذ بعين الاعتبار الأصول والخصوم التي لم تكن مسجلة وفق أحكام المخطط المحاسبي الوطني (عقود إيجار التمويل ، الأدوات المالية، الضرائب المؤجلة، عقارات التوظيف،برامج الإعلام الآلي المنجزة داخل المؤسسة، مصاريف التطوير، مؤونات للتقاعد والخدمات المماثلة...)،

[1] صالحي بوعلام، مرجع سبق ذكره ، ص 136.

كذلك استبعاد جميع الأصول والخصوم التي لا تستجيب لأحكام وتعاريف وشروط النظام المحاسبي المالي مثل (المصاريف الإعدادية، مؤونات الإصلاحات الكبرى، الأصول الثابتة ذات القيم الضعيفة، المصاريف الواجبة التوزيع على عدة سنوات...)

-إعادة ترتيب الأصول والخصوم إلى مجموعات جارية وغير جارية، بالإضافة إلى إعادة ترتيب على مستوى بعض الأصول والخصوم المالية.

كما أن الأصول المركبة"L'approche par composants des immobilisations"تتطلب إعادة معالجة وإعادة ترتيب، مع الأخذ في الحسبان القيمة المتبقية منقوصا منها تكاليف الخروج،وكذلك الحال بالنسبة لتكاليف تهيئة المكان، فهي بدورها تتطلب إعادة معالجة وإعادة ترتيب.

ومنه فإن إعادة المعالجة هذه سينجم عنها تقييمات جديدة كالاهتلاكات، و بعض الأصول كالأدوات المالية أو الأصول البيولوجية.و القيام باختبارات نقص قيمة الاستثمارات عندما تكون القيمة المستردة للاستثمار أقل من القيمة المحاسبية الصافية (VNC).

-إثبات الآثار الناتجة عن إعادة المعالجة :

إن إعادة المعالجة سينجم عنها فروقات يتم تحميلها ضمن الأموال الخاصة للميزانية المعاد معالجتها لسنة 2009م، وذلك من أجل ضمان التساوي بين أرصدة ميزان الإقفال حسب المخطط المحاسبي الوطني وبين أرصدة ميزان الافتتاح حسب النظام المحاسبي المالي.

(حسب التعليمة الوزارية رقم 02) إن التغييرات بأثر رجعي لبعض عناصر القوائم المالية لسنة 2009 م، ناشئة فقط ضمن إطار عرض المعلومات المقارنة الظاهرة بالقوائم المالية لسنة 2010 م .

-إعداد الميزانية الافتتاحية لسنة 2010 م

.بمجرد ما يكون برنامج معالجة المعلومات المالية والمحاسبية جاهز ومتلائم مع متطلبات النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)، وبعد إعادة تصنيف الحسابات يسمح لنا ميزان المراجعة (Balance Générale) المعد وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) بفتح أول ميزانية حسب النظام الجديد في 01 جانفي 2010 قبل الشروع في إعادة معالجة الأرصدة التي تخص سنة 2009 وما قبلها.

.بما أن إقفال حسابات سنة 2009 م قد تم وفقا لمبادئ وقواعد المخطط المحاسبي الوطني فإن افتتاح حسابات 2010 م سيكون وفقا لنفس الأحكام والقواعد، وذلك احتراما للمبدأ المحاسبي الذي يقضي بأن الميزانية الافتتاحية للسنة الحالية هي نفسها الميزانية الختامية للسنة السابقة (بالطبع قبل توزيع الأرباح)

وبعد فتح الحسابات، فإن التسجيلات من حسابات المخطط المحاسبي الوطني إلى حسابات النظام المحاسبي المالي ومعالجة مختلف الحالات (الأخذ بعين الاعتبار حسابات الأصول والخصوم غير المسجلة وبالمقابل استبعاد بعض حسابات الأصول والخصوم المسجلة والتي لا تتوافق مع تعاريف وقواعد النظام المحاسبي المالي)،

تؤدي إلى الحصول على حسابات النظام المحاسبي المالي فقط .وأثر هذه العمليات سيسجل ضمن" حـــ 11 / ترحيل من جديد "كتعديل للنتائج غير الموزعة، وكطريقة بديلة يمكن اقتراح القيام بتسجيل هذه التعديلات ضمن حساب فرعي خاص من حساب ترحيل من جديد يسمى" تعديلات ناتجة عن تغيير الطرق المحاسبية."

كما أن هذه الأعمال يجب أن تكون محل فحص من طرف محافظ الحسابات في إطار مهمة مقرونة، وذلك قبل الموافقة عليها من قبل أعضاء التسيير.

الشكل رقم (2-1) : مراحل إعداد الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

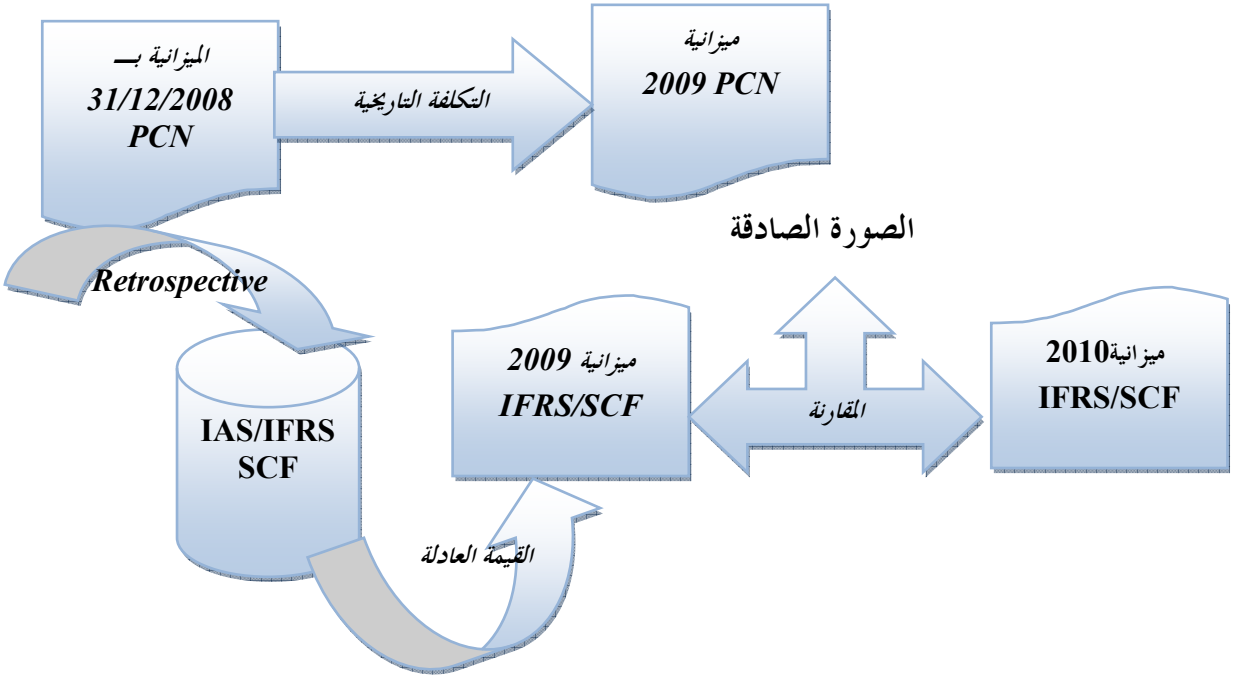

المصدر: حنيش وهيبة، **أثر الانتقال لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة (IFRS1) على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية** (دراسة حالة مؤسسة نفطال- الشراقة- الجزائر)،ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي والمالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS ، أكتوبر 2009 ، جامعة سعد دحلب – البليدة –

- المعالجة المحاسبية خلال سنة 2010 وإعداد القوائم المالية : [1]

القوائم المالية لسنة 2010 م سيتم إعدادها بموجب القواعد الجديدة التي جاء به النظام المحاسبي المالي،ومن بين هذه القوائم نجد الملحق الذي يجب أن يتضمن بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة لسنة 2010 م،الشروح المتعلقة بالانتقال نحو النظام المحاسبي المالي وخصوصا :

[1] صالحي بوعلام ، مرجع سبق ذكره، ص139.

- أثر الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي وخصوصا الوضعية المالية، الأداء وتدفقات الخزينة؛

- المقاربة بين الأموال الخاصة تم بين النتائج المعروضة وفق المخطط المحاسبي الوطني وبين تلك المعروضة وفق النظام المحاسبي المالي (نهاية2008 ،2009،2010).

- معلومات حول إعادة المعالجة التي تم إجراؤها على القوائم المالية الافتتاحية (الأخذ بالاعتبار واستبعاد أصول، خصوم، مصاريف، إيرادات، خسارة القيمة، استرجاع خسارة القيمة، القيمة العادلة في حالة ما اختارتها المؤسسة للتقييم.

- الاستثناءات الخاصة بالتطبيق بأثر رجعي :[1]

كل الاستثناءات الواردة في التعليمة الوزارية هي اختيارية ويمكن اللجوء إليها من أجل القيام بعملية الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي، حيث ترك استعمال هذه الاستثناءات الاختيارية لتقدير وتحت مسؤولية المؤسسة، إلا أن اللجوء إلى هذه الاستثناءات يجب أن يكون محل شرح في الملحق.

- الاستثناء الأول يتعلق بحالة ما إذا كان مبلغ التعديل الخاص بسنوات سابقة غير قابلة للتحديد بصورة واضحة ودقيقة ؛

- الاستثناء الثاني يتعلق بحالة وجود أحكام عابرة أو مؤقتة تسمح أو تفرض معالجة أخرى ؛

- الاستثناء الثالث يتعلق بحالة ما إذا كانت إعادة معالجة عمليات حساب النتائج لسنة 2009 تستوجب القيام بأعمال يصعب على المؤسسة انجازها ؛

-الاستثناء الرابع يتعلق بحالة ما إذا كان هذا التطبيق بأثر رجعي ليس له تأثير أو لا يساهم في إعطاء معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية.

و بعد تجميع حسابات سنة 2010 وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)، وبعد الانتهاء من عمليات التقييد المحاسبي والانتهاء من إعادة معالجة الأرصدة التي تخص ما قبل السنة المالية 2010، تقوم المؤسسة بإجراء تقييمات لاحقة لتاريخ الإقفال 2010/12/31 لعناصر الأصول والخصوم حسب قواعد التقييم التي وضعها النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF).

[1] صالحي بوعلام، المرجع السابق.ص139.

الشكل رقم (2-2) : المخطط العام للإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي في الجزائر

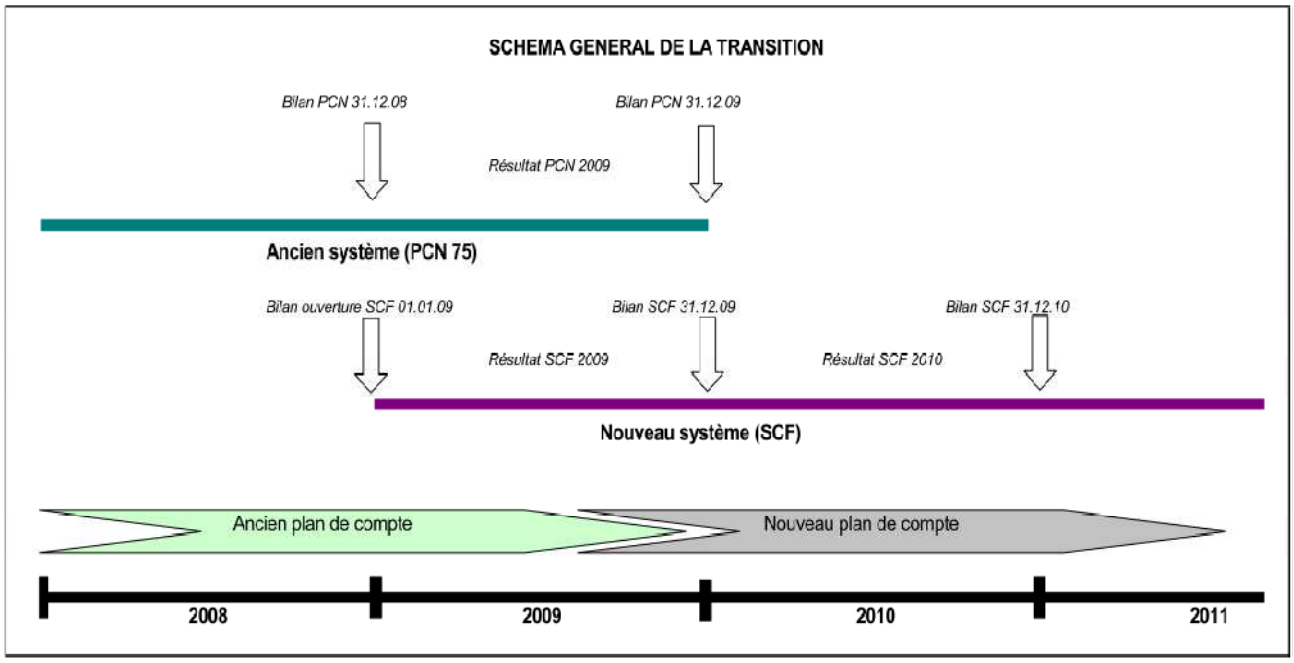

Source: Guide Investir en Algérie KPMG ,édition 2009 p 184.

وبشكل مفصل كالمخطط الآتي:

الشكل رقم (2-3) : مخطط الإنتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي.

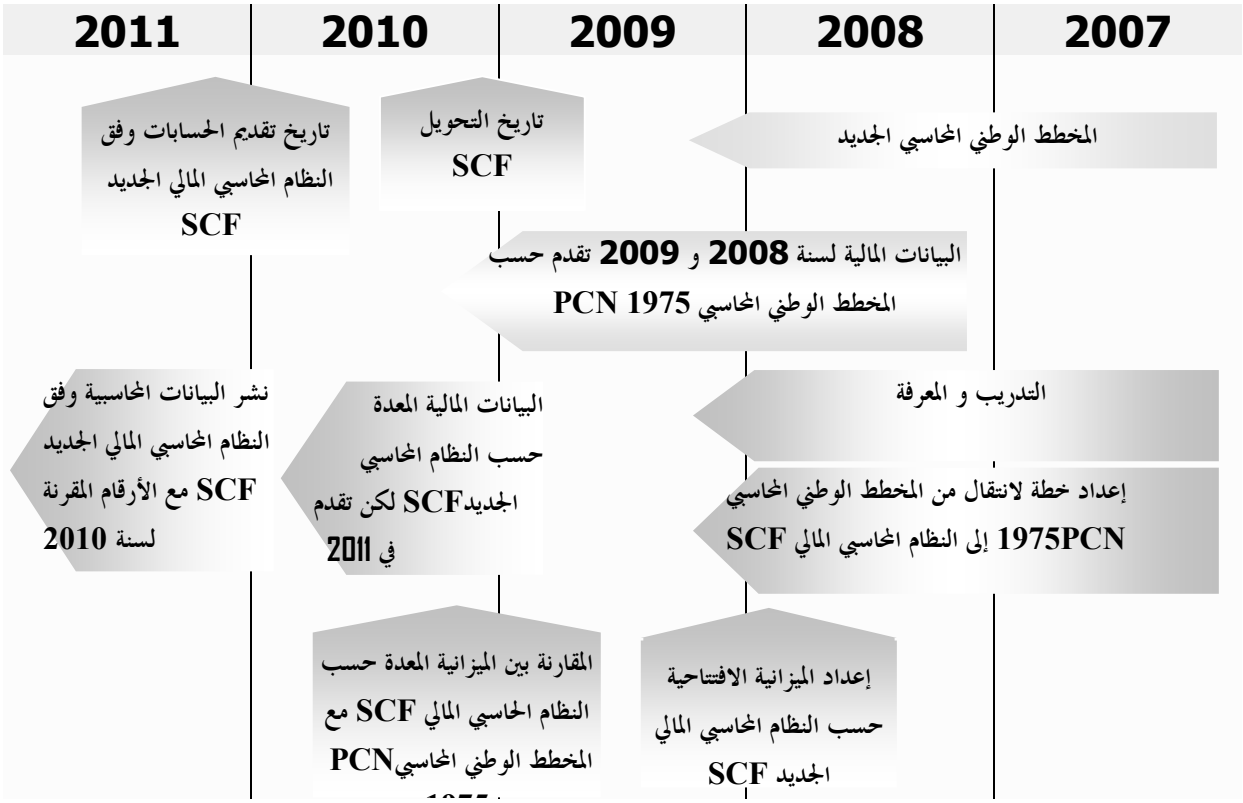

المصدر :بلعادي عمار، **أفاق و تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية** ،الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق ،المنعقد بالمركز الجامعي سوق أهراس يومي: 25-26 ماي 2010.

المطلب الرابع : مستجدات النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني

لقد تم إعداد النظام المحاسبي المالي على أساس الاحتفاظ ببعض مقومات المخطط المحاسبي الوطني، كالمبادئ العامة للمسك المحاسبي (نظام القيد المزدوج، مسك الدفاتر المحاسبية،...)، وجود مدونات للحسابات، و بعض أسس وقواعد التسجيل و التقييم و عرض القوائم المالية و غيرها إلا أنه يحتوي على العديد من الاختلافات مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، منها[1]:

-يتم إدراج الاستثمارات المادية في الحسابات بعد إدراجها الأول باعتبارها أصلا بتكلفتها منقوص منها مجموع الإهتلاكات و مجموع خسائر القيمة، غير أنه يرخص للكيان إدراج الاستثمارات في الحسابات بمبلغها المعاد تقييمه، أي بقيمتها الحقيقية في تاريخ إعادة التقييم منقوص منها مجموع الإهتلاكات و مجموع خسائر القيمة اللاحقة، على أن تتم عمليات إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للاستثمارات اختلافا كبيرا عن القيمة التي حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال، و تجدر الإشارة أن المشرع الجزائري سمح للمؤسسات في السابق بإعادة تقييم استثماراتها ثلاث مرات فقط و ذلك بموجب :

1- المرسوم التنفيذي رقم 103-93 بتاريخ 27 مارس1990 م ؛

2- المرسوم التنفيذي رقم 250-93 بتاريخ 24 أكتوبر1993 م ؛

3- المرسوم التنفيذي رقم 336-96 بتاريخ 16 جانفي1996 م ؛

- يفترض النظام المحاسبي المالي أن لا تتجاوز فترة اهتلاك الأصول المعنوية 20 سنة، في حين كانت تهتلك في فترة أقصاها 5 سنوات في ظل المخطط المحاسبي الوطني.

- تعالج مكونات الاستثمارات المادية كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت مدة الإنتفاع بها مختلفة أو توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة.

-تدرج في الحسابات النفقات اللاحقة المتعلقة بالاستثمارات المادية أو المعنوية في شكل استثمارات وتضاف إلى قيمة الاستثمار إذا كانت ترفع من القيمة المحاسبية لتلك الاستثمارات، أي إذا كان من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلة تفوق المستوى الأصلي لنجاعة الاستثمار.

-تدرج قطع الغيار و معدات الصيانة كاستثمارات إذا كان من استعمالها مرتبط باستثمارات أخرى، وكانت المؤسسة تعتزم استخدامها لأكثر من سنة مالية واحدة.

-الإهتلاك هو عبارة عن استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل مادي أو معنوي، خلافا لتعريفه حسب المخطط المحاسبي الوطني الذي اعتبره استرجاع لتكاليف سابقة، أما طريقة الإهتلاك فهي انعكاس لتطور استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدرها الأصل، مع وجوب مراجعة الطريقة المتبعة دوريا من حيث المدة النفعية و القيمة المتبقية، إضافة إلى ذلك يتم تحديد القيمة القابلة للإهتلاك بعد خصم القيمة المتبقية للأصل.

[1] بوريسة سعاد،مرجع سبق ذكره، ص166-167 .

- إذا أصبحت القيمة القابلة للتحصيل لأي استثمار اقل من قيمتها المحاسبية الصافية، فإن هذه القيمة ترجع إلى القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة.

-لا يتم تسجل المصاريف الإعدادية كاستثمار حسب النظام المحاسبي المالي لأنها لا تستجيب للشروط الواجب توافرها في الاستثمارات حيث لا يترتب عنها منافع اقتصادية مستقبلية، و بالتالي لا يتم تسجيلها في المجموعة الثانية كما كان الحال في ظل المخطط المحاسبي الوطني، و لكن تسجل حسب طبيعتها كصروف بالإضافة إلى عدم إطفائها في السنوات اللاحقة.

-يتم تقييم المخزون عند خروجه من المخازن أو عند الجرد باعتبار ما يرد أولا يتم صرفه أولا و إما بمتوسط كلفة شرائه أو إنتاجه المرجحة، و بالتالي استبعاد طريقة الوارد أخيرا صادر أولا ،(FIFO) التي كانت مقبولة حسب المخطط المحاسبي الوطني(LIFO) .

يتم إدراج المؤونة في الميزانية عند تحقق الشروط الثلاثة الآتية :

-عندما يكون للمؤسسة التزام راهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن حدث مضى؛

-عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام؛

-عندما يمكن القيام بتقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا فيه.

-حسب النظام المحاسبي المالي فإن الميزانية هي انعكاس للوضعية المالية للمؤسسة عند تاريخ الإقفال و ليس انعكاس لوضعية مالية مستقبلية محتملة، و نتيجة لذلك فإن الخسائر التشغيلية المستقبلية المحتملة لا يترتب عنها مؤونات أعباء، على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يسمح مثلا بتشكيل مؤونات من أجل عمليات التصليح و الصيانة المعتبرة.

-لا يسمح النظام المحاسبي المالي بتكوين مؤونات بتكاليف منتظرة مستقبلا سيما مؤونات الصيانة والتصليحات على اعتبار أن الميزانية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ إقفال الدورة وليس الوضعية المالية المستقبلية.

-يدرج في الحسابات كل أصل يكون محل عقد إيجار تمويلي في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ (يقيد في الأصول و الديون) بمبلغ يوافق أدنى قيمة بين القيمة العادلة للأصل المؤجر و القيمة المحينة لدفعات الإيجار الدنيا المحسوبة على أساس معدل ضمني في عقد الكراء، ويتم اهتلاك الأصل حسب القواعد العامة التي تخص الاستثمارات، و هو أمر لم يكن مسموح به حسب المخطط المحاسبي الوطني، و على أساسه لا يتم تسجيل أي أصل في الميزانية إلا إذا كانت المؤسسة هي المالكة الفعلية له.

ويتميز النظام المحاسبي الجديد – من الناحية النظرية – عموما بأربع استحداثات رئيسية وهي:

1) **الاستحداث الأول** : تقريب ممارستنا المحاسبية بالممارسة العالمية والذي سيسمح للمحاسبة بأن تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الحديث والدولي وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات.

ونلاحظ ذلك جليا من خلال المبدأ المحاسبي المتمثل في: أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني حيث يعتبر من أهم التغيرات، لا تخص تقنية المحاسبة في حد ذاتها بل تخص أكثر بعض قواعد المحاسبة و تقييم الأصول و الخصوم و أعباء المنتجات.[1]

2) **الاستحداث الثاني:** الإعلان بصفة أكثر وضوحا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات.

3) **الاستحداث الثالث:** ينص على أن النظام المحاسبي المالي أخذ باحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

4) **الاستحداث الرابع:** يتعلق بالكيانات الصغيرة، ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

كما تشمل استحداثات وهي:

1) **من حيث بنية الحسابات:** من خلال بنية الحسابات في النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنه تم الاعتماد على المخطط المحاسبي العام الفرنسي المعدل سنة 1983 ، بحيث تم اقتباس أغلب حساباته،

2) **من حيث المعالجة المحاسبية الجديدة :**

المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار– تمويل: تم اعتماد وتبني معالجة محاسبية جديدة لعقود الإيجار-تمويل، بحيث أصبحت تعالج من خلال الميزانية بعد ما كان يتم تسجيلها من خلال جدول حسابات النتائج.

المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة : تم اعتماد المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل المؤجلة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية؛ من خلال الحسابات (692 ، 693 و 134، 133)

- في حالة ضرائب الأصول المؤجلة، يجعل حساب 133 مدينا، مقابل جعل حساب 692 دائنا.
- في حالة ضرائب الخصوم المؤجلة، يجعل حساب 134 دائنا، مقابل جعل حساب 693 مدينا.

المعالجة المحاسبية للتخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء -البيع، تتم بطريقة تختلف عما كانت عليه، بحيث كانت تتم معالجة التخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء -البيع و كأنها تخفيضات مالية،أما من خلال النظام المحاسبي الجديد فتتم المعالجة من خلال الحسابات (609،619،629 و709).

- حساب 609 بالنسبة للتخفيضات التجارية الخاصة بمشتريات البضائع والسلع.
- حساب 619 بالنسبة للتخفيضات التجارية الخاصة بالخدمات الخارجية.
- حساب 629 بالنسبة للتخفيضات التجارية للخدمات الخارجية الأخرى.

[1] تصريح وزير المالية ، وكالة الأنباء الجزائرية ،حول النظام المحاسبي المالي ، يوم الأحد 10 جانفي 2010 .

- حساب 709 بالنسبة للتخفيضات التجارية المحصلة.

المعالجة المحاسبية للديون من خلال النظام المحاسبي المالي[1]: من خلال النظام المحاسبي المالي نجد أن المعالجة المحاسبية للديون تتم من خلال عدة أصناف ، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

الصنف الأول من خلال :

- حساب 16 القروض والديون المماثلة.
- حساب 17 ديون متعلقة بالمساهمات.

الصنف الرابع من خلال :

- حساب 40 الموردين والحسابات المماثلة:أغلب الحسابات الفرعية لهذا الحساب تمثل ديونا ؛ باستثناء بعض الحسابات مثل حساب 409 .
- حساب 42 المستخدمين -أجور مستحقة: أغلب الحسابات الفرعية لهذا الحساب تمثل ديونا ؛ باستثناء بعض الحسابات مثل الحسابات 444 ،445 و 447

الصنف الخامس من خلال :

- حساب 51x من خلال حساب 519 وبعض الحسابات الأخرى.

3) عناصر القوائم المالية : بالإضافة إلى الميزانية وجدول حسابات النتائج اللذان تم إحداث عليهما بعض التعديلات،تم إضافة جدول تدفقات الخزينة (سيولة الخزينة لتوضيح الصورة أكثر له لأنه يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذلك معلومات حول استعمال هذه السيولة)، جدول تغيرات رأس المال، والملاحق.

4) القياس و التقييم المحاسبي : بالإضافة إلى مبدأ التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء، تكلفة الاقتناء ، تكلفة الانجاز...) فانه تم اعتماد في بعض الحالات تقييم بعض العناصر انطلاقا من :

- القيمة العادلة(Juste Valeur) أو السوقية في ظل المنافسة العادية.
- القيمة المحققة.
- القيمة الحالية.

كما جاء بمفاهيم جديدة مثل : الإطار التصوري أو المفاهيمي، الشفافية في العمل المحاسبي، العمليات بالعملة الأجنبية، المعايير المحاسبية، المسك الآلي للمحاسبة.

[1] Loi du 30-4-1983, Décret du 29-11-198.Règlement n°99-03 du 29 avril 1999 du Comité de la réglementation comptable .Règlements n°2002-10.modifié par les règlements suivants :n°2004-13, n°2004-15 du 23 novembre 2004, n°2005-09 du 3 novembre 2005, n°2007-02 et n°2007-03 du 14 décembre 2007

المبحث الثاني : تحليل عناصر البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول : مهنة المحاسبة والمنظمات المهنية

1- بالنسبة للمجلس الوطني للمحاسبة : تم تأسيسه بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 96-318 الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 1996 المتعلق بإنشاء وتنظيم المجلس الوطني للمحاسبة واعتبر هيئة استشارية تقع تحت سلطة وزير المالية.

تتمثل مهمته الأساسية في التنسيق والتحليل في مجال البحث والتوحيد المحاسبيين والتطبيقات المرتبطة بهما ،كما ويتمتع المجلس الوطني للمحاسبة بصلاحيات واسعة –حسب المادة 03 من المرسوم التشريعي 96-318- المتمثلة في [1]:

- جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وبتعليمها ؛
- انجاز الدراسات والتحاليل المتعلقة بتنمية استخدام المحاسبة؛
- اقتراح التدابير في مهام التوحيد المحاسبي ؛
- فحص وإبداء الآراء والتوصيات حول النصوص التشريعية في ميدان المحاسبة ؛
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين والتأهيل للمهن المحاسبية ؛
- متابعة تطور المناهج ،النظم والأدوات المحاسبية ،على الصعيد الدولي؛
- تنظيم التظاهرات واللقاءات ذات الطابع التقني ،التي تدخل في مجال اختصاصه.

الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر في السنوات القليلة الماضية، من خلال تبنيها المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح (IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، كان من الضروري أن تتكيف هذه المنظمات المهنية وفق هذا الإصلاح المحاسبي، من خلال تحديث مهامها والأدوار التي تقوم بها بما يتماشى ومتطلبات الإصلاح المحاسبي، وباعتبار الإصلاحات المحاسبية الجديدة والتي مست المنظمات المهنية أيضا جعلت هناك إضافات جديدة لهته المنظمات، والتي من بينها المجلس الوطني للمحاسبة، هذا الأخير الذي ساهم في إنتاج النظام المحاسبي المالي بالعمل مع الهيئات والمنظمات الأجنبية في تبني هذه المعايير الدولية.2

حسب قانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان سنة 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، تم إنشاء مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، يتولى مهام

---

[1]- الجريدة الرسمية، الجزائرية، العدد رقم 03، سنة 1992، ص 18.

[2] براق محمد، أ. قمان عمر، **أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.ص14.**عن**

Amel BENYEKHLEF, le système comptable algérien étude coopérative avec les pays de l'Europe de l'est et les organismes de normalisation comptable internationale, Revue de chercheur, N° 08 , 2010 , p 25.

الاعتماد و التقييس المحاسبي، و تنظيم و متابعة المهن المحاسبية. و يضم المجلس ثلاث (03) أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني على الأقل، كما تنبثق عن هذا المجلس خمس (05) لجان متساوية الأعضاء، و هي كالآتي:

- لجنة تقييس الممارسات المحاسبية و الواجبات المهنية ؛
- لجنة الاعتماد ؛
- لجنة التكوين ؛
- لجنة الانضباط و التحكيم ؛
- لجنة مراقبة النوعية.

و تعتبر هذه الهيئة الوطنية المكلفة بعملية الإصلاح المحاسبي بالجزائر والظروف التي توصلت فيها إلى إرساء هذا النظام المحاسبي المالي، والخيارات الإستراتيجية التي تبنتها من خلال أعمال التوحيد المحاسبي الدولي، فبالرغم من مكانة المجلس الوطني للمحاسبة إلا أنه تبقى الجهود التي بذلتها هذه الهيئة لضمان الإنتقال الناجح والسليم غير كافية، نتيجة لشبه القطيعة القائمة بينها وبين أصحاب المهنة، وكذلك علاقتها مع المؤسسات الاقتصادية –المعني الأول بتطبيق هذا النظام، وكذلك جاء استشراف هذه الهيئة لأصحاب المهنة في قانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد متأخرا ويمكن أن نوجز أهم المشاكل المرتبطة بضعف أداء هذه الهيئة في الآتي[1]:

– عدم اعتماد تجارب نموذجية لاختبار نجاح عملية الانتقال، مثل التركيز على مؤسسات من قطاعات مختلفة (صناعية، مصرفية، خدمية...) ثم تعميم التجربة بعد إجراء محاكاة فعلية وتقييمها ؛

– ضعف سياسة الاتصال المعتمدة من قبل المجلس خاصة فيما تعلق باللقاءات، الملتقيات، المجلات، الدراسات والآراء.

– الانشغال بعملية الانتقال و إهمال مستقبل العلاقة مع هيئة التوحيد الدولية، خاصة عندما يتعلق الأمر بمراجعة وإلغاء بعض المعايير واعتماد معايير جديدة، فعملية التكييف عملية دورية ومستمرة تقتضي يقضه ،ومتابعة دائمتين وعلاقة قوية مع هيئات التوحيد ؛

– كما أن مسار التوحيد هو مسار معقد ومتداخل يقتضي تفعيل دور كل الفئات المعنية خاصة أصحاب المهنة والمؤسسات باعتبارهم المعنيين مباشرة بتطبيق هذا النظام الجديد، ناهيك على أن مساهمة هاتين الفئتين في المجلس هي مساهمة تطوعية وهي الصفة التي تميز طبيعة عمل الهيئات المكونة للمجلس وهو ما يطرح مسألة جدية مساهمة هذه الفئات وقدرتها على العطاء ؛

– أما بالنسبة لبرامج الإعلام الآلي، فقد اقتصر دور هيئة التوحيد الوطنية على إصدار المرسوم التنفيذي رقم 09-110 بتاريخ 2009/04/27م الذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام

[1] مداني بن بلغيث، **تسيير الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد، قراءة في النصوص القانونية والتنظيمية**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية،المركز الجامعي بالوادي، الجزائر،17-18 جانفي 2010ص.ص 08-09.

الآلي، وترك باقي العمل للسوق لانجاز هذه البرامج، مرفوقا بالإشاعات حول ضرورة اعتماد هذه البرامج من قبل وزارة المالية.

– ليس له حرية المبادرة في التشريع بما أن جل أعضائه أو أغلبيتهم إداريين على حساب المهنيين (07 من أصل 21) [1].

مهمة هذه الهيئات في الأصل هو ترقية العمل المحاسبي، وضعفها أو عدم استقلاليتها الكافية يجعلها رهينة التوجيهات الحكومية، وبالتالي عوض أن تكون عامل تحفيز ومساعدة، تصبح عائقا في وجه التطور المحاسبي وفي وجه التوافق المحاسبي الدولي. [2]

2– بالنسبة للمحترفين و الممارسين للمهنة : عرفت مهنة المحاسبة في الجزائر العديد من التطورات كان لها انعكاسات عديدة ومختلفة على عدة مناحي مرتبطة بحقل المحاسبة في الجزائر، أهمها[3]:

– ضعف فعالية أصحاب المهنة المحاسبية حيال القضايا المصيرية المتعلقة بمهنة المحاسبة أو المرتبطة بها، وابتعادهم شبه الكلي عن مسار التوحيد، مما ترك المجال واسعا أمام انفراد الإدارة به ؛

– غياب شبه كلي عن المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم، مثل IFAC ؛

– عدم الانضمام للهيئة الدولية للمعايير المحاسبية المعايير المحاسبية الدولية IASC وما ترتب عنه من ابتعاد عن مسار التوحيد وإصدار المعايير المحاسبية الدولية، ومحاولة الاستفادة من كل المزايا التي تقدمها هذه الهيئة من مساعدة تقنية لأعضائها خاصة من الدول النامية ؛

– ضعف وتيرة التكوين والتي تعده للعمل وفقا للتطبيقات الدولية المتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية. وتأخر كبير في منح الاعتماد للخبراء المتربصين وباقي الفئات الأخرى نتيجة الفراغ الذي عاشته المنظمة والذي تسبب في تعطل هياكلها؛

– طبيعة التكوين المؤهل لاكتساب صفة الخبير المحاسب، أصبح لا يتماشى مع الاحتياجات الفعلية للسوق.

كما أن هناك أسباب أخرى للانعكاسات التي تعتبر اختلالات على مهنة المحاسبة في الجزائر، تتمثل في الآتي [4]:

- تعاني المهنة المحاسبية الجزائرية من محاولات دخول خبرات محاسبية أجنبية للسوق الجزائرية عن طريق مكاتب خبرة محاسبية عالمية لا يمكن للمحاسبين والخبراء المحاسبين الجزائريين ومحافظي الحسابات الجزائريين منافستهم بإمكانياتهم المتواضعة.

---

[1] بودلال علي،مكيوي المولودة لمريني سمية، **واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة–التحدي، جامعة البليدة،13 و14ديسمبر 2011، ص9.

[2] مختار مسامح، 2011، مرجع سابق. ص162.

3 بن مالك محمد حسان، محمد قوجيل، **تأثير التوافق بين عملية الإصلاح المحاسبي وتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة الإفصاح في المؤسسات الجزائرية**، المؤتمر العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،يومي 29 و30 نوفمبر 2011 ،ص10.

[4] مداني بن بلغيث ، فريد عوينات، 2011، مرجع سابق، ص03.

- لم تنظم المسابقة الوطنية للدخول للمهنة منذ أكثر من 10 سنوات مما يطرح العديد من التساؤلات حول النية المبيتة من وراء ذلك، خاصة وأن عدد الخبراء المحاسبين ومحافظي الحاسبات الحقيقيين الذين يتوفرون على كفاءات بمقاييس دولية محدود جداً على المستوى الوطني.
- غياب المهنة عن المساهمة الجادة في عملية الإصلاح، نتيجة لضعفها وعدم تأثيرها في بيئة المحاسبة الجزائرية وهذا ناتج في 25 نوفمبر 2007 م إبان صدور قانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، حدثت ردود أفعال كثيرة سواء المهنيين بعضهم ببعض، أو العلاقة بين المهنيين والمؤسسات الاقتصادية، أو العلاقة بين وزارة المالية (الإدارة) والمهنيين التي أحدث جدل و استياء كبير من قبل المهنيين.

أما بالنسبة لعلاقة أصحاب المهنة مع الإدارة الوصية، فلقد بلغت مستوى من الانسداد بشأن مشروع إعادة تنظيم المهنة؛وقد استبعد رئيس المصف آنذاك أن يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد بداية سنة 2009م وهذا لعدم توفير وزارة المالية الوسائل الضرورية لتطبيق هذا القانون خاصة ما تعلق بتأهيل الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين لما يتجاوز 250 ألف مؤسسة خاضعة للقانون التجاري الجزائري.

كما أن أهم ما يميز مهنة المحاسبة في الجزائر هو ضعفها وعدم تأثيرها في بيئة المحاسبة وعملية إعداد المعايير، وهذا ناتج من جهة عن الصراع القائم والتوتر العميق بين أصحاب المهنة في الجزائر منذ تنظيمها وهو صراع مصالح، ومن جهة ثانية راجع لسوء العلاقة مع الإدارة وخاصة المجلس الوطني للمحاسبة.

تمثل عملية الانتقال نحو النظام المحاسبي الجديد فرصة متعددة الأبعاد لأصحاب المهنة، نتيجة مخطط الأعمال الذي من الممكن أن تفرضه عملية الانتقال، ويستفيد منه أصحاب المهنة على مستوى المؤسسات ضمن أعمال المرافقة والاستشارة والمساعدة والإشراف والتكوين، إضافة إلى إعداد برامج الإعلام الآلي المتوافقة مع التنظيم الجديد، حتى لو كان منطلق أصحاب المهنة وردود أفعالهم تجاه هذا الواقع المحاسبي هو تحصيل المكاسب وهو أمر مشروع، فإن هذه النقطة بحد ذاتها ليست واحدة بالنسبة لجميع المهنيين في الجزائر وهذا نتيجة :

-اختلاف مستوى التكوين والتأهيل لأصحاب المهنة ؛

-الثقافة المحاسبية لأصحاب المهنة ؛

-التواجد أو التوزيع الجغرافي لهذه الفئة (القرب من مصادر القرار).

ومادام النظام المحاسبي المالي في الواقع شبه نسخة عن النظام المحاسبي الفرنسي، فإن أصحاب المهنة الذين سبق لهم دراسة ومزاولة مهنة المحاسبة في فرنسا قد تكون لهم الأفضلية بالأخص عند عملية الانتقال أكثر من نظراءهم اللذين لم تتح لهم مثل هذه الفرص.

حرصت المنظمة منذ صدور القانون07 - 11على الاستعانة بخبراء من فرنسا لضمان تكوين المكونين من أصحاب المهنة ليتولى هؤلاء فيما بعد عملية التكوين لفائدة نظراءهم في كل المناطق في الجزائر، ولكن ما

ميز هذه الدورات التكوينية اهتمامها بالجانب التقني الذي يساعد أصحاب المهنة على مسايرة عملية الانتقال وضمان العمل بالنظام، ومساعدتهم حتى في إطار أعمال محافظة الحسابات لأن هناك عمل كبير ينتظرهم حتى يتمكنون من الإدلاء بآرائهم حول الحسابات المعدة وفق التنظيم الجديد.

توالت عمليات التكوين وانتشرت في مختلف المناطق الجغرافية وقام أصحاب المهنة في مراحل لاحقة بالتكوين لفائدة العمال والموظفين في المؤسسات الاقتصادية والمهتمين بالموضوع، وأصبحت عندئذ عملية التكوين نفسها فرصة لجني المكاسب المالية.

كما أن موضوع التكوين في مجال الخبرة المحاسبية الذي يقتصر على التربص الميداني لم يتم التكفل به في سياق التحولات التي تعرفها بيئة المحاسبة في الجزائر إلا عند صدور قانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، ما قد يزيد من تراكم سلبيات المهنة المحاسبية على المتربصين بحكم العلاقة التي تربط هؤلاء مع المهنيين خلال فترة التربص.

في كل مرة تتم فيها محاولات إصلاح المهنة، إلا ويتم فيها مراعاة قطاع واحد فقط في الجزائر، وهو القطاع العام، ما يعدّ بالتالي تناقضا مع توجهات اقتصاد السوق ببلادنا ومع التوجه الاقتصادي العالمي الذي تطبعه العولمة، مع أن المهنة كان يفترض أن تكون مستقلة وحرة. وتنظيم مهنة المحاسبة نتج عنه العديد من الآثار سواء ما يتعلق بحل المصف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين، و تتم انتخاب المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين، و المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، و المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.مما أدى إلى أزمات داخلية خطيرة، أدت إلى تجميد نشاطات المجلس وانقسام مهنييه، وتسبب في تجميد منح الاعتمادات وتوقيف التربصات التطبيقية وغياب برنامج للتكوين وتطبيق مناهج مهنية التي أدت أحيانا إلى تدقيقات محاسبية تفتقد المصداقية.

إذ يستحيل حاليا على المحاسبين المسجلين في مجلس الخبراء، المشاركة في الامتحان لحيازة شهادة خبير محاسب، فضلا عن سحب الاعتماد من مجلس المحاسبة وجعله بيد وزارة المالية، ما جعل العديد من خبراء المهنة يفكرون في التخلي عن النشاط[1].

ومن جهة التنظيم الجديد للمهنة يمكن - حسب المادة 12،46 من قانون تنظيم المهنة 10-01- للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين أن يشكلوا شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة، باستثناء الأشكال الأخرى للشركات، لممارسة مهنهم كل على حدى،شريطة أن يحمل كل الشركاء الجنسية الجزائرية،

في الواقع تلعب السلطات الاقتصادية عن طريق الحكومة دورا أساسيا في التقنين المحاسبي بواسطة فرض إجراءات محاسبية، وبسب وجود المزيد من الرقابة الحكومية على التشريع الاقتصادي بشكل عام والتشريع المحاسبي بشكل خاص لما له من علاقة على الجوانب الضريبية والجوانب الاستثمارية، فإن التنظيمات

[1] جريدة الخبر اليومية، **قانون مهنة المحاسبة وضع مستقبل أصحاب المهنة في حكم المجهول**، الجزائر، ،التاريخ : 2011/09/06.

المهنية وحتى التي تتمتع منها بنوع من الاستقلالية في الرأي والعمل فإنها غالبا ما تتأثر بالاتجاهات المقررة عن طريق الحكومة أو السلطات العمومية المختلفة، [1]

إن أهم وسائل لتطوير مهنة المحاسبة لكي تواكب التطور في الظروف الاقتصادية هو إعداد وإصدار معايير محاسبية تكون مرشدا للتطبيق السليم للأسس والمفاهيم المحاسبية وتمكن من تحقيق الاستفادة القصوى من البيانات والمعلومات المحاسبية وهذا لم يكن في الجزائر.[2]

المطلب الثاني : التعليم والتكوين المحاسبي

يجب أن تسعى المؤسسات التعليمية دائماً لتطوير برامجها التعليمية لمواكبة متطلبات السوق وبما يتماشى مع معطيات العصر لتأهيل الخريجين وإكسابهم المهارات والخبرات اللازمة لسوق العمل .فالتلازم بين التعليم والممارسة المهنية أمر في غاية الأهمية لتقدم المهنة. ومن هنا فان النظم التعليمية ستكون مطالبة بأن تُلبي حاجات السوق بكفاءة أعلى وبفاعلية تتجاوب مع حركة السوق المتحركة وهذا الأمر سيفرض نفسه على طبيعة البرامج والأساليب التعليمية من ومدى مراعاتها، وأهليتها لتساير الركب في تأهيل خريجيها لما هو متوقع وما هو قائم من حاجات القطاعات التنموية والخدمية من أجل هذا تحرص مهنة المحاسبة على مستويات مختلفة من المهارات والسلوكيات التي ينبغي على مزاولي المهنة (الخريجين) أن يتصفوا بها.[3]

هنا يأتي دور التعليم المحاسبي والمؤسسات التعليمية لصقل منتسبي المهنة الواعدين بما يكفل نجاحهم وتقدمهم المهني .ورغم أهمية التعليم المحاسبي فإنه سوف يعجز عن مقابلة أهداف وغايات المجتمع إذا لم تتوفر في الخدمة التعليمية في هذا المجال الجودة اللازمة.

كما ترجع المطالبة الشديدة بضرورة إصلاح التعليم المحاسبي إلي ما توصلت إليه الكثير من الدراسات الميدانية في الدول المتقدمة وخاصة أمريكا، حيث بينت لجنة "**بدفورد**" على أن الفجوة بين المعارف التي تتضمنها مناهج التعليم المحاسبي والمهارات والخبرات التي تتطلبها بيئة العمل تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم بما انعكس سلباً على نوعية الخريجين فأصبحوا غير قادرين على الاستجابة لديناميكية الوظائف التي يتولونها بعد تخرجهم في سوق العمل.

---

[1] مختار مسامح، 2011، مرجع سابق، ص162

[2] رحيم حسين، بن فرج زوينة، **إشكالية الإبداع والإصلاح المحاسبي في الدول العربية**، المؤتمر العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،يومي 29 و30 نوفمبر 2011 ص 13.

[3] محمد مفتاح الفطيمي ،**دور التعليم المحاسبي في صقل الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل**،المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل،الجامعة المفتوحة،ليبيا،ص01.**عن** وائل الراشد،" بناء المهارات المهنية في التعليم المحاسبي"، المجلة العربية للمحاسبة،المجلد الثاني، العدد الاول،1998.

إن تعليم المحاسبة يتطلب مقاربة ضيقة وجامدة للمحاسبة باعتبارها تقنية تحريك حسابات وكوسيلة لتقديم الحجة ويجب أن يكون تعليم هذه المادة تجريدي وديناميكي أكثر تبرر فيه القواعد وطرق المعالجة بالنسبة للمهنيين يجب تلقينهم هذه الرؤية الديناميكية التجريدية.[1]

يعتبر التعليم المحاسبي جملة المقاييس المتعلقة بالمحاسبة التي يتم تدريسها بالجامعة إضافة لطبيعة الشهادات الجامعية لذلك فإن هذا التحليل يرتبط :

-بطبيعة الجامعات أو الكليات التي تضمن التعليم وبطبيعة المقاييس ومحتوى البرامج التي تدرس ؛

-بطبيعة الأساتذة المكلفين بتدريس هذه المقاييس وبطبيعة الطلبة الدارسين ؛

-البحث العلمي في ميدان المحاسبة ؛

-المحيط العام والسياق الذي تتفاعل فيه العناصر السابقة.

يتبع التعليم المحاسبي في الجزائر طبيعة المحاسبة كتقنية ووسيلة للإثبات، لكن مع تطبيق النظام المحاسبي المالي تتغير طبيعة المحاسبة وأهدافها بتغيرها من محاسبة الذمة إلى محاسبة مالية؛ حيث تصبح أداة مفيدة في اتخاذ القرارات لمستعملي المعلومة المالية وبخاصة المستثمرين من داخل وخارج الوطن؛ وتصبح لها مبادئ قواعد تسجيل وتقييم جديدة وفق إطار تصوري يستجيب لنظرة اقتصادية واقعية، وتتطلب هذه التغييرات من المدارس والجامعات والمعاهد المتخصصة في التعليم المحاسبي التكيف مع المستجدات الحاصلة في عالم المحاسبة. [2]

إلا أن واقع الحال يشير إلى غير ذلك؛ فما عدا إقدام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على إرسال عدد محدود من أساتذة المحاسبة للدورات التكوينية الجهوية التي نضمها المجلس الوطني للمحاسبة خلال سنة 2008 من تنشيط مجموعة من المهنيين اللذين تلقوا تكوينا سابقا على يد الخبراء الفرنسيين؛ لم يعرف الوسط الجامعي محاولات جادة لتطويق المشكل المتعلق بمواءمة برامج التعليم مع محتوى المستجدات التي جاءت بها عملية الإصلاح باستثناء بعض التظاهرات العلمية المحدودة في هذا السياق أو بعض الأبحاث الأكاديمية في شكل مذكرات ماجستير أو أطروحات دكتوراه .[3]

كما أن موضوع التعليم المحاسبي هو من أكثر المواضيع التي سقط الاهتمام بها في مرحلة التحضير للانتقال نحو النظام المحاسبي المالي، حيث جاء رد فعل الوزارة المعنية متأخرا جدا من خلال المراسلة التي وجهت لمؤسسات التعليم العالي بتاريخ 17 نوفمبر 2009 م بخصوص تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من2010/01/01م

---

[1] يوسف حريزي، **تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011 ،ص93.

[2] عزوز علي وآخرون، **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات وآفاق،جامعة الوادي،يومي17-18جانفي 2010 ،ص 08.

[3] بن بلغيث مداني، **النظام المحاسبي المالي الجديد وبيئة المحاسبة في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآلية تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر،2009،ص09.

وقد تم إرفاق هذه المراسلة بتعليمة وزارة المالية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 م والمتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي والتي اعتبرت حسب مراسلة وزارة المالية على أنه وثيقة عمل بيداغوجية أساسية ينبغي أن يسترشد بها الأساتذة في ميدان المحاسبة، كما تؤكد هذه المراسلة على ضرورة أن يولي مسؤولوا الكليات المعنية اهتماما كبيرا أثناء تقديم وتقييم عروض التكوين بأن تتضمن هذه الأخيرة المستجدات التي طرأت على بيئة المحاسبة في الجزائر .*

كما لم تتضمن المراسلة أي إشارة إلى محتوى برامج التدريس الجديدة أو دعوة لتقديم مقترحات بخصوص هذه البرامج، كما أنه لم يعقب هذه المراسلة أي دعوة لعقد لقاءات ودورات تكوينية تحت إشراف الوزارة لضمان توحيد هذه البرامج وتجانس طرق التدريس في مختلف الجامعات والكليات وكذلك استعراض ومناقشة المشاكل التي قد تواجه العملية التعليمية خلال المرحلة الانتقالية، فعوض أن تكون الجامعة هي قاطرة لعملية الانتقال تخلت عن هذا الدور نتيجة للمشاكل التي تتخبط فيها الجامعة الجزائرية وعدم ارتباطها بالبيئة.

إن تكوين وتأهيل مجمل المهنيين هو عمل طويل الأمد، يجب التخطيط له وليكن فعالا يجب تجزئته حسب المستوى تدريجيا كما يلي[1]:

- مسؤولي مكاتب المحاسبة والهيئات الكبرى.
- مديري المالية ومحاسبي المؤسسات الكبيرة.
- مسؤولي المحاسبة على مستوى المؤسسات المتوسطة.
- دمج البرامج المرتبطة بالمعايير الدولية في التعلم الجامعي والقطاعات التكوينية الأخرى للمحاسبين والمسيرين عادات عليهم تغييرها، ويبدأ تأهيل الثقافة المحاسبية بتوعية المسيرين الذين تقع عليهم مسؤولية اختيار مناهج المحاسبة، ووضع نظام محاسبي فعال والوسائل الضرورية من أجل ضمان تكوين جيد لمستخدميهم.

وأخيرا وضع نظام التتبع والتحسين لحل مشاكل التطبيق المطروحة في المؤسسات، وكذا تنصيب هيئة تكفل لها مهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي وتتابع تطويره بالنظر إلى التطورات الدولية في هذا المجال.

التعليم والتكوين المحاسبي على المستوى الدولي :

كما أكدت لجنة جمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Association (AAA) لمستقبل ومحتوى ومجال التعليم المحاسبي (لجنة بدفورد)، على ضرورة صياغة مناهج التعليم المحاسبي بالأسلوب والطريقة التي تمكن الطالب من ممارسة التحليل والتعلم الذاتي وتناول القضايا من زوايا غير تقليدية والتفكير بصورة منطقية لحلول المشاكل المحاسبية.

كما أكدت ورقة العمل التي قدمتها الشركات المحاسبية الثماني الكبرى، أن بيئة الأعمال آخذة في التعقد وتدفع إلى المزيد من التحديات، أمام مزاولي ومحاسبي المستقبل بسبب العولمة، والتقدم التكنولوجي

* حسب ما ورد في نص المراسلة الموجهة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى رؤساء الندوات الجهوية للجامعات في 17 نوفمبر2009 .

1 Merouani Samir, le projet du nouveau système comptable algérien, anticiper et préparer le passage, mémoire de magistère en sciences de gestion, l'école supérieure de commerce, Alger, 2007- 2008, p 100

الهائل، وغير ذلك من العوامل الأخرى التي تفرض على النظام التعليمي المحاسبي العمل على توفير محاسبين قادرين على مزاولة المهنة من خلال مواكبة احتياجات وتطلعات بيئة الأعمال والدور المنتظر لمهنة المحاسبة بالمجتمع . ومن ناحية أخرى فقد أكدت لجنة، تطوير التعليم المحاسبي (AECC, 1990) على أن برامج ومناهج المحاسبة يجب أن تُعد الطلاب لكي يصبحوا محاسبين ممتهنين (Professionels).كما اقترحت أن التعليم ومناهج المحاسبة يجب أن تعمل على إيجاد أساس وهيكلية عامة والتي يجب أن تشكل القاعدة التي يرتكز عليها ما يعرف بالتعليم المستمر. وأكدت اللجنة أيضاً على ضرورة أن يمتلك المحاسبون مهارات الاتصال، المهارات الفكرية، ومهارات التعامل مع الآخرين[1].

وتأكيدا على أهمية مواضيع التعليم العام فقد أوجب المعيار التعليمي الدولي IES1 : متطلبات الدخول في برنامج تعليم المحاسبة المهنية .[2]

وبالتالي فإن تبني معايير الاتحاد الدولي للمحاسبين، لتطوير التعليم والتكوين يكون من خلال تبني برنامج التعليم المحاسبي الذي تنظمه ستة معايير تعليمية دولية، صدرت دفعة واحدة في سنة 2003م، وهي:

- IES1 متطلبات الدخول في برنامج تعليم المحاسبة المهنية Entry Requirements to A Program Of Professional Accounting Education
- IES2 محتوى برامج تعليم المحاسبة المهنية Content Of Professional Accounting Education Program
- IES3 المهارات المهنية Professional Skills
- IES4 القيم والأخلاق والسلوك المهني Professional Values, Ethics, and Attitude
- IES5 متطلبات الخبرة العملية Practical Experience Requirements
- IES6 تقويم الكفاءة والقدرات المهنية Assessment of Professional Capabilities and Competence

إن المعايير السابقة ستكون بمثابة الإطار العام الذي سنضع فيه متطلبات سوق العمل في البيئة المحلية، وعليه فإن التطوير سيكون في محاور العملية التعليمية التدريبية الآتية :

1. مناهج التعليم المحاسبي المهني.
2. أساليب التدريس.
3. الخبرة العملية أو فترة التدريب العملي.

[1] محمد مفتاح الفطيمي، مرجع سبق ذكره، ص02.

[2] Education Committee of IFAC, IES1: Entry Requirements To A Program Of Professional Accounting Education, (www. IFAC .org, October 2003), Para 7,10.

المطلب الثالث : المؤسسات الاقتصادية والمالية

يقدر عدد الشركات والمؤسسات الجزائرية حسب إحصائيات 2010/06/30 كالآتي:

جدول رقم (2-1) : عدد المؤسسات والشركات الجزائرية الخاضعة للقانون الجزائري

	إنتاج صناعي	إنتاج حرفي	تجارة جملة	استيراد- تصدير	تجارة تجزئة	خدمات	المجموع
أشخاص معنويين	46659	1639	15379	33162	9609	47829	128068
أشخاص طبيعيين	190911	6582	51776	-	622568	448202	1364030

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المعني الأول بتطبيق النظام المحاسبي المالي، لذا من أهم متطلبات نجاح تطبيقه توافقه مع احتياجات المؤسسة الجزائرية وقدرتها على تطبيقه، إلا أننا نعتقد بأن المؤسسات الجزائرية المدرجة في السوق المالي والمؤسسات التي ترغب في فتح رأسمالها للمستثمر وخصوصا الأجنبي والمؤسسات الأجنبية هي بحاجة إلى تطبيق هذا النظام أما باقي المؤسسات فهو أكبر من احتياجاتها في الوقت الراهن لأننا نعتقد بأن مشكلة المؤسسة الجزائرية هي مشكلة خلق قيمة وليس تسييرها.[1]

حيث أظهرت الحصيلة التي أعدتها الوزارة المنتدبة لترقية الاستثمارات أن نسبة 27,61% من المؤسسات لها أصول صافية سالبة وأن نسبة 59,08% منها لها رؤوس أموال جارية سالبة.[2]

إضافة إلى غياب ممثلي المؤسسات الاقتصادية عن مسار التوحيد المحاسبي والتي تعتبر الموضوع الرئيسي للمعايير المحاسبية والمعني الأول بتطبيقها، خاصة ممثلي المؤسسات الاقتصادية من القطاع الخاص التي أصبح عددها في تزايد مستمر وأصبحت تستحوذ على ثقافة مرموقة ضمن النسيج الصناعي الجزائري لما تحققه من كفاءة ومردودية عاليتين وانفتاح كبير على الخارج في إطار الشراكة.[3]

أولاً – بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية :

عند تطبيق الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي نحدد ثلاث أنواع من المؤسسات[4]:

-مؤسسات غير معنية بقواعد النظام المحاسبي المالي (تمسك محاسبة مبسطة)؛

-مؤسسات معنية بقواعد النظام المحاسبي المالي ولها الإمكانيات المالية و البشرية لتطبيقه؛

-مؤسسات معنية بقواعد النظام المحاسبي المالي وليس لها الإمكانيات المالية والبشرية لتطبيقه.

---

[1] دشاش أم الخير، **متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص 99.

[2]- بودلال علي، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة دراسات، العدد رقم 07، جامعة عمار الثليجي بالاغواط، الجزائر، جوان 2007، ص 99.

[3]- بن بلغيث مداني2004، مرجع سابق، ص177.

[4]- مداني بن بلغيث 2010،مرجع سبق ذكره، ص 11.

1-بالنسبة للمؤسسات المعنية بقواعد المحاسبة المبسطة : يكون الأمر ملائم بالنسبة لها كون أن إجراءات التصريح الجبائي وتقديم القوائم المالية لإدارة الضرائب سيخفف كثيرا نتيجة لتبسيط هذه الإجراءات (عكس ما كان عليه الأمر مع قواعد المخطط المحاسبي الوطني التي كانت واحدة بالنسبة لكل المؤسسات الخاضعة لنظام التصريح الحقيقي مهما كان حجمها).

تركز الاقتصاديات العالمية في الوقت الحالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما أثبته هذا النوع من المؤسسات من قدرات فائقة على دفع قاطرة النمو وتوفير بيئة أعمال لتنمية مستدامة وذلك على حد سواء في كل من الدول المتقدمة أو الدول النامية، لكن من أبرز ما يعاب عليها أنها تتطلب إجراءات دعم ملائمة للحفاظ عليها بسبب هشاشتها أمام تقلبات الأسواق.

يغلب على النسيج الصناعي الجزائري هذا النوع من المؤسسات التي تشكل نحو 99 بالمائة من عدد الكلي للمؤسسات وذلك نتيجة لبرامج التنمية التي تهدف على الدوام دعمها وتوفير لها بيئة أعمال اقتصادية صحية.

2-أما بالنسبة للمؤسسات المعنية بتطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي ولها الإمكانيات المالية و البشرية :ما دامت المؤسسة لها الإمكانيات المالية والبشرية الكافية لذلك فإنه بإمكانها التعامل مع عملية الانتقال بشكل عادي وقد تلجأ لاستيراد حلول جاهزة من خلال الاستعانة بخبرات أجنبية (فرنسية)، وهذا ما حصل بالفعل مع بعض المؤسسات الوطنية مثل شركة سوناطراك التي قامت بإرسال مجموعة من الموظفين لتتلقى تكوينا خاصا في فرنسا، كما تم التعاقد مع مؤسسات متخصصة لانجاز برامج إعلام آلي قوية وجيدة، كما أن اهتمام هذه الشركة بالموضوع كان مبكرا نتيجة البعد الدولي لبعض أنشطتها، وعملها منذ زمن على تقريب ممارستها المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية.

3-أما بالنسبة للمؤسسات المعنية بتطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي وليس لها الإمكانيات المالية والبشري : للمؤسسات التي ليست لها الإمكانيات المالية والبشرية الكافية، فإنها حتما سوف تواجه صعوبات في ضمان انتقال جيد وسليم نحو التنظيم الجديد، خاصة وأن هذه العملية لا تتوقف عند تحويل حسابات وشكل القوائم المالية ولكنها تقتضي تغيير جذري في الثقافة والممارسة المحاسبتين السائدتين في هذه المؤسسات منذ عقود من الزمن، كما تتطلب استثمار حقيقي في الوسائل المادية مثل برامج الإعلام الآلي وكل الوثائق الضرورية للمعالجة المحاسبية حسب النظام الجديد.

إضافة إلى ما سبق يبقى الاعتبار الجبائي حاضر بقوة خاصة إذا تعلق الأمر بمعالجات محاسبية خاطئة،وبالأخص عند إعداد الميزانية الافتتاحية لسنة 2010 م انطلاقا من معطيات سنة 2009 م المعدة حسب قواعد المخطط المحاسبي الوطني و إعادة معالجتها وفق التنظيم الجديد، لأن أي خطأ في المعالجة قد يترتب عليه سوء في التقييم وبالتالي خطأ في تقدير النتائج.

كما أن هناك العديد من المشاكل التنظيمية والإدارية لا زالت تعيق عمل المؤسسات الجزائرية بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وهذا من تعدد مراكز القرار، والآجال الطويلة التي

تستغرقها معالجة الملفات وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية والفساد الذي لم تسلم منه حتى كبريات الشركات وعلى رأسها سوناطراك، كل هذه العوامل تحد من قدرات هذه المؤسسات على العمل والانطلاق لمواكبة التغيرات الحاصلة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار والتغيير المستمر للقوانين التي تمتاز بأنها ظرفية، والتي أثرت بشكل كبير على الاستثمارات التي تحتاج إلى مناخ أعمال مستقر، ففي كل مناسبة قانون مالية نجد قوانين استثمارات جديدة قد تكون ملغية للسابقة

ثانياً– المؤسسات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

1–السوق المالي : سعت الجزائر إلى إنشاء سوق للأوراق المالية للقيام بدورها في توفير التمويل اللازم لإنشاء أو توسيع المشاريع الاقتصادية في مختلف القطاعات والمساهمة بذلك في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و إن نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي يحتاج إلى بيئة رأسمالية بها سوق مالي يتميز بنوع من النشاط والفعالية على غرار ما هو موجود في الدول المتقدمة إلا أن الوضع في الجزائر مختلف إذ يمكن اعتبار أن السوق المالي الجزائري ضعيف النشاط ولا يتميز بالحركية المطلوبة التي نشهدها في الأسواق المالية العربية وليس فقط في الأسواق المالية للدول المتقدمة. [1]

يرجع ضعف أداء السوق المالي الجزائري ذلك لعدة أسباب نذكر منها مايلي[2]:

- **الجباية والتضخم** : كلاهما يمس دخل الأفراد مما ينعكس على الادخار لدى الأفراد ومن ثم على الاستثمار بشكل عام، وعلى الاستثمار في البورصة بشكل خاص؛
- **السوق غير الرسمي** : تمثل البديل الأمثل لاستثمار مدخرات الأفراد، كونها بعيدة عن مراقبة الدولة ومن ثم عن الضريبة؛
- **طبيعة المؤسسات** : معظم المؤسسات الجزائرية ذات مسؤولية محدودة، أو شركة ذات اسم جماعي، وهذا ما يعرقل توسع السوق المالي ؛
- **نتائج المؤسسات** : لا تقبل البورصة إلا المؤسسات الناجحة التي لها سنتان ربح على الأقل، وفي الاقتصاد الجزائري يوجد عدد قليل من المؤسسات التي تحقق الربح، وهذا العامل يحول دون تطور و توسع البورصة؛
- ضيق نطاق الأدوات المالية، يحول دون القدرة على تحويل الادخار إلى استثمار ؛
- **عامل الإفصاح** : غياب الشفافية والإفصاح وبالتالي عدم كفاءة التسعير ؛

عامل المقاصة : المقاصة في الجزائر تتم خلال7 أيام (بالكويت في نفس اليوم) وذلك ما يبطئ معدل الدوران ؛

- نقص الحركة لدى المتعاملين نتيجة نقص الخيرات ونقص المعلومات الكاملة ؛
- غياب أو انعدام أو ضعف إعلام المواطنين بنشاطات وبدور البورصة وعملياتها ؛

[1] دشاش أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2] المرجع نفسه، ص96. نقلاً عن : بوكساني رشيد، محددات إنشاء بورصة فعالة ومدى توفرها في بورصة الجزائر من خلال، تقييم أدائها.

- نقل الملكية من المشتري للبائع لا يتم إلا بعد أسبوع من العملية.

2- السوق الموازية : نقصد بالسوق الموازية مجموعة الأنشطة والمعاملات التي يسعى الأفراد والمؤسسات إلى إخفائها من أجل التهرب والغش الضريبي أو لتتجنب القيود المفروضة على ممارسة الأنشطة الاقتصادية.

يرجع انتشار السوق الموازية لعدة أسباب أهمها مايلي[1]:

- **ارتفاع مستوى الضرائب** : يتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في السوق الموازية إذا كانت الأنشطة فيها تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر، ويؤدي نمو العبء الضريبي سواء أكان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام وهو ما يدفع إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب من دفعها، ويؤدي ارتفاع العبء الضريبي إلى تحويل بعض الأنشطة إليها ؛
- **النمط و الإجراءات الحكومية** : يرى البعض أنه إن لم يكن هناك ضرائب فإن السوق الموازية يستمر أيضا في الظهور بسبب الإجراءات الحكومية الأخرى المفروضة على النشاط الاقتصادي للأفراد، وتفرض هذه النظم أو الإجراءات إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد وضمان مستويات مناسبة من المعيشة، أو تفرض بسبب أن الأنشطة ذاتها أنشطة إجرامية أو غير قانونية من المنظور الاقتصادي والاجتماعي، وإذا كانت هذه الإجراءات مصحوبة بغرامات مرتفعة ونظام فعال للرقابة فقد تحول دون وجود مثل هذه الأنشطة إلا أنها للأسف في أغلب الأحوال ستحول هذه الأنشطة إلى السوق الموازية.

من أهم العوامل التي أدت إلى استفحال ظاهرة السوق الموازية في الجزائر نذكر الآتي [2]:

- **على المستوى المؤسساتي والإداري** : تراجع الدولة، الجمود والضغوط البيروقراطية وانتشار الرشوة في الفئات الاجتماعية والتهريب بكل أنواعه والاختلاس والاستعمال التعسفي للأملاك الاجتماعية وعدم تطبيق القوانين والتنظيمات وتهور وتناقص سلوكيات وممارسات المرافق العمومية ؛
- **على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي** : نزع الاحتكار عن التجارة الخارجية دون التحكم في دواليبها، والتطبيق الصارم لبرامج التعديل، وشل القطاع الإنتاجي والتباطؤ الشديد للاستثمارات العمومية، وتقليص عدد العمال وانتشار البطالة وتدهور القدرة الشرائية و الفوارق بين المناطق.

وتعد البنوك والمؤسسات المالية عصب الاقتصاد في أي دولة ،والتي تؤثر ارتداديا لاقتصاد الدولة ،(وهذا ما نلاحظه في العديد من الأزمات والفضائح العالمية)، فسلامة وقوة المنظومة البنكية والمالية دليل على قوة ومتانة الاقتصاد؛ وما ينشر في التقارير السنوية المعروضة في المنظمات العالمية والتي تساهم في إعدادها هيئات وجامعات متخصصة في العديد من الدول تشير إلى أن المنظومة المالية والمصرفية الجزائرية لزالت متأخرة جداً وتعاني من مشاكل عديدة يتمثل بعضها في :

[1] - بودلال علي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[2] - المرجع السابق، ص97.

-تأخر كبير في مجال القروض البنكية والتدابير المرتبطة بالقطاع المصرفي والمالي ؛

-تأخر كبير في مدى فعالية البنوك وصحة تسييرها ؛

-تأخر كبير في تغطية وانتشار وتوزيع شبكة البنوك لكل التراب الوطني،

على الرغم من التأخير الذي عرفته المنظومة البنكية والمالية في الجزائر إلا أنه تمت العديد التغيرات على آلية عمل وتسجيل الممارسات المحاسبية البنكية والمالية وقد تم ذلك بإصدار :

1- النص التنظيمي رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية سنة2009، المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية (البنك المركزي الجزائري)، وتضمن هذا النظام تسعة مواد، تهدف إلى تحديد مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية (مجموعة المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي).

2- النص التنظيمي (البنك المركزي الجزائري) رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر سنة 2009 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها وتضمن 11 مادة، تهدف هذه النصوص التنظيمية إلى تحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية وتتكون الكشوف المالية القابلة للنشر للمؤسسات الخاضعة من الميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق.

المطلب الرابع : النظام الجبائي والقانون التجاري

تعتبر الضرائب من أهم مصادر تمويل الخزينة العمومية، لذلك يعكف المكلفون بصنع السياسات الاقتصادية على جعل النظام الجبائي فعالاً وكفء قدر المستطاع لما ذلك من آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني ككل، في الجزائر و لفترة طويلة وخلال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني كان ينتظر من المحاسبة المساهمة في تحقيق أهداف جبائية، لكن في الوقت الحالي مع بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي تبدو العلاقة بين الجانبين (نظريا) أقل ارتباطاً على الأقل مقارنة بالوضع السابق، ويرجع ذلك في الأساس إلى أن النظام أعد للاستخدام من قبل شرائح واسعة من المستخدمين.[1]

خلال السنة الأولى للتطبيق حدث استثناء في فترة تقديم القوائم المالية الختامية للمؤسسات- خاصة المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي – إلى إدارة الضرائب والتي عادة تقدم في نهاية شهر مارس فتم تمديدها إلى نهاية شهر جوان.

عند تحليل واقع الممارسات الجبائية الجزائرية نجد أنها تعاني من اختلال ومشاكل رغم الإصلاحات والامتيازات المقدمة بين فترة وأخرى، ولعل أبرز أشكال هذا الاختلال، ظاهرة التهرب الضريبي بأشكال

[1] مداني بن بلغيث، فريد عوينات ،2011، مرجع سابق، ص02.

متعددة من التعامل بدون فاتورة في المعاملات التجارية وعدم استعمال الوسائل الحديثة في المعاملات المالية كالصك إلى ظاهرة تأجير السجلات التجارية وانتشار الأسواق الموازية بشكل ملفت، هذا بالإضافة إلى سوق العقارات غير الشفافة والتي تطبعها المضاربة. لذلك دفع اعتماد النظام المحاسبي المالي نحو القيام ببعض الإجراءات التوافقية مع المعطيات الجديدة وقد تم جزء منها في :

1- قانون المالية التكميلي لسنة 2009، بما تضمنته المواد (5 - 6 - 8 – 10) ؛

2- قانون المالية 2010 بما تضمنته المواد (8 – 9 - 10).(نعرضها في المبحث الثالث من هذا الفصل)

يطبق النظام المحاسبي الجزائري في جميع المؤسسات ذات الشكل القانوني (مؤسسات خاضعة للقانون التجاري و التعاونيات) و ذلك بصفة إجبارية، بينما تطبق معايير المحاسبة الدولية –وبصفة إجبارية أيضا- في الشركات المدرجة في البورصة، أما الشركات الأخرى فهي مخيرة نظرا لغياب القوة الإلزامية لمعايير المحاسبة الدولية. و بهذا يتضح خضوع النظام المحاسبي الجزائري إلى القانون التجاري بينما لا ترتبط معايير المحاسبة الدولية بأية تشريعات خاصة.[1]

عدم ترابط تبني النظام المحاسبي المالي بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة و النظام الضريبي من جهة أخرى : فإذا أخذنا كمثال على ذلك تسجيل قرض الإيجار في الأصول وإدراج الإهتلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة (كما نص عليه هذا النظام)، فإن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الإهتلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط.كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأس مالها الاجتماعي غير أن النظام المحاسبي الجديد يعتبره عنصرا هامشيا، فهو عبارة عن الفرق بين الأصول و الخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر،فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو إستهلكت رأس مالها الاجتماعي.[2]

[1] نورالدين مزياني، **النظام المحاسبي الجزائري الجديد، بين الإستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية**، جامعة سكيكدة.الجزائر.

[2] في كل من المرجعين التاليين : نورالدين مزياني، **النظام المحاسبي الجزائري الجديد، بين الإستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية**، جامعة سكيكدة. الجزائر./- رحيم حسين، بن فرج زوينة، **إشكالية الإبداع والإصلاح المحاسبي في الدول العربية–حالة الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول" :الإصلاح المحاسبي في الجزائر"يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.

المبحث الثالث : آثار وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي

إن تبني النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) في إطار المعايير المحاسبية الدولية يشكل تغيرا جذريا مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، سواء في الجانب التصوري أو على مستوى مدونة الحسابات، قواعد التقييم وسير الحسابات، وكذا القواعد الجبائية.

المطلب الأول: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية.

حتى نعرف أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية يستلزم القيام بعملية المقارنة بين القوائم المالية المعدة حسب المخطط المحاسبي (PCN) والمعدة حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث سنذكر ونتطرق إلى أهم الاختلافات فيما يخص شكل القوائم المالية وكذلك المحتوى.

- **أولاً– أثر تطبيق النظام المحاسبي على عناصر الميزانية.**

عند مقارنة الميزانية في كل من النظام المحاسبي المالي (SCF) والمخطط المحاسبي الوطني (PCN) نجد :

الجدول رقم (2–2): عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) والمخطط المحاسبي الوطني (PCN).

النظام المحاسبي المالي (SCF)	المخطط المحاسبي الوطني (PCN) لسنة 1975
تتكون الميزانية على 5 مجموعات، في الأصول نجد: 1- الأصول غير الجارية؛ 2- الأصول الجارية. في الخصوم نجد : 3- الأموال الخاصة؛ 4- الخصوم غير الجارية؛ 5- الخصوم الجارية. تعتمد الميزانية حسب المعايير الدولية على معيارين للتصنيف هما المعيار الوظيفي والمعيار السيولي بالنسبة للأصول والاستحقاق بالنسبة للخصوم.	تتكون الميزانية على : 1- الأموال الخاصة؛ 2- الاستثمارات؛ 3- المخزونات؛ 4- الحقوق؛ 5- الديون؛ تعتمد الميزانية على معيار درجة السيولة المتزايدة في ترتيب الأصول ومعيار درجة الاستحقاق المتزايدة في ترتيب الخصوم، لكن هذا المعيار غير محترم تماما، فهناك عناصر غير سائلة لها طبيعة استثمارية كسندات المساهمة.

المصدر: صلاح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**، ص 220.

الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) : تتكون الميزانية حسب معايير المحاسبة الدولية على خمس (05) مجموعات :

- في الأصول : الأصول غير الجارية، الأصول الجارية؛

– في الخصوم: الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية، الخصوم الجارية.

تعتمد الميزانية حسب معايير المحاسبة الدولية على معيارين مزدوجين للتصنيف المعيار الوظيفي ومعيار السيولة ،فالمعيار الوظيفي الذي يرتب عناصر الميزانية حسب كونها تنتهي إلى أحد الدورات المالية الآتية :

- دورة الاستثمار ⟵ الأصول غير الجارية؛
- دورة الاستغلال⟵ الأصول الجارية، الخصوم الجارية؛
- دورة التمويل⟵ الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية.

وانطلاقا من ذلك يمكن ذكر أهم الاختلافات الموجودة بين النظام المحاسبي المالي (SCF) والمخطط المحاسبي الوطني (PCN) كما الآتي :

– حسب القواعد الجزائرية فإنه يجب تقديم الميزانية في شكل جدول تخطيطي، وهو جدول لا يسمح بعملية المقارنة مع الدورة السابقة، وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) فإنه لا يشير إلى نموذج العرض غير أنه يلزم بتقديم على الأقل فترة للمقارنة.[1]

– في المخطط المحاسبي الوطني (PCN) يتم تصنيف الأصول حسب درجة السيولة وفي الخصوم حسب درجة الاستحقاق، أما في النظام الجديد فيتم التصنيف حسب الجاري وغير جاري، فالأصول غير الجارية هي العناصر التي سيتم تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في أجل يتجاوز 12 شهر بينما الأصول الجارية هي التي يتم تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في 12 شهرا التالية لتاريخ الإقفال، وكذلك الخصوم الغير جارية هي الخصوم التي يتم إطفاؤها في أجل يتجاوز 12 شهر أما الخصوم الجارية فهي التي يتم إطفاؤها خلال 12 شهر التالية لتاريخ الإقفال؛

– حسب المخطط المحاسبي الوطني (PCN) تظهر في الميزانية أرصدة الحسابات التي تحصل عليها بتجميع الحسابات الفرعية إلى أن تصل إلى الحسابات الرئيسية بينما في النظام الجديد ستجد المؤسسة نفسها مضطرة لإعداد القوائم المالية بتوزيع بعض الحسابات بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية ونفس الشيء بالنسبة للخصوم؛

– المخطط المحاسبي الوطني (PCN) الحالي يتميز بالجمود بالنسبة للعناصر والبنود التي يجب أن تظهر فيه، بينما النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) يتميز بالديناميكية بحيث يمكن تكييف العناصر الظاهرة حسب المؤسسة المعنية وحسب حاجتها إلى المعلومات؛

– في النظام المحاسبي المالي يتم إضافة بعض العناصر المهمة في القوائم المالية مثلا الاستثمارات المحصل عليها بقرض إيجاري وحذف بعض العناصر غير المهمة مثل المصاريف الإعدادية .

[1] . محمد بوتين، **المحاسبة العامة في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص 47.

- **ثانياً– أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جدول حسابات النتائج.**

عندما يتم المقارنة بين جدول حسابات النتائج في كل من النظام المحاسبي المالي (SCF) والمخطط المحاسبي الوطني (PCN) نجد :

الجدول رقم (2–3) : حساب النتيجة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) والمخطط المحاسبي الوطني (PCN).

النظام المحاسبي المالي (SCF)	المخطط المحاسبي الوطني (PCN) لسنة 1975
تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها (جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة) وتصنف حسب وظيفتها (جدول حساب النتيجة حسب الوظيفة)، والنتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص بها كما في مخطط محاسبي وطني، بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة، وهذا المنظور المزدوج للنتائج يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية.	تصنف الأعباء والإيرادات في جدول حسابات النتائج، حسب طبيعتها فقط مع تسجيل النتائج في الصنف الثامن

المصدر: صلاح حواس، مرجع سابق، ص221.

– جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) [1]: تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها (حساب النتائج حسب الطبيعية) وتصنف حسب وظيفتها (حساب النتائج حسب الوظيفة) والنتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص كما في المخطط المحاسبي الوطني، بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة، وهذا المنظور المزدوج للنتائج يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية؛

– بعض النفقات والإيرادات والأرباح والخسائر لا تمر على صنف النفقات وصنف الإيرادات، بل تسجل مباشرة في الأموال الخاصة كزيادات أو نقصان ونتيجة الدورة تظهر في ح /12؛

– عناصر النتائج الأساسية هي عناصر الاستغلال، تضاف العناصر الإستثنائية على سبيل البيان في قائمة النتائج؛

– تحسب الضريبة على الأرباح وعلى أساس نتيجة الدورة وتصحح بعناصر الضرائب المؤجلة.

وانطلاقا من ذلك يمكن ذكر أهم الاختلافات الموجودة بين النظام المحاسبي المالي (SCF) والمخطط المحاسبي الوطني (PCN) كمايلي [2]:

– تعد قائمة جدول حساب النتيجة حسب النظام المحاسبي المالي وفق منظورين: المنظور التقليدي حسب **الطبيعة** كما هو عليه في (PCN) مع اختلاف مستويات المعالجة، أما المنظور حسب **الوظيفة** فمعناه التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية ويعتبر هذا المنظور

[1] صلاح حواس، مرجع سبق ذكره، ص221

[2] عمر الفاروق زرقون، **انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية والجبائية في المؤسسة**، دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار"ENSP". مذكرة ماستر،جامعة ورقلة، سبتمبر 2011، ص 128.

اختياريا وليس إجباري ويتطلب وضع نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة الذي كان شبه معدوم في النظام القديم (PCN).

– حسب النظام المحاسبي المالي فإن شكل جدول حسابات النتيجة يقدم معطيات عن الدورة السابقة يفرق جدول حساب النتيجة بين نتيجة العمليات والنتيجة المالية ويكون مرجع لبعض الأرصدة الوسيطية المعروفة على المستوى العالمي، بالإضافة أن النتيجة التي تظهر في جدول حساب النتيجة تعتبر مؤشر لأداء التسيير في المؤسسة بالرغم من إنها تحتوي على عمليات لها خصائص اجتماعية وتكاليف استثنائية.

- **ثالثاً– أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جدول تغيرات الأموال الخاصة.**

يعتبر جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة قائمة جديدة في النظام المحاسبي المالي الذي ينص على تقديم الأموال الخاصة في جدول من الملحقات ويتم إمداده لفترة زمنية واحدة. وذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (01)، حيث يَعتبر النظام المحاسبي المالي (SCF) أن رؤوس الأموال الخاصة هي فرق بين أصول وخصوم المؤسسة على عكس المخطط المحاسبي الوطني (PCN) الذي يعتبر رؤوس الأموال الخاصة جزء من الأصول.

فحسب نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) المعدل فإن الجدول خصص لتغيرات الأموال الخاصة الناتجة عن العمليات مع المساهمين وأن إظهار الإيرادات والأعباء المسجلة يعني النتيجة الشاملة وهذا الجدول غير مسموع به.[1]

المطلب الثاني: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على قواعد التقييم المحاسبي

تتكون قواعد التقييم وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) من :

- **أولاً– قواعد عامة للتقييم.**

تعتبر التكلفة التاريخية طريقة التقييم العامة المستعملة في النظام المحاسبي المالي الذي تقيم به العناصر المحاسبية، لكن في حالة توفر شروط معينة يمكن أن نستعمل الطرق الآتية :

– **القيمة النفعية (القيمة الحالية)** : وتعبر عن استحداث مجموع التدفقات المستقبلية المتوقعة في إطار النشاط العادي للمؤسسة ؛

– **القيمة السوقية (القيمة الحقيقية)** : هي المبـــلغ الذي يتم على أساسه مبـــادلة الاستثمار أو الوفـــاء بالتزام بين طرفين لهما المعلومات والرضا التام في ظروف المنافسة التـــامة ؛

– **قيمة الإنجاز** : القيمة التي يمكن الحصول عليها من بيع استثمار معين في حالة بيعه في ظروف عادية.

[1] . محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبية الدولية**، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص 85.

1- التكلفة التاريخية : تتكون التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات، عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع، والتخفيضات التجارية والتنزيلات،

وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الآتي :[1]

- بالنسبة إلى السلع المكتسبة بمقابل، تحتسب من كلفة الشراء ؛
- بالنسبة إلى السلع المستلمة كمساهمة عينية، تحتسب من قيمة الإسهام ؛
- بالنسبة للسلع المكتسبة مجانا، تحتسب من القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها ؛
- الأصول المكتسبة عن طريق التبديل تقيم بالقيمة المحاسبية للأصول المكتسبة ؛
- الأصول والمنتجات والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة تقيم بتكلفة الإنتاج ؛
- الاستخدامات المتحصل عليها بشكل مجاني، تقيم بالقيمة العادلة عند ضمها لاستخدامات المؤسسة أي في ذمتها.

كما على المؤسسة أن تظهر مؤشر يبين التدني في قيمة الأصل وعليه يتم تقدير النسبة الممكن تحصيلها، وعليه يتم حساب تدني قيمة الأصل هذه كما يلي:

تدني قيمة الأصل الممكن تحصيلها= القيمة المحاسبية الصافية – القيمة (الحالية) الممكن تحصيلها

وعليها أن تصرح بنقص في القيمة أو تخفيض من قيمة الأصل عند التسجيل، أي الأصول المادية تسجل بتكلفتها مطروح منها قيمة الإهتلاك المتراكم وقيمة التدني في الأصل.

2- القيمة الحالية (الممكن تحصيلها) : هي القيمة القصوى بين سعر البيع وقيمة المنفعة، حيث أن سعر البيع هو المبلغ الممكن تحصيله عند بيع أصل معين في إطار سوق منافسة، أما قيمة المنفعة فهي القيمة المستحدثة للتدفقات المستقبلية المنتظر حصولها عند استعمال هذا الأصل إلى نهاية مدة استعماله.

3- القيمة العادلة : توصلت العديد من الدراسات على المستوى الدولي إلى – نتيجة مفادها- أن القيمة العادلة تعتبر أفضل وسيلة لقياس الأدوات المالية، وان التغييرات في القيمة العادلة تمثل ربحًا أو خسارة، وللقيمة العادلة أثر على الاقتصاد الوطني حيث تعكس القيمة العادلة تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة، ذلك لأن القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية، في حين أن التكلفة التاريخية لا تعكس سوى الأوضاع الاقتصادية عند الاقتناء ولا تعكس التغييرات في القيمة العادلة إلا عند تحقيقها.[2]

---

[1] . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، القرار المؤرخ في 26 جويلية لسنة 2008، رقم 19 مارس2009.

[2] . صلاح حواس، مرجع سبق ذكره ، ص 113.

إن القيمة العادلة يجب أن تتحدد في ضوء عملية فعلية تتم لمبادلة أصل أو تسوية خصم وفق طرق المبادلة، بين أطراف لديها ما يكفي من المعلومات والقبول، كل ذلك يجب أن يكون في شروط المنافسة التامة.[1]

القيمة العادلة بما تحتويه من مفهوم واسع، تقوم على مجموعة من المقومات ويمكننا أن نحصرها في إحدى القيمتين:

1- قيمة يمكن مبادلة الأصل بها، و تمثل القيمة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأصل، في حين تتعدد طرق الحصول على الأصول ويمكن التعرف عليها باختصار فيما يلي:[2]

- الحصول على الأصل نقدا و تكون القيمة العادلة ما يدفع مقابل الحصول على الأصل من نقدية وشبه النقدية؛
- الحصول على الأصل مقابل أصول أخرى سواء كانت مماثلة أو غير مماثلة، وتكون القيمة العادلة للأصل الذي تم اقتناءه مساوية للقيمة العادلة للأصل المتنازل عنه؛
- إطفاء الالتزام مقابل إصدار أسهم أو أي حقوق ملكية أخرى، وتكون القيمة العادلة للالتزام هي القيمة السوقية للأسهم أو حقوق الملكية الأخرى المصدرة؛
- أن تكون عملية المبادلة تمت بناءا على إلزام المؤسسة، وتكون مصادر الإلزام متنوعة مثل الحاجة الاضطرارية للمؤسسة، وجود وكيل وحيد للأصل، وبذلك لا يوجد للمؤسسة خيار أمامها إلا إجراء العملية بغض النظر عن السعر الذي تتم به العملية.

2- قيمة سداد الالتزام، وتمثل القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل إطفاء الالتزام.

- **ثانياً- قواعد خاصة للتقييم.**

تتضمن القواعد الخاصة للتقييم المحاسبي ما يلي :

1- الأصول الثابتة المادية والمعنوية :

الأصول الثابتة المادية للمؤسسة هي أصول مادية موجهة للاستعمال في إنتاج السلع، أو توريد الخدمات، أو تأجيرها للغير أو استعمالها لأغراض إدارية خلال أكثر من دورة محاسبية.

[1] . يوسف حريزي، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2] . صلاح حواس **2008**، مرجع سبق ذكره، ص116.

الجدول رقم (2-4) : الأصول الثابتة المادية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) والمخطط الوطني (PCN).

النظام المحاسبي المالي (SCF)	المخطط المحاسبي الوطني
عندما يتم إعادة تقييم أصل ثابت مادي، فان كل فئات الأصول الثابتة المادية التي تكون ضمن هذا الأصل يجب إعادة تقييمها	يمكن للمؤسسات إجراء تسويات لقيمة الأصول الثابتة في إطار إعادة التقييم القانوني للأصول الثابتة المادية
تعتمد مدة وطرق الإهتلاك على العوامل الاقتصادية فقط	تتأثر مدة وطرق الإهتلاك غالبا بالاعتبارات الجبائية
يجب إعادة النظر دوريا في مدة وطرق الإهتلاك	إن إعادة النظر دوريا في مدة وطرق الإهتلاك غير مفروضة

المصدر : Samir MEROUANI, Op;Cit, P.129.

أما الأصول الثابتة المعنوية فهي أصول بدون وجود مادي (غير ملموسة)، موجهة لنفس الاستعمال، وكلاً من الأصول الثابتة المادية والمعنوية يكونا تحت مراقبة واستعمال المؤسسة.

الجدول رقم (2-5): الأصول الثابتة المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) والمخطط الوطني (PCN).

النظام المحاسبي المالي (SCF)	المخطط المحاسبي الوطني
تسجل شهرة المحل ضمن الأعباء	تدخل شهرة المحل ضمن القيم المعنوية
تسجل نفقات التطوير محاسبيا ضمن الأصول الثابتة	تعتبر كل نفقات البحث والتطوير كتكاليف
تسجل المصاريف التمهيدية كتكاليف	تسجل المصاريف التمهيدية محاسبيا في الاستثمارات، وقابلة للإهتلاك حسب PCN
يمكن لمدة الاهتلاك أن ترتفع حتى 20 سنة، وهذه القاعدة مطبقة على كافة الأصول الثابتة المعنوية	تحدد مدة الاهتلاك ب 5سنوات كحد أقصى، وهذه القاعدة مطبقة على المصاريف التمهيدية فقط
يجب إعادة النظر في مدة وطريقة الاهتلاك على الأقل مرة واحدة في السنة	لم تتوقع النصوص الجزائرية أي شيء فيما يخص إعادة النظر في مدة وطريقة الاهتلاك

المصدر : Samir MEROUANI, Op;Cit, P.127.

وتحسب تكلفة الأصول الثابتة كما يلي:[1]

- تقيم الأصول الثابتة بقيمتها المنسوبة إليها ويضاف إليها مجموع تكاليف الشراء، مصاريف التثبيت، الرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى واستثناء المصاريف العامة والمصاريف الإدارية؛

[1] . يوسف حريزي، المرجع السابق، ص49.

- إن التثبيتات المنتجة من طرف المؤسسة تتكون من تكلفة العتاد، اليد العاملة وأعباء الإنتاج الأخرى، يضاف إلى تكلفة الإنشاء أو الاقتناء تكلفة التفكيك أو تكلفة تحديد الموقع عند انقضاء مدة الإنتاج؛
- تدرج النفقات اللاحقة المتعلقة بالأصول الثابتة في الأعباء، وفي حالة ما إذا كانت تلك النفقات تزيد من القيمة المحاسبية للأصل فإنها تضاف إلى حساب الأصول الثابتة.

2- نفقات التنمية ونفقات البحث : تتشكل نفقات التنمية أو النفقات الناتجة عن مرحلة التنمية لمشروع داخلي أصول ثابتة معنوية في الحالات الآتية:

- إذا كانت هذه النفقات لها علاقة بالعمليات المستقبلية التي لها حظوظ جدية لتحقيق مردودية شاملة.
- إذا كانت للوحدة النية وتمتلك القدرة التقنية، المالية وغيرها لإنجاز العمليات المرتبطة بنفقات التنمية لاستعمالها أو بيعها.
- إذا كانت هذه النفقات يمكن تقييمها بصورة موثوق فيها.

كما و تشكل نفقات البحث أو النفقات الناتجة عن مرحلة البحث لمشروع داخلي أعباء يتم تسجيلها عندما تكون مستحقة، ولا يمكن إدراجها ضمن الأصول الثابتة.

3- المخزونات : طبقا لمبدأ الحيطة والحذر، تقيم المخزونات بأقل تكلفة، وقيمة الانجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفة الإتمام والتسويق.

تسجل خسارة قيمة المخزونات كعبء في حساب النتيجة عندما تكون تكلفة المخزون أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون، وعند خروجها من المخزن، تقيم المخزونات إما بطريقة ما دخل أولا خرج أولا (**FIFO**) وإما بطريقة بتكلفة الوسطية المرجحة للشراء أو الإنتاج.

الجدول رقم (2-6): المخزونات وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) والمخطط المحاسبي الوطني (PCN).

النظام المحاسبي المالي (SCF)	المخطط المحاسبي الوطني (PCN)
لا يمكن تقييم المخزونات إلا حسب طريقة FIFO أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة.	توجد 3 طرق لتقييم المخزونات: FIFO، LIFO والتكلفة الوسطية المرجحة.

المصدر: Samir MEROUANI, Op;Cit, P.131.

4- عقود الإيجار التمويلية : عقد الإيجار هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر، لمدة محددة عن حق استعمال أصل مالي مقابل دفعة واحدة أو دفعات عديدة.[1]

[1]. رابح يخلف، عبد الرزاق يخلف، **المعالجة المحاسبية لعقود الـتأجير التمويلي وفقا لنظام المحاسبي المالي (SCF)**، ملتقى دولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة البليدة، الجزائر، 13-15 أكتوبر2009.

وعقد الإيجار التمويلي هو عقد تحول بواسطته إلى المستعمل للأصل، المزايا والأخطار المرتبطة بملكيته بصفة شبه تامة، مع تحويل أو عدم تحويل الملكية في نهاية العقد.

وكل أصل يكون محل عقد إيجار تمويلي، يسجل محاسبيا عند تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ، مع احترام مبدأ تغليب الوضع الاقتصادي على الشكل القانوني كالآتي:

1- بالنسبة للمستأجر:

- يسجل الأصل المالي المستأجر في أصول الميزانية بقيمته العادلة أو بالقيمة الحالية للمدفوعات الدنيا مقتضى الإيجار إذا كانت هذه الأخيرة أقل ثمنا؛
- يسجل التزام دفع الإيجارات المستقبلية بنفس مبلغ الخصم المالي للميزانية.

2- بالنسبة للمؤجر:

- سجل في الأصل، ويتم عرضه كذمة مدينة بمقدار مساوي لصافي الاستثمار في عقد الإيجار (أو بالقيمة العادلة إذا كان المؤجر صانع أو موزع)؛
- تسجل الإيرادات خلال مدة العقد لدى المؤجر والمستأجر كليهما مع التمييز بين :

- الفوائد المالية المحددة على أساس صيغة تترجم عن نسبة مردودية دورية ثابتة للاستثمار الصافي.
- تسديد المستحقات الرئيسية.

الجدول رقم (2-7): عقود الإيجار وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) والمخطط المحاسبي الوطني (PCN).

النظام المحاسبي المالي (SCF)	المخطط المحاسبي الوطني (PCN)
تقدم الأصول المملوكة كإيجار تمويلي من طرف المستأجر وتكون حسب طبيعتها	حسب المخطط المحاسبي فانه لا يمكن لسلعة ما لأن تظهر في محاسبة التاجر إلا إذا كانت هذه السلعة ضمن ممتلكاته
تعتمد مدة وطرق الإهتلاك على العوامل الاقتصادية فقط	لا يوجد تسجيل محاسبي إذن لا يوجد عقد الإيجار التمويلي

المصدر: Samir MEROUANI, Op;Cit, P.129.

5- قروض و الخصوم المالية الأخرى : يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى أصلا حسب تكلفتها والتي تمثل القيمة العادلة للمقابل الصافي المستلم بعد خصم التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.

6- الإهتلاكات :

- يجب أن تعد الإهتلاكات وفق طريقة الإهتلاك الخطي المتناقص أو حسب الاستعمال التقني للأصل المعني (مخطط الإهتلاك)؛
- يكون التوزيع التنظيمي للمبلغ المهتلك لأصل معين حسب مدة الاستعمال المقدرة؛

- الأخذ بعين الاعتبار القيمة المتبقية الممكنة للأصل؛[1]
- يجب إعادة النظر في مدة الانتفاع وطريقة الإهتلاك دوريا، وفي حالة تغير التقديرات والتنبؤات السابقة، يجب أن يتم تسوية تخصيص قيمة الإهتلاك للدورة أو الدورات اللاحقة؛
- يفترض أن لا تتعدى مدة الانتفاع للأصول الثابتة المعنوية 20 سنة.

7- مؤونات الأعباء و الخسائر : مؤونة الأعباء هي خصم مالي يكون استحقاقه أو مبلغه غير مؤكد، وتسجل المؤونات محاسبيا عندما :

- تكون للوحدة التزام حالي قانوني أو ضمني (ناتج عن حدث ماضي) ؛
- يكون من المحتمل خروج موارد تعتبر ضرورية لتسديد هذا الالتزام ؛
- يمكن تقدير مبلغ الالتزام بصفة موثوق فيها.

الجدول رقم (2-8): المؤونات وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) والمخطط المحاسبي الوطني (PCN).

النظام المحاسبي المالي (SCF)	المخطط المحاسبي الوطني (PCN)
دائما ما تعكس الميزانية الوضعية المالية للمؤسسة عند نهاية الدورة، ولا تعكس الوضعية المالية المستقبلية المتوقعة، وبالتالي لا يمكن تشكيل مؤونة لتكاليف مستقبلية منتظرة كأعمال الإصلاح والصيانة الكبرى الواجبة من طرف المخطط المحاسبي الوطني.	يسمح التنظيم الجزائري بتكوين مؤونات لأعمال الإصلاح والصيانة الكبرى، ولكن حسب النظام المحاسبي المالي يجب حذفها.

المصدر: Samir MEROUANI, Op;Cit, P.134.

8- الإعانات : تسجل الإعانات المالية في باب الإيرادات في حساب النتيجة التي هي مخصصة لتغطية تكاليف دورة أو عدة دورات، مثلما هي بالنسبة للتكاليف المتعلقة بها، والإعانات المالية المتعلقة بالأصول القابلة للإهتلاك تسجل في الإيرادات حسب أقساط الإهتلاك المحسوب.

9- الأصول الثابتة المالية (غير الجارية) : الأصول الثابتة المالية هي جميع الأصول المالية ماعدا القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية، وتتكون الأصول المالية غير الجارية من العناصر الآتية [2] :

- سندات المساهمة والحقوق المرتبطة بها.
- سندات المحافظ الاستثمارية طويلة ومتوسطة الاستحقاق، وذات المردودية المعتبرة.

[1]. جمال عمورة، **الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)**، ملتقى دولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة البليدة، 13-15 أكتوبر2009.

[2]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 74، بتاريخ 25 نوفمبر2007، القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

– سندات ثابتة أخرى الممثلة لرأس مال أو لتوظيفات طويلة الأجل وكذا لقيم التوظيفات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

– القروض والحقوق التي تملكها المؤسسة وليست لها نية في بيعها في المدى القصير: حقوق الزبائن، حقوق الاستغلال التي مدتها أكثر من 12 شهر وكذا الديون الممتدة على أكثر من سنة تقسم على جزئين.

10– تقييم الأعباء و النواتج المالية : تأخذ في الحسبان الأعباء والنواتج المالية تبعا لانقضاء الزمن، وترتبط بالسنة المالية التي تترتب خلالها الفوائد، والعمليات التي تم من خلالها حصول أو منح تأجيل للدفع بشروط تقل عن شروط السوق، تسجل محاسبيا بقيمتها العادلة بعد خصم الناتج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل.

في حين أن الفرق بين القيمة الاسمية للمقابل القيمة العادلة للعملية التي تناسب التكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح، يسجل محاسبيا كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكإيرادات مالية في حسابات البائع.

11– الضرائب المؤجلة : فرض الضرائب المؤجلة هي طريقة محاسبية تتمثل في تسجيل عبئ الضريبة، كأعباء على النتيجة المنسوبة لعمليات الدورة فقط.

الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة على الأرباح القابلة للدفع (ضرائب مؤجلة على الأصل) أو قابلة للاسترداد (ضرائب مؤجلة على الخصوم) خلال دورات مستقبلية.

وتسجل في الميزانية وفي حساب النتيجة الضرائب المؤجلة الناتجة عن :

- الفارق الزمني بين الإثبات المحاسبي لإيراد أو تكلفة ما، وأخذها بعين الاعتبار في النتيجة الجبائية لدورة قادمة في مستقبل متوقع.
- العجز الجبائي أو القرض الضريبي قابل للتأجيل، إذا كان منسوبا إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في المستقبل المتوقع.
- عمليات التعديل، الحذف وإعادة المعالجة التي تمت في إطار إعداد القوائم المالية المجمعة.

تم التطرق في النظام المحاسبي المالي إلى الضرائب المؤجلة و هذا ما يعني أن الجزائر تبنت المعيار المحاسبي الدولي رقم (12)، الذي يتناول ضرائب الدخل.

12– عمليات خاصة أخرى : توجد عمليات خاصة أخرى عالجها مشروع النظام المحاسبي المالي نذكر منها العمليات المنجزة بصورة مشتركة أو لحساب الأطراف الأخرى.

الجدول رقم (2-9): بعض العناصر الأخرى وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) والمخطط الوطني (PCN).

البيان	المخطط المحاسبي الوطني (PCN)	النظام المحاسبي المالي (SCF)
القوائم المالية	الميزانية، جدول حسابات النتائج، جداول ملحقة	الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، جداول ملحقة
تقييم العناصر المقيدة في الحسابات	التكلفة التاريخية	التكلفة التاريخية وبالاستناد إلى: - القيمة الحقيقية؛ - قيمة الإنجاز؛ - القيمة العادلة.
عقود الإيجار	لا تسجل في عناصر الميزانية	يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية، وكذلك التزامات دفع الإيجارات المستقبلية في حسابات خصوم الميزانية.
تكاليف البحث والتطوير	تسجل ضمن عناصر الأصول	تسجل تكاليف التطوير ضمن عناصر الأصول بينما تسجل تكاليف البحث في حساب الأعباء لأنها لا تقدم منافع اقتصادية مستقبلية.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 19، الصادرة في 25 مارس 2009، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

ويمكن تلخيص أهم التغيرات فيما يلي :

- تبني النظام المحاسبي المالي الجديد لمعايير المحاسبة الدولية ؛

- بالنسبة للنظام المحاسبي المالي نجد تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني بينما في المخطط المحاسبي الوطني نجد تغليب الجانب القانوني والإداري على الواقع الاقتصادي ؛

- اعتماد النظام المحاسبي المالي على القيمة العادلة في تقييم الأصول أي مراعاة سعر السوق، وبالتالي ضرورة إعادة تقييم بعض أصول المؤسسة كل سنة ؛

- إضافة قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة ؛

- يوجد عدة تغيرات على مستوى مدونة الحسابات حيث أصبحت هذه الأخيرة مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي.

المطلب الثالث: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القواعد الجبائية

إن النظام المحاسبي المالي (SCF) يفرض استقلالية القانون المحاسبي بالنسبة للقانون الجبائي، والذي ينتج عنه حتما الفصل بين المحاسبة والجباية عكس النظام المحاسبي السابق الذي كان مقيدا بإدماج القواعد الجبائية.[1]

الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) من شأنه أن يؤدي إلى تغيير بعض القواعد المحاسبية، التي تمس بشكل مباشر عناصر تحديد الضريبة على أرباح الشركات و يتطلب ذلك ضرورة تكييف القواعد الجبائية مع الواقع المحاسبي الجديد، وضرورة إعداد جدول التوفيق أو الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية.

فحسب النظام المحاسبي المالي (SCF) فإنه يجب على المؤسسات الاقتصادية أن توفر في قوائمها المالية وبالضبط في الملاحق معلومات تخص المقاربة بين كل من النتيجة المحاسبية، العبء الضريبي الظاهر في جدول حساب النتيجة، والعبء الضريبي الناتج عن تطبيق المعدل الضريبي الفعلي، وهذا يستلزم من المؤسسات إعداد جدول الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، أي النتيجة التي تشكل القاعدة لحساب الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

والعناصر التي يكون الاختلاف في تقييمها في تحديد النتيجة بين قواعد النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) والقواعد الجبائية الجزائرية ترتكز عموما في النقاط التالية :[2]

- القواعد والتقنيات الجديدة للإهتلاك، والخسائر في القيمة، هذه الأخيرة تعتبر عنصرا جديدا على النظام الجبائي الجزائري ؛
- التسجيل المحاسبي لعمليات الإيجار التمويلي ؛
- تقنيات تحويل الديون والحقوق بالعملة الأجنبية للمؤسسات الجزائرية والأجنبية ؛
- تقييم بعض الأصول و الخصوم على أساس القيمة العادلة في تاريخ الحيازة ؛
- المعالجة المحاسبية للضرائب، وخاصة الضرائب المؤجلة مع إمكانية وجود فارق زمني بين تاريخ أخذها بعين الاعتبار محاسبيا وتاريخ أخذ نفس العبء في تحديد النتيجة الجبائية ؛
- تغير الطرق المحاسبية و تصحيح الأخطاء، والتي يظهر أثرها مباشرة على مستوى الأموال الخاصة دون التسجيل في جدول حسابات النتائج ؛
- فوائض القيم طويلة الأجل و نواتج التنازل عن الاستثمارات أو عمليات استثنائية أخرى ؛

---

[1] . عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد:06، ديوان المطبوعات الجامعية، مخبر اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص299.

[2] . علي عزوز، محمد متناوي، **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير محاسبة دولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي17-18 جانفي 2010.

- الأعباء و النواتج التي تدخل ضمن النتيجة المحاسبية لكن من الناحية الجبائية يمكن أن لا تؤخذ بعين الاعتبار، مثل الأعباء التي تعتبر من الكماليات و غير المبررة من وجهة نظر الإدارة الضريبية، ونواتج الفروع من توزيعات أرباح الأسهم المقبوضة، وأعباء ونواتج مرتبطة بالعمليات التي تتم من الفروع أو مؤسسات مشتركة؛
- العمليات غير المسجلة محاسبيا في النتيجة المحاسبية والتي تؤخذ بعين الاعتبار في النتيجة الجبائية.

ويمكن توضيح أهم الفروقات بين المخطط المحاسبي الوطني (PCN) والنظام المحاسبي المالي (SCF) في إطار الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية فيما يلي :

أولا– على مستوى الضرائب على أرباح الشركات.

كانت سابقا تسدد الضريبة على أرباح الشركات (**IBS**) كضريبة مستحقة، حيث اعتبرها المخطط المحاسبي الوطني (PCN) بمثابة توزيع على الأرباح، أي اعتبر الدولة كشريك له حق، وهذا ما يبرر تسجيلها في حسابات النتائج وعدم تسجيلها في حسابات الأعباء، ولكن وجهت لهذا المفهوم أو الطريقة عدة إنتقادات أهمها ما يلي :

- أنها لا تعتبر توزيعا للأرباح ذلك لان الدولة لا تعد شريكا لذلك يجب تسجيل الضريبة حسب طبيعتها وإدراجها كعبء ؛
- أنها تناقض مبدأ استقلالية الدورات وذلك في حالة ظهور فروقات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية لا تسجل ضمن الدورة التي حققت فيها وإنما تسدد في الدورات اللاحقة وهذا ما يناقض المبدأ باعتبار أنه يتم تسجيل الأعباء والإيرادات في الدورة التي تخصها أو العكس ؛
- كذلك فهي تعارض مبدأ الحيطة والحذر لأنه إذا كانت نتيجة جبائية أقل من النتيجة المحاسبية فهذا يعني أنه تم الأخذ بعين الاعتبار أعباء لا تخص الدورة وإهمال نواتج تلك الدورة وهذا يؤدي إلى تقليص الضريبة ؛
- وكذلك تؤثر الضريبة على أرباح الشركات (**IBS**) في قيمة الأصول الصافية ولا تؤثر على الأعباء ذلك حسب طبيعتها، ففي حالة عدم استثمار فوائض القيم وإعادة إخضاعها للضريبة على أرباح الشركات فهذا يؤثر على قيمة الأصول ذلك كون الضريبة دخلت ضمن الاحتياطات، وتتحمل أعباء دورات لا تخصها مما يؤدي إلى رفع العبء الضريبي للدورات تلك التي تتعلق بها الأعباء.

وهذا ما يبين أن التقييد المحاسبي للضريبة المستحقة تعتريها بعض النقائص لذلك جاء النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة حيث بقيت الضريبة المستحقة وأضيفت لها كل من ضرائب الأصول والخصوم المؤجلة.

فلقد جاءت هذه الطريقة لما تحتويه من امتيازات والتي تتمثل في :

- طريقة الضرائب المؤجلة هي تطبيق مبدأ محاسبة الالتزام التي اعتمادها النظام المحاسبي المالي (SCF) على عكس طريقة الضريبة المستحقة.
- كذلك تحترم مبدأ تحمل كل دورة لأعبائها وإيراداتها ؛
- توفر المعلومات حول الضرائب المؤجلة حيث تساعد المؤسسة على بناء استراتجياتها الجبائية ؛
- يؤدي التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة بأن تكون النتيجة الصافية للدورة مخفضة مقارنة بالضريبة المستحقة وهذا ما يؤدي إلى تخفيض الأرباح الموزعة بمقدار الضريبة المؤجلة، وهذا يسمح للمؤسسة بالحصول على مصدر تمويل مؤقت يدوم إلى غاية الدفع النهائي للضريبة المؤجلة.

ثانيا– على مستوى الإهتلاكات الخاصة بقرض الإيجار.

ويتجلى أهم فرق في الإهتلاكات بين المخطط المحاسبي الوطني (PCN) والنظام المحاسبي المالي (SCF) بالضبط في القرض الإيجاري وذلك تطبيقا لمبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي والمالي على الشكل القانوني (المعار المحاسبي الدولي رقم : 18، ذلك أنه سابقا في المخطط المحاسبي الوطني (PCN) كان يغلب الشكل القانوني أي أنه يسجل كاستثمار ويعتبر أصل في المؤسسة بموجب عقد ملكيته لذلك فهو يعتبر أصل أي أنه مملوك للمؤسسة، وعليه تحسب له أقساط الإهتلاك ويتم خصمها من النتيجة الجبائية باعتبارها أعباء قابلة للخصم، مما يؤدي إلى انخفاض مقدار الضريبة أما حاليا وحسب النظام المحاسبي المالي (SCF) وتطبيقا لمبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي والمالي فأصبح القرض ألإيجاري يسجل عند المستأجر وتحسب له أقساط الإهتلاك وتكون كأعباء قابلة للخصم من النتيجة الجبائية، ذلك انه سابقا حسب المخطط المحاسبي الوطني (PCN) كان يسجل قسط الإهتلاك عند المؤجر فقط ولا يسجل عند المستأجر، أما حاليا حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) فأصبح يسجل قسط الإهتلاك عند المستأجر ويقبل خصمه، ويكون تسجيله المحاسبي عبر ثلاث (03) مراحل كالأتي:

أولا: مرحلة دخول الملك تحت مراقبة المستأجر				
ح/215		ح/ الاستثمار المعني		
	ح/167	ح/ ديون مترتبة على عقد الإيجار		
ثانيا: مرحلة تسديد أقساط الإيجار (الأتاوى)				
ح/167		ح/ ديون مترتبة على عقد الإيجار		
ح/661		ح/ أعباء الفوائد		
	ح/53 أو 512	ح/ النقديات		
ثالثا: مرحلة تسجيل الاهتلاكات، ويسجل مثل بقية الأصول الثابتة				
ح/681		ح/ مخصصات إهتلاك		
	ح/281	ح/ إهتلاك الأصول		

وجاء ذلك صراحة في نص المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في الفقرة 03 أنه: " في إطار عقد القرض ألإيجاري يتم حساب الإهتلاك على أساس مرحلة تساوي مدة عقد القرض ألإيجاري".

ثالثا– على مستوى خسائر القيم (خسائر قيم الأصول الثابتة).

لم يكن موجودا هذا الحساب في الأصول الثابتة ولكنه جاء ليحل محل (ح/**49**) مؤونة تدني قيم الحقوق، بأخذ جزء من هذا النوع من المؤونات والذي يخص جزء مؤونة الأسهم والسندات لتصبح في (ح/**29**) خسائر القيم للأصول الثابتة، وتكون كأعباء قابلة للخصم، تخفض مبلغ الضريبة وتتم معاملتها مثل معاملة المؤونات من حيث الخصم، الإلغاء، التبرير وعدمه.

رابعا– على مستوى التغيير في المخزون.

كان يسجل سابقا في المخطط المحاسبي الوطني (PCN) قيمة الفرق بين القيمة التحصيلية وقيمة الشراء، أما حاليا في النظام المحاسبي المالي (SCF) فأصبح يدرج التغيير في المخزون في (ح/**603**) بحيث يتضمن هذا الحساب مبالغ النقص التي يتأثر بها المخزون، ويتمثل أحيانا هذا النقص في خسارة الوزن بسبب التخزين مثلا أو عملية خروج السلع النصف المصنعة لاستكمال تصنيعها أو السلع التامة الصنع عند خروجها للبيع، ويخصم هذا التغيير في المخزون باعتباره عبء يخفض مقدار الضريبة.

خامسا– على مستوى النتيجة الإجمالية والنتيجة العادية للاستغلال.

حيث كان سابقا يتم حساب مقدار الضريبة على مجمل النتيجة الإجمالية أي بما فيها نتيجة الإستغلال ونتيجة خارج الاستغلال حسب المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، أما في النظام المحاسبي المالي (SCF) فقد أصبحت الضريبة على أرباح الشركات (**IBS**) تحسب على أساس النتيجة العادية (أي تستبعد النتيجة الاستثنائية)، ثم بعد طرح مبلغ الضريبة تضاف النتيجة الاستثنائية إلى نتيجة صافية في حساب (ح/**12**) حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) بدلا من حساب (ح/**88**) في النظام السابق.

أهم التعديلات التي جاء بها قانون المالية 2010 :

المادة 08 : التي تعدل وتتمم أحكام المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة حيث تم :

– تسجل الأملاك المقتناة بصورة مجانية في الأصول بالنسبة لقيمتها النقدية. غير أن قاعدة حساب الأقساط السنوية للاهتلاك المالي القابلة للخصم تحدد فيما يخص السيارات السياحية بقيمة شراء موحدة قدرها 1.000.000دج. حيث رفعت قيمة الشراء للسيارات من 800.000 إلى 1.000.000 .كما أن سقف 1.000.000 دج لا يطبق إذا كانت السيارات السياحية تشكل الأداة الرئيسية لنشاط المؤسسة.

يتم حساب قاعدة الاهتلاك المالي للتثبيتات التي تمنح الحق في خصم الرسم على القيمة المضافة والتي تستعمل في نشاط خاضع للرسم على القيمة المضافة، على أساس سعر الشراء أو سعر التكلفة دون الرسم على القيمة المضافة.

أما قاعدة الاهتلاك المالي للتثبيتات المخصصة لنشاط غير خاضع للرسم على القيمة المضافة فيتم حسابها مع إدراج الرسم على القيمة المضافة. ويحسب الاهتلاك المالي للتثبيتات حسب النظام الخطي. غير أنه بإمكان المكلفين بالضريبة أن يطبقوا الاهتلاك التنازلي أو الاهتلاك التصاعدي. وفي إطار عقد القرض الإيجاري، يتم حساب الاهتلاك على أساس مرحلة تساوي مدة عقد القرض الإيجاري.

– منع تجمع وتراكم الأرصدة الموجهة لمجابهة الأخطار الخاصة المتصلة بعمليات القرض المتوسطة أو الطويلة المدة مع الأشكال الأخرى من الأرصدة.

المادة 9 : تتمم أحكام المادة 144 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كما يلي :

– تدخل إعانات الاستغلال والموازنة المحصلة ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية لتحصيلها.

المادة 10 : تعدل وتتمم أحكام المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كمايلي :

في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما، فإن العجز الزائد ينقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز. حيث في هذه المادة تم تخفيض عدد السنوات من 05 سنوات إلى 04 سنوات.

المطلب الثالث : انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل والتشخيص المالي

1– التحليل المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي :

إن الشيء الجديد والمميز في النظام المحاسبي المالي هو التسمية (النظام المحاسبي المالي ،المحاسبة المالية) فبدلا من تسمية المخطط المحاسبي المحدودة؛ فالتسمية ذات دلالة مهمة حيث أن المعايير المحاسبة الجديدة والاتجاه المحاسبي الدولي الحديث مرتبطة بالجانب المالي للمؤسسات أكثر من الجانب المحاسبي، حيث أن كل عنصر يطلب تسجيله بالقيمة الحقيقية ويتم استبعاد القيمة المحاسبية المعمول بها سابقاً واهتمامه بالتحليل المالي.[1]

كذلك تضمن النظام المحاسبي المالي نماذج لقائمة الميزانية في شكلها الحديث الذي يتفق مع متطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة الدولية، حيث يعتبر تحديد وتصنيف الأصول والخصوم – إلى عناصر متداولة (جارية) وغير متداولة – من العناصر الهامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للمؤسسة، ويطلق اصطلاحاً على الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة " صافي الصول المتداولة " أو " رأس المال العامل ".[2]

ويتم تبويب وتصنيف الأصول و الالتزامات إلى أصول متداولة وغير متداولة بتحديد أصول والتزامات المؤسسة التي تدور بصفة مستمرة في إطار الدورة التشغيل العادية .

---

[1] عريف عبد الرزاق،يحياوي مفيد،**أثر IAS/IFRS على التحليل المالي**،الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولة،يومي 17-18 جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي، ص 03.

[2] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، دار الوراق، الأردن، 2004.

إن تبني معايير IFRS يحمل تغييرات بالنسبة للتحليل المالي متمثلة في ظهور معلومات غنية في الميزانية، فكيفية وضع الأصول والخصوم في جزأين أحدهما جاري والأخر غير جاري، سيبين تفاصيل كثيرة لم تكن معروفة في الشكل القديم للميزانية.

2- عملية التحليل في المؤسسة بالنسبة لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS :

ستسهل معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS عملية التحليل للأسباب الآتية [1] :

- ستكون صورة أوضح و أدق عن الإستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة .
- هناك تحسن في كيفية الأخذ بعين الاعتبار للأصول؛ ففي إطار المعاير IAS36 فإن تحديد قيمة الأصول تتم على الأقل مرة سنويا، مما يقلل من خطر التقييم الزائد للأصول.
- يقدر المعيار 16 بأنه يمكن للمؤسسة إعادة تقييم (immobilisation corporelle) الأموال المنقولة سنويا بقيمتها السوقية.
- بالنسبة لجدول حسابات النتائج لن يصبح التحليل بواسطة الحسابات الوسيطة ممكنا لأن الأعباء تكون في غالب الأحيان مجمعة حسب الوظائف.
- معايير IFRS لا تحدد أي نتيجة وسيطة معيارية ولا تعترف بالنتيجة الاستثنائية.
- هناك انتقالا إلزاميا إلى جدول تدفقات الخزينة، فالنتائج والأعباء التي تكون بدون مقابل نقدي يتم حذفها أثناء حساب الهامش الخام للتمويل الذاتي مما يسهل تقييم السيولة، وبالتالي يتم الانتقال من تحليل مفصل للهوامش إلى تحليل شامل لتدفق الخزينة الناتج عن النشاط.
- الملاحظ هو أهمية الميزانية مقارنة بجدول حسابات النتائج ثم أهمية جدول تدفقات الخزينة مقارنة بالميزانية.

منهجية التحليل [2]: تعتمد على تحليل القوائم المالية المعد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية دون إعادة تعديلها لأن عناصر القوائم المالية تظهر بالقيمة العادلة، وتحليل العوامل المحيطة بالمؤسسة، هذه العوامل تتوقف على خبرة المستثمرين ،في السوق، المنافسة، الأسعار، وتأثيرها على المؤسسة ومن ثم على القيمة الحقيقية للأسهم، والعوامل المرتبطة بالأرباح المحققة والمتوقعة.

تعتمد منهجية التحليل المالي على التحليل الأفقي والعمودي للميزانية لمعرفة التغير الكمي والأفقي، والأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر المالية، بغية تحليل النتائج لمعرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومن ثم التوصية النهائية لاتخاذ القرار .

تحليل القوائم المالية : يتم تحليل وتفسير القوائم المالية لأغراض الحكم على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها والتوازن المفترض أن تحققه الإدارة بين مصادر الأموال وأوجه استخدام تلك الأموال المتاحة.

---

[1] عريف عبد الرزاق،يحياوي مفيد، المرجع السابق، ص 03.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية**، ج1، الشركة الجزائرية بوداوود، الجزائر، 2008، ص 190

إن عملية قراءة وتفسير القوائم المالية تتطلب نوعاً خاصاً من الإدراك والوعي المحاسبي حول المبادئ والفروض والقواعد المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك القوائم المالية.

ويعتبر تحليل وتفسير وفهم محتوى القوائم المالية بهدف استخدامها في المجالات التي تهم مستخدميها سواء كان ذلك لأغراض الاستثمار، أو من وجهة نظر إدارة المؤسسة عند تقييم الأداء بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى،وفي ظل ظروف اقتصادية معينة.

أولاً : أدوات وأساليب التحليل المالي الحديث [1]:

1- أساليب التحليل المالي :

هناك أدوات عديدة تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية، وتفاوت هاته الأدوات فيما بينها إنما يعكس تفاوتاً في درجة التحليل المطلوبة، وكذلك تفاوتاً في مجالات استخدام نتائج التحليل، بالإضافة إلى تفاوت احتياجات مستخدمي القوائم المالية وأهداف المحلل المالي،والآتي مجموعة من أدوات والطرق الأساسية في تحليل القوائم المالية :

1-1 التحليل الأفقي/التاريخي (التحليل الديناميكي) : تسمى هذه الطريقة بالتحليل التاريخي لأنه يعني تطور أو تدهور أداء المؤسسة عبر الزمن، فمثلاً إذا كانت الأرباح تزداد مع الزمن فهذا مؤشر جيد والعكس صحيح ؛ يرتكز هذا التحليل على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيرات التي تطر على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ويتم ذلك بمقارنة عناصر الميزانية في لحظة معينة بعناصر لذات الميزانية في لحظة أخرى، فالتحليل الديناميكي يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات المتعلقة بعناصر الميزانية لدورة معينة ولجدول حسابات النتائج .

كما ويهتم التحليل الأفقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية لأخرى، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة تحليل التغيرات، ويساعد التحليل الأفقي في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية.

1-2 التحليل العمودي/المطلق (التحليل الساكن) : يسمى التحليل المطلق أو الرأسي لأنه يهتم بتقييم أداء المؤسسة في الوقت الحالي ،كما يطلق على هذا النوع من التحليل بالتوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية ويهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل من عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية.

[1] شعيب شنوف، المرجع السابق، ص 191.

يرتكز هذا التحليل على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها وأجزائها في شكل نسب ذات دلالة يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للمؤسسة، وتتمثل هذه الأدوات في رأس المال العامل والمؤشرات المالية.

2- التحليل باستخدام المؤشرات المالية :

2-1 مفهوم التحليل باستخدام المؤشرات المالية :يعتبر التحليل باستخدام النسب المالية من أهم وسائل وأدوات التحليل للقوائم المالية ، فهو يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم من نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثلا الميزانية، قائمة الدخل وجدول التدفقات النقدية ؛وهناك مجالات عديدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية ومن بين هذه النسب:نسبة السيولة، نسبة الربحية، نسبة الكفاءة (تحليل الربحية)،نسب الرافعة المالية (تحليل الهيكل التمويلي)، والهدف من استخراج هذه النسب المالية يحدده المحلل المالي وفقاً للأهداف والأغراض المسطرة.

2-2 النسب المالية :

2-2-1 قراءة وتفسير النسب المالية : لا توجد نسب نموذجية لكل المؤسسات أي أنه لا توجد مؤشرات نمطية يمكن استخدامها كمعايير للحكم على جودة أو ضعف النسبة، ولكن يتم استخدام مؤشرات للمؤسسات الناجحة في القطاع الذي تعمل به المؤسسة عن نفس الفترة ويتم استخدامه للحكم على النسبة، كما يتم استخدام تلك النسبة لنفس المؤسسة عن فترات سابقة لمتابعة تطور النسبة بالسلب أو الايجاب.كما يجب المقارنة بالأهداف المحددة سابقاً لتحديد مناطق الضعف وتحديد أسباب عدم تحقيق بعض الأهداف.

2-2-2 كيفية اختيار النسب المالية الأكثر دلالة : إن حسن اختيار النسب المالية يؤثر مباشرة على النتيجة التي يتوصل إليها المحلل المالي كما يجب تحليل الأرقام والنسب حسب الأهداف الموضوعة من طرف المحلل المالي، وعند استخدام نسب مالية من موقع ما ومقارنتها بنسب مالية من مصدر آخر.

انعكاسات معايير IFRS على مؤشرات التحليل المالي : توفِر قائمة التدفقات النقدية مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة عن طريق ربط بيانات حساب النتائج وبيانات التدفقات النقدية،ويمكن أن نستعرض مجموعة من المؤشرات هي :

-المؤشرات المستنبطة من قائمة التدفقات النقدية : يمكن استنتاج مجموعة من المؤشرات التي تساعدنا في عملية التقييم وذلك اعتمادنا على قائمة التدفقات النقدية ونعرض في الآتي مجموعة من المؤشرات :

مقاييس جودة الربحية :

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية÷متطلبات النقديةالأولية (قصيرة الأجل)

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (قصيرة الأجل)÷ صافي الدخل

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

نسبة التدفق النقدي =جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية÷صافي المبيعات.

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية وعموما تهدف المؤشرات الثلاثة إلى تحديد مدى ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية.

مقاييس جودة السيولة :

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية÷جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

توضح هذه النسبة مدى استطاعة المؤسسة لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو ببواسطة أدوات الملكية.

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية : وتقاس هذه النسبة انطلاقا من العلاقة الآتية :

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية÷الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير (قصيرة الأجل).

ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة في إنتاج النقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

نسبة الفائدة المدفوعة وتحسب انطلاقا من العلاقة الآتية :

نسبة الفائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة÷صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تدل النسبة الأخيرة على تسديد الفوائد اعتمادا على نقدية الأنشطة التشغيلية وأي ارتفاع لهذه النسبة يؤشر إلى مشاكل في ندرة السيولة.

فوائد التحليل المالي بواسطة جدول تدفقات الخزينة:

- يسمح التحليل المالي بواسطة جدول التدفقات بالآتي :
- تقييم تدفق الخزينة التشغيلي الشيء الذي يسمح بقياس الخزينة الناتجة من النشاط، حيث نعلم أن بقاء واستمرارية المؤسسة هو مربوط بقدرتها على توليد ويجاد فائض في الخزينة من نشاطها؛
- تقييم المجهود المبذول في الاستثمار أثناء فترة التحليل، بحيث تظهر مدى دورية نفقات الاستثمار أو أنها موسمية ؛
- إمكانية مقارنتها بالعقارات في بداية السنة لقياس درجة تجديدها ؛
- أهمية التنازلات مقارنة بتدفقات الاستثمار...ألخ ؛

- تقييم مردودية الاستثمارات، حيث الاستثمار المهم هو ذلك الاستثمار الذي يقدم في حياته فائضا في الخزينة يتجاوز الإنفاق المبدئي ؛
- من جانب التمويل، فيتم البحث فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل ؛
- مراقبة عملية تحصيل المؤسسة لحقوقها وذلك لان أي تأخير سوف يؤدي إلى اختلال في توازن الخزينة ؛
- التفاوض مع الموردين لتمديد أجال الدفع حتى يزداد هامش الأمان ؛
- التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي لا يختلف بشكل كبير عن المخطط المحاسبي لكن التحليل المالي أصبح مهم عند تطبيق النظام المحاسبي المالي،والقوائم المالية المعدة حسب هذا الأخير تخدم بشكل جيد وكبير التحليل المالي في المؤسسة.

لكن الأمر يستدعي استقطاب القدرات والكفاءات المهنية، فالكثير من المؤسسات يرجع نجاحها أساسا إلى ما تملكه من مهارات وقدرات بشرية، وخاصة المؤهلة في الجانب المالي والمحاسبي، إضافة إلى إنشاء واعتماد مصلحة تسهر على التقدير والتحليل المالي على مستوى المديرية المالية في المؤسسات و القيام بدورات تدريبية للإطارات لرفع مستواهم العلمي والعملي.

خلاصة

بعد دراسة واقع تطبيق النظام المحاسبي في الجزائر تبين أن :

القوانين الصادرة في شكل نظام محاسبي مالي غير مضبوطة من ناحية الاصدار حيث نجد أن هناك تأخير في الاصدار فالتأخر بين قانون ثم مرسوم يشرح هذا القانون ويفسر المراسيم السابقة يسبب العديد من المشاكل والصعوبات واستفسارات سواء على مستوى المؤسسات الاقتصادية أو غيرها بما في ذلك البيئة المحاسبية ككل ؛ والتعليمة التي حددت إجراءات أول إنتقال من المخطط إلى النظام كانت لها الفضل في تحديد منهجية – وإن كانت المنهجية فقط في إجراءات الانتقال وكانت معقدة – لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

كما حاولنا في المبحث الأول أن نحدد مستجدات النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني لمتابعة الاستحداثات في المؤسسة ومن ثم الوقوف على المشاكل المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي و لم تتوفر في المخطط المحاسبي الوطني حيث أن هناك الكثير من الاستحداثات التي ستأثر على المؤسسة كالقرض الايجاري ، الضريبة المؤجلة ، تقييم الاستثمارات والمخزونات والتخفيضات، الأهمية الكبيرة للمعلومات وجودتها ، ومحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بعض المبادئ المحاسبية ،وبالتالي إلتماس تقريب الممارسات المحاسبية المحلية إلى الممارسات الدولية.

وعند تحليلنا للبيئة المحاسبية الجزائرية وجدنا أنها غير مهيأة بعد لإستعاب النظام المحاسبي المالي لأن المشكل لا يكمن في تطبيق النظام المحاسبي المالي وإنما في مدى امكانيات البيئة الجزائرية ، فلا تتوفر بالشكل الكافي على بعض المتطلبات الضرورية لنجاح التطبيق.

انعكس وينعكس النظام المحاسبي المالي على العديد من العناصر سواء المتعلقة بالمحيط المحاسبي (القانون التجاري ،الضريبي، مهنة المحاسبة) أو المتعلقة بالجانب المحاسبي للمؤسسة (التقييم والتحليل المالي ، المعلومة المالية)،حيث أن هذه العناصر مازالت تتكيف والنظام المحاسبي المالي التي لم تتكيف بعد.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة

- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
- مراحل إعداد الاستبيان
- معالجة وتحليل نتائج الاستبيان

تمهيد

قامت الجهة المخول لها إصدار النظام بإصداره في شكل قوانين ومراسيم وهذا من سنة 2007 إلى 2010 وتم تحديد سنة 2010 كأول سنة لتطبيق النظام ، وذلك بوضع الإجراءات المنهجية للتطبيق الأولي للنظام، وتم تطبيق النظام المحاسبي بتطبيق هذه الإجراءات المنهجية الأولية كمدخل وخطوة للتطبيق الدائم للنظام المحاسبي المالي، ، في إطار تطبيق النظام المالي المحاسبي سيؤثر على بيئة المحاسبة في الجزائر بشكل عام والمؤسسات الجزائرية بشكل خاص – باعتبارها المكلف بتطبيق النظام المحاسبي المالي-،و كخطوة ثانية بعد تطبيق النظام لابد من معرفة اتجاه تطبيق النظام ، كيف طُبق النظام في المؤسسات الجزائرية بصفة عامة،إلى أي مدى تم تطبيق المؤسسات للنظام المحاسبي المالي ، ما هي الصعوبات التي تعانيها المؤسسات الجزائرية ، وهل يحقق تطبيق النظام المحاسبي المالي الأهداف المرجوة منه، ما هي الجوانب الإيجابية للمؤسسات الجزائرية من تطبيقه، للإجابة على هذه الأسئلة قسَّمنا محاور الدراسة إلى : كيف تم الانتقال في المؤسسات الجزائرية إلى تطبيق النظام، كيف طُبق النظام، ومعالجة الجانب المحاسبي لتطبيق النظام، وكذلك معالجة الجانب الجبائي من هذا النظم، وبهذا في هذا الفصل سنحاول الإجابة على الأسئلة هذه، من خلال أخذ عينة من المؤسسات بمدينة ورقلة.

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المطلب الأول : حدود الدراسة الميدانية

لقد تم إجراء هذه الدراسة ضمن حدود مكانية و زمانية و بشرية و أخرى موضوعية.

- **الحدود المكانية** : تلقي هذه الدراسة الضوء على التحضيرات التنظيمية المتخذة في المؤسسات الجزائرية، وكذلك دراسة كل انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الجزائرية و التحديات التي حالت دون تطبيق الجيد و الفعال للنظام ، و تشمل هذه المؤسسات فقط تلك التي خصها القرار بالتطبيق، حيث تستثنى بعض المؤسسات التي لا تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال و عدد المستخدمين و طبيعة النشاط من تطبيقه، وتلتزم بتطبيق محاسبة مبسطة تعرف بمحاسبة الخزينة، و تتمثل عموما في بعض المؤسسات التي تمارس نشاط معين بحيث لا يتعدى رقم أعمالها و عدد عمالها حد معين.
- **الحدود الزمانية** : تمت الدراسة الميدانية بمجال زمني حيث امتدت 20 يوما من شهر ماي 2012.
- **الحدود البشرية** : تستند هذه الدراسة إلى إجابات و آراء و توقعات الأفراد العاملين في مجال المحاسبة و المالية في المؤسسات المكونة للعينة، و الشاغلين لمناصب مختلفة سواء مدراء في المالية، رؤساء مصالح، محاسبين،....
- **الحدود الموضوعية** : اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع و المحاور المرتبطة أساسا بآثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والتطرق إلى محيط المؤسسة كذلك.

المطلب الثاني : تحديد مجتمع الدراسة

تم تحديد مجموعة من الأسئلة الموجهة لعينة من المؤسسات ، وقد حاولنا جعل هذه الأسئلة منظمة بشكل يتناسب مع أسلوب البحث العلمي، من شكل ووضوح وسهولة الفهم بغية الحصول على المعلومة اللازمة. وفيما يلي نستعرض إطار مجتمع الدراسة وعينتها والأدوات المستخدمة:

يضم مجتمع الدراسة المؤسسات الاقتصادية التي تمارس نشاطها في ولاية ورقلة، و التي تدخل في نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي المحدد ضمن القرار الصادر بإلزامية تطبيقه.حيث يتكون مجتمع البحث من مراجعين داخليين، إطارات محاسبية ومالية وإطارات جبائية،

المطلب الثالث : إختيار العينة

أما عينة الدراسة فلم يتم تحديد حجمها بشكل مسبق (أي قبل توزيع الاستبيان)، حيث قمنا بتوزيع قرابة 35 استبيان عن طريق التسليم و الإستيلام غير المباشر أي استمارة الملأ الذاتي (إعادة الاتصال بالفرد مرة ثانية لاستلام الإجابة)، و 15 استبيان تم ملأها بطريقة مباشرة حيث تمكنا من الحضور لحظة ملأ الاستبيان من طرف المبحوث و مقابلته، و في هذه الحالة تمكنا من الحصول على معلومات أكثر تتعلق بإجابات المستجوب في حالة وجود أي غموض قد يكتنف إجاباته .و بعد عملية الفرز و التبويب و التنظيم، تقرر الإبقاء على جميع الاستبيانات التي تم ملأها بطريقة الاستبيان بالمقابلة، أما استبيانات الملأ الذاتي فقد احتفظنا منها 15 فقط، حيث استبعدت الاستبيانات المتبقية نتيجة للتضارب الموجود في الإجابات التي تحتويها. والجدول الموالي يبين الاستبيانات الموزعة والمستردة من أفراد العينة:

الجدول رقم (3-1): الاستبيانات الموزعة والمستردة.

البيان	المؤسسات	النسبة
الاستبيانات الموزعة	35	%100
الإسستبيانات المستردة	30	%86
الإستبانات القابلة للتحليل	30	%86

المصدر: من إعداد الباحث.

المطلب الرابع : مشاكل الدراسة

رغم أهمية الاستبيان كأداة لاستقصاء وجمع أراء وإجابات أفراد العينة، حول مواضيع ذات أهمية للطالب ، حتى يتسنى له إبراز وجهات نظره حول الإطار العام الذي يحكم مجمل القضايا والمواضيع المرتبطة بحقل المحاسبة في الجزائر، بالرغم من بلوغ حجم المرتجعات مستوى يسمح باعتمادها للدراسة وفق بعض الأساليب الإحصائية الملائمة ؛ إلا أن الدراسة لم تسلم من بعض المشاكل والقيود الشكلية والموضوعية، أهمها تمثل في :

- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة المستهدفين ضمن بعض الفئات، رغم الإلحاح والتساؤل المستمر عن مصير استمارة الاستبيان التي وجهت لهم ؛

- تماطل بعض أفراد العينة في إرجاع الاستبيانات، ذلك ما أجبرنا على العودة إلى مقر المؤسسة عدة مرات من أجل استرجاع الاستبيان؛
- عدم وجود عناوين بريدية مجمعة لمختلف فئات أفراد العينة المعنية بالدراسة، ضمن مواقع إنترنيت حتى يختصر الوقت الضائع من خلالها ويسهل الباحث التواصل مع هذه الفئات بشكل مباشر؛
- التزامات وانشغالات أغلب الأطراف، يجعل من الطرف المحاور يحدد مدة المقابلة في وقت قصير.
- نقص الخبرة و – أحيانا- المعرفة التي يحوزها المستجوب و التي تمكنه من التعامل مع الاستبيان بشكل مفيد، ذلك ما استدعى المرور بأكثر من فرد من المؤسسة الواحدة.
- التحفظ في تقديم الإجابات خاصة المتعلقة بأحكام شخصية تخص واقع تطبيق المحاسبة في المؤسسة.

المبحث الثاني : مراحل إعداد الاستبيان

تم إعداد الاستبيان التي تمثل قاعدة الدراسة الإحصائية وأداة جمع البيانات المرتبطة، بشكل مخطط و مهيكل من أجل تفادي الأخطاء الناجمة عن الصياغة أو عن محتوى الإجابات المقترحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الترتيب العام للأسئلة ضمن الاستبيان وتداخلها، و كذا طريقة عرضها من أجل ضمان صلاحيتها.

من جهة أخرى راعينا في إعداد الاستبيان تقديمها ضمن هيكل يضمن تناسق وضع الأسئلة من أجل تسهيل عملية تحليل و معالجة البيانات، حيث تم إدراج الأسئلة المرتبطة ببعضها البعض بكيفية متتالية و في نفس الوقت تمكن المبحوث من الإجابة بسهولة. و على هذا الأساس تم تقسيم الأسئلة الواردة في الاستبيان إلى 05 محاور رئيسية، يتضمن المحور الأول أسئلة خاصة بتقديم أفراد المؤسسات المشكلة للعينة، في المحور الثاني أدرجنا الأسئلة الخاصة بالتحضيرات التنظيمية المتخذة من طرف المؤسسات بهدف تطبيق النظام المحاسبي المالي، أما المحور الثالث والرابع فقد خصصناه للأسئلة المتعلقة بالبيئة المحاسبية للمؤسسات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي، وكذلك الجانب المحاسبي لتطبيق النظام، أما في المحور الخامس فقد خصصناه لتحديد العلاقة والأثر من تطبيق النظام المحاسبي على الجانب الجبائي للمؤسسة.

المطلب الأول : هيكل الاستبيان وفرضياته

تتشكل قائمة الاستبيان من 54 سؤالا جاءت بترتيب وتسلسل موضوعي، ويمكن أن نقسمها حسب موضوعها إلى:

- المحور الأول : - - يتضمن معلومات عامة حول الشخص المستقصي، الإطارات المالية والمحاسبية و الجبائية بالمؤسسة منها (الاسم، الجنس، الشهادة، المنصب، الأقدمية...)
- المحور الثاني : - من السؤال 07 إلى 13 - رأي الأطراف المستقصاة حول المراحل والاجراءات التحضيرية للمؤسسة أثناء التطبيق الأولي للنظام.
- المحور الثالث : - من السؤال 14 إلى 29 - وجهة نظر مختلف الأطراف حول بعض الآثار من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات،
- المحور الرابع: - من السؤال 30 إلى 34 – حول المستوى المعرفي والتكويني لأفراد المستجوبة في مجال النظام المحاسبي المالي،
- المحور الخامس : -من السؤال 35 إلى 45-حول الجانب المحاسبي من تطبيق النظام المحاسبي المالي،

- المحور السادس : - من السؤال 46 إلى 51 - رأي الأطراف المستجوبة حول انعكاسات المؤسسة من الآثار الجبائية لتطبيق النظام المحاسبي المالي،

من خلال هذا التقسيم قمنا بصياغة جملة من الفرضيات التي سيتم اختبارها بناءً على إجابات أفراد العينة، للوقوف على مدى تطابق وجهات نظرنا التي عبرنا عنها من خلال هذه الفرضيات مع توجهات وأراء أفراد العينة، وعليه كانت الفرضيات كما يلي:

- الفرضية الأولى : لم تتوفر للمؤسسة بالشكل الكافي إمكانيات الانتقال إلى تطبيق النظام.
- الفرضية الثانية : أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسة
- الفرضية الثالثة : عدم فعالية التطبيق من جانب الممارسات المحاسبية ،وضعف التكوين وصعوبات في المحيط المحاسبي تحول دون فعالية النظام المحاسبي المالي في المؤسسات
- الفرضية الرابعة : مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين فعالية الممارسات الجبائية غير ملموس في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثاني : تصميم الاستبيان

وفي إطار إعداد الاستبيان قمنا بعدة تجارب للوصول إلى الاستبيان النهائي، خاصة مع الطلبة الذين ساعدونا منهجيا في صياغة الأسئلة ونصحونا بتجنب طولها وكثرتها تفاديا للملل الذي قد يلحق بالشخص المستقصى، وقد حاولنا تجنب التعمق في الأسئلة نظرا لتفاوت المستويات وكذا ضعف الجانب المعرفي لبعض الأطراف خاصة فيما يتعلق بالجانب النظري للنظام (الجانب الفكري للمحاسبة ككل).

قمنا بتصميم قائمة للأسئلة باللغة العربية والانجليزية، يتم تقديمها إلى المستقصى باللغة التي يطلبها، مسبوقة بمقدمة لطلب إجراء الاستبيان، نلتمس فيها من المستقصى الإجابة وبعناية محاولة منا الوصول إلى نتائج دقيقة تخدم البحث، وكانت كل الأسئلة مغلقة حتى يتسنى لنا تحديد إجابات المستجوبين في نقاط محددة

غير موافق	محايد	موافق

حيث يفرض هذا النوع من الأسئلة على المبحوث أن يقوم باختيار جواب من بين عدد معين من الإجابات المقترحة، دون الخروج عنها إلا إذا ترك له مجال لذلك.

المطلب الثالث : نشر الاستبيان

شملت عملية توزيع الاستبيان مختلف عناصر العينة المذكورة سابقا (الإطارات المالية والمحاسبية والجبائية بالمؤسسة) ، واعتمدنا في توزيعها على بعض الزملاء من طلبة وموظفين لدى الشركات، كما تلقينا أغلب الردود مباشرة بعد مقابلة الشخص المستقصى في مكان العمل و أفضل التقنيات من أجل اكتشاف الحوافز العميقة للأفراد و اكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة، أتيح للباحث فرصة مقابلة الأطراف المعنية بتطبيق النظام المحاسبي، ما سمح لنا بالإطلاع على جوانب عديدة من الموضوع وإزالة الغموض واللبس عن بعض العناصر المتعلقة به، وتمحورت هذه المقابلات عموما حول معرفة المحيط المحاسبي للمؤسسة، وحول التكوين في المجال المحاسبي، وإمكانات المؤسسة عند التطبيق الأولي ،وإعطاء آراء حول القانون الجبائي ومدى تأثر المؤسسة ،ومدى تأثير تطبيق النظام على المؤسسة وعلى القانون الجبائي،
و بعد تحليل محتوى إجابات المبحوثين استطعنا الوقوف على حجم التطورات التي شهدتها سواء على المستوى الجبائي، على مستوى المهنة المحاسبية، على مستوى التعليم المحاسبي.

المطلب الرابع : معالجة الاستبيان

تجمع لدينا من خلال مراحل سابقة كافة الاستمارات الصالحة للاستخدام و ذلك بعد استبعاد الاستمارات الملغاة، تمهيدا لبناء قاعدة الاستبيان التي تتضمن المعطيات المستخلصة من استمارات الاستبيان.

حيث في بداية هذه المرحلة تكون المعطيات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين على شكلها الخام، كما جمعت من مصادرها، و ذلك ما يجعلها غير قابلة للتحليل، لذلك يجب ترتيبها و تنظيمها ،ثم القيام بعملية إحصائها ، وتقديمها على شكل دوائر نسبية أو أعمدة بيانية لتوضيح الفروقات، وهذا باستعمال برنامج Excel إصدار (2007) ، وفي الأخير قمنا بتقديم تحليلات واستنتاجات حول هذه النتائج.

وبغرض تسيير معالجة الاستبيان تم تحديد مقاييس الإجابات باستخدام مقياس " **ليكرت** " ذي الثلاث درجات لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بشأن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان بحيث تم تحديد مجالات الإجابة على الأسئلة، وأوزان الإجابات على النحو الآتي :

الجدول رقم (3-2): مجالات الإجابة على أسئلة الإستبيان وأوزانها.

3	2	1
موافق	محايد	غير موافق

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح **Weighted Mean**، ثم نحدد الإتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما يلي:

الجدول رقم (3-3): معايير تحديد الإتجاه.

المتوسط المرجح	الرأي
من **1** إلى **1.66**	**غير موافق**
من **1.67** إلى **2.33**	**محايد**
من **2.34** إلى **3**	**موافق**

أساليب التحليل الإحصائي :

لتحليل البيانات قمنا باستخدام برنامج **MS Excel** وذلك لتفريغ البيانات وترميز الإجابات. كما استعملنا برنامج **SPSS17.0** من أجل التحليل الإحصائي للبيانات ومن خلاله اعتمدنا على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بهدف الكشف على اتجاه أفراد العينة تجاه أسئلة الدراسة.

المبحث الثالث : معالجة وتحليل نتائج الاستبيان

المطلب الأول : خصائص عينة الدراسة

تتمثل الخصائص الديمغرافية للعينة فيما يلي:

أولا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس.

تتكون عينة الدراسة من 30 فردا، منهم 26 ذكرا و 04 إناث، حيث يوضح الشكل أدناه، والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، إن نسبة الذكور كانت مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت نسبة الذكور 87%، في حين قدرت نسبة الإناث بحوالي 13%.

جدول رقم (3-4): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	**26**	**%86.7**
إناث	**04**	**%13.3**
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (3-1): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

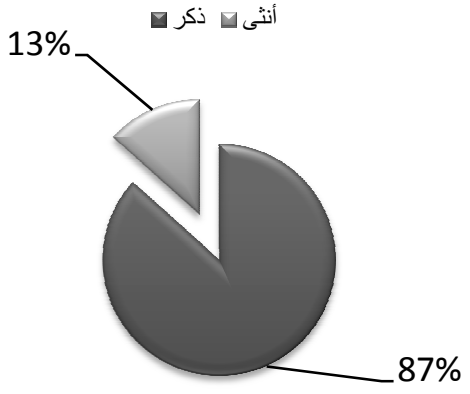

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

ثانيا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

من خلال الجدول رقم (3-5) والخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر نلاحظ تباين أعمار أفراد عينة الدراسة وأن الفئة العمرية الأكثر تكرارا في عينة الدراسة هي الفئة العمرية الأقل من 30 سنة بنسبة مئوية 36%، تليها الفئة العمرية من 31 سنة إلى 40 سنة بنسبة مئوية 24%، ثم تأتي الفئة العمرية من 41 سنة إلى 50 سنة بنسبة مئوية 22%، وفي الأخير الفئة العمرية الأكبر من 50 سنة بنسبة مئوية 18%، لذا فإن الفئة العمرية الأكثر تكرارا في عينة الدراسة تميل إلى أعمار فئة الشباب.

جدول رقم (3-5): توزيع أفراد العينة حسب السن.

العمر	أقل من **30** سنة	**30-40** سنة	**41-50** سنة	أكبر من **50** سنة	المجمـــوع
التكرار	13	07	06	04	**30**
النسبة	%44	%23	%20	%13	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (3-2) : توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

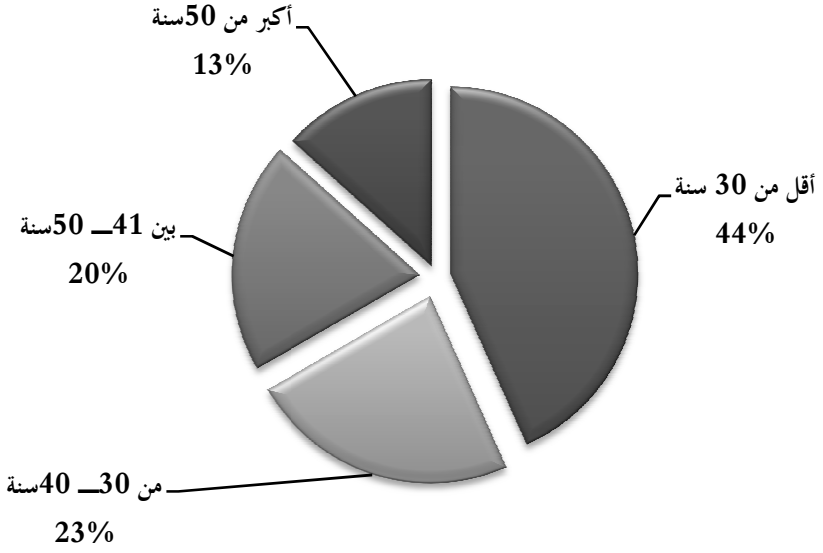

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادة المحصل عليها

نلاحظ من خلال الجدول (3-6) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الشهادة المحصل عليها أن أغلبية أفراد العينة يحملون شهادات علمية جامعية حيث بلغ عددهم 21 فرد بنسبة مئوية 70% وهي نسبة مرتفعة، في حين بلغت نسبة الشهادات المهنية 23% ونسبة الشهادتين العلمية الأكاديمية والمهنية 07%.

جدول رقم (3-6): توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المحصل عليها.

الشهادة المحصل عليها	التكرار	النسبة
شهادة علمية	21	70%
شهادة مهنية	07	23%
شهادة علمية ومهنية	02	07%
المجمـــوع	**30**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

رابعاً : توزيع أفراد عينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه

على أساس القطاعات الاقتصادية قمنا بتصنيف المؤسسات المشكلة للعينة، حيث تنتمي نسبة 45.71%من المؤسسات إلى القطاع العمومي، و تنتمي نسبة % 42.85 من المؤسسات إلى القطاع الخاص، أما نسبة % 11.42من المؤسسات المشكلة للعينة فتنتمي إلى القطاع المختلط

جدول رقم (3-7) : توزيع أفراد عينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه

القطاع	التكرار	النسبة
عمومي	23	%77
خاص	07	%23
مختلط	00	%00
المجمـــوع	**30**	**%100**

الشكل رقم (3-3) : توزيع أفراد عينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه

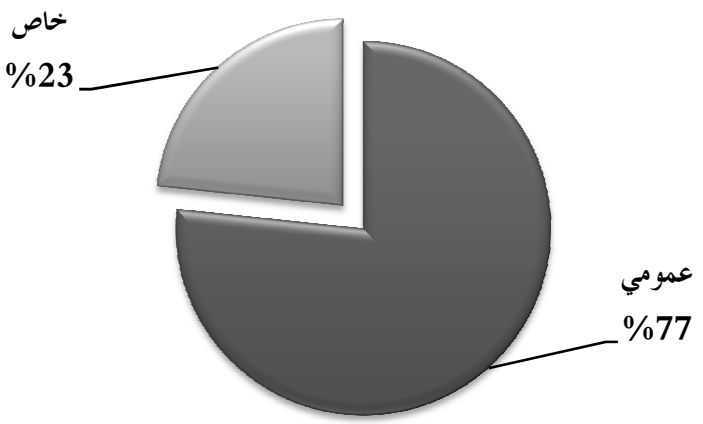

خامسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المنصب.

من خلال الجدول رقم (3-8) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المنصب يتضح لنا أن أغلبية أفراد العينة من وظيفة إطار محاسبي ومالي حيث بلغ عددهم 26 فرد بنسبة مئوية 87%، وتليها أفراد العينة من وظيفة إطار جبائي ومراجع داخلي بنفس النسبة حيث بلغت نسبة كل منهما 10%.-

جدول رقم (3-8): توزيع أفراد العينة حسب المنصب.

المنصـــب	التكرار	النسبة
مراجع داخلي	03	%10
إطار محاسبي ومالي	26	%87
إطار جبائي	01	%03
المجمـــوع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (3-4):توزيع أفراد العينة حسب متغير المنصب

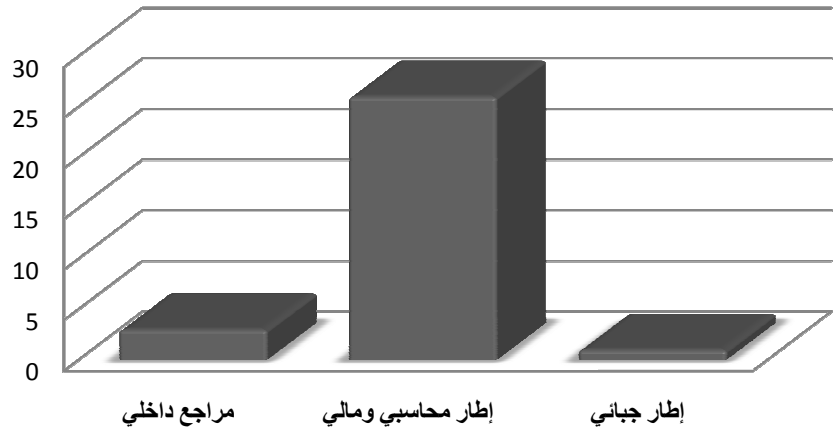

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

سادساً: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الأقدمية

يمثل الجدول رقم (3-9) توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة، حيث نجد أن أكثر من نصف (½) أفراد العينة لديهم خبرة في العمل أقل من 05 سنوات بنسبة مئوية 57% وأغلبيتهم لديهم شهادة علمية يعني أنه من الممكن تكون لديهم معرفة ودراية علمية للجوانب النظرية للمحاسبة في الجزائر، وكون أن معظم أفراد عينة الدراسة تميل إلى أعمار فئة الشباب، ثم يأتي أفراد العينة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة مئوية 13%، أما أفراد العينة الأكثر من 10 سنوات بنسبة مئوية 30%، وهي نسبة مهمة.

جدول رقم (3-9): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية

الأقدمية	أقل من 5 سنوات	05- 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	المجمـــوع
التكرار	17	04	09	**30**
النسبة	%57	%13	%30	**%100**

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (3-5): توزيع العينة حسب متغير الأقدمية

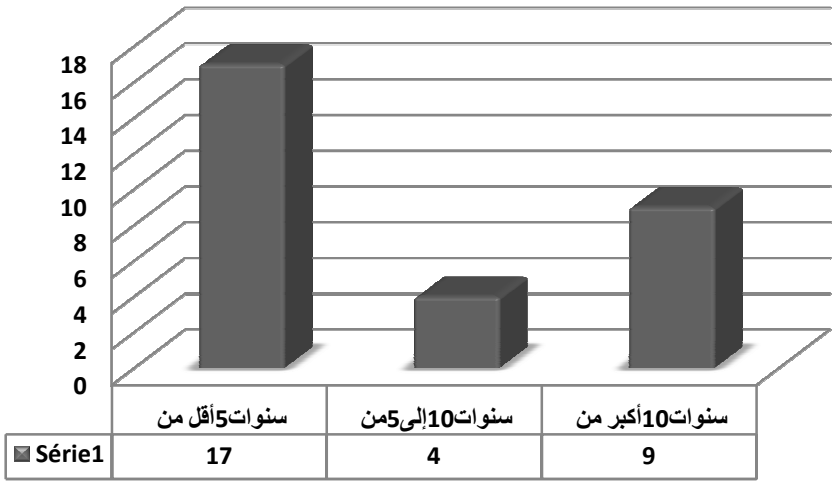

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

المطلب الثاني : الانتقال وتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات

في هذا المطلب سنقوم بدراسة وتحليل الاستبيان المقدم لأفراد العينة والمتمثل في انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على الجانب المحاسبي والجبائي في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال تحليل المحاور الأساسية للأسئلة كما يلي:

- **الفرع الأول: الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي**

الجدول رقم (3-10): الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي

العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)			
7- تتوفر للمؤسسة إمكانيات تسمح لها الانتقال بتطبيق النظام المحاسبي المالي،	13	11	06	1.77	0.774	محايد
	%43,3	% 36,7	%20			
8- عدم توفر طريقة منهجية واضحة تضبط وتحدد آلية الانتقال لتطبيق النظام المحاسبي المالي،	17	06	07	1.67	0.844	محايد
	%56.7	%20	%23.3			
9- ساهمت البرامج المعلوماتية بشكل كبير في نجاح الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي ،	04	04	22	2.6	0.724	موافق
	%13,3	%13,3	%73,4			
10- واجهت المؤسسة صعوبة في طريقة الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي(SCF)،في ما يخص قواعد التسجيل،	14	05	11	1.9	0.923	محايد
	%46,6	%16,7	%36,7			
11- ساهم مخطط الحسابات الذي يقابل حسابات المخطط الوطني للمحاسبة بحسابات النظام المحاسبي المالي (SCF)، في إنجاح عملية الانتقال،	05	06	19	2.47	0.776	موافق
	%16,7	%20	%63,3			
12- وفقت المؤسسة إلى حد كبير في الانتقال السليم إلى النظام المحاسبي المالي،	06	11	13	2.23	0.774	محايد
	%20	%36,7	%43,3			
13- قامت المؤسسة بتكييف أنظمة المعلومات وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي ،	4	4	22	2.6	0.724	موافق
	%13,3	%13,3	%73,4			
الفرضية الأولى: «لم يتوفر للمؤسسة بالشكل الكافي إمكانات تطبيق النظام المحاسبي المالي »				2.05	0.422	محايد

المصدر : من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

يتضح من الجدول رقم (3-10) أن "عدم توفر للمؤسسة امكانيات بالشكل الكافي للانتقال" في الاتجاه **المحايد،*** وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ 2.14 وبانحراف معياري مقداره 0.65 ويرجع ذلك إلى مخطط الحسابات الذي يقابل حسابات النظام المحاسبي المالي بحسابات المخطط الوطني للمحاسبة الذي سهل للمؤسسات الانتقال (لاحظ السؤال 11) حيث حسب السؤال 10 واجهت المؤسسة مشاكل في قواعد وطرق التسجيل وفق النظام لكن تأخر صدور التعليمة رقم 02 المتعلقة بحسابات التقابل ومراحل إعداد أول ميزانية افتتاحية خلق مشاكل وصعوبات للمؤسسة في طريقة الانتقال ،في ما يخص قواعد التسجيل،(السؤال 10).

كما إن عدم تحديد وصدور برامج معلوماتية وفق النظام كان له الأثر سلبي في الانتقال إلى التطبيق ،حيث اعتمدت المؤسسة على برامج غير رسمية.

فطول مدة الانتقال من قبل المؤسسات كان له الأثر في إنجاح عملية الانتقال بالشكل الكافي لكن هذا سيؤثر على المرحلة والخطوة الثانية من تطبيق النظام،

كما لم يكن للمؤسسات رؤية الإستراتيجية و تخطيط سليم للدخول التطبيق النظام المحاسبي المالي

وبالتالي كان عليها تعديل أنظمتها الداخلية ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

و قامت المؤسسة بتكييف أنظمة المعلومات وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي كان ذلك حوالي 73% لكن حسب إدلاءات المستجوبين الشفهية أن تكييف هذه الأنظمة كان بعد مدة من التطبيق وليس عند المرحلة الأولى من التطبيق (مرحلة الانتقال) وقد كلف المؤسسات مبالغ مالية معتبرة، وهذا ما يبين ارتفاع النسبة ،وبلوغ المتوسط المرجح 2.6.

ومنه هل حقق تكييف هذه الأنظمة فعالية؟ وفي ظل ظروف الانتقال هذه كيف تم التطبيق؟

- **الفرع الثاني: تطبيق النظام النظام المحاسبي المالي**

الجدول رقم (3-11): تطبيق النظام النظام المحاسبي المالي (SCF).

العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	الإتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)			
14- لم تستطع المؤسسة تطبيق شبه كلي لما ورد في النظام المحاسبي المالي (SCF) ،	**14**	**04**	**12**	**1.93**	**0.944**	**محايد**
	%46,7	**%13,3**	**%40**			

* . أنظر الملحق رقم : (04).

15- يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات مؤسستكم	03	05	22	2.63	0.669	موافق
	%10	%16,7	%73,3			
16- هناك اهتمام وإلمام من قبل المحاسبين بما جاء في النظام المحاسبي المالي (SCF).	08	07	15	2.23	0.858	محايد
	%26,7	%23,3	%50			
17- المخرجات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) صالحة لإتخاذ القرار بدون تغيير .	04	13	13	2.30	0.702	محايد
	%13,4	%43,3	%43,3			
18- يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق.	06	09	15	2.30	0.794	محايد
	%20	%30	%50			
19- تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.	04	03	23	2.63	0.718	موافق
	%13,3	%10	%76,7			
20- النظام المحاسبي المالي (SCF) يغطي كل النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني .	06	12	12	2.20	0.761	محايد
	%20	%40	%40			
21- لقد اطلعت على النظام المحاسبي المالي الجزائري(SCF)	01	07	22	2.70	0.535	موافق
	%3,3	%23,3	%73,4			
22- نسبة إطلاعك على النظام المحاسبي المالي (SCF)كبيرة جداً	11	05	14	2.10	0.923	محايد
	%36,7	%16,6	%46,7			
23- القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي(SCF) يجب أن تراجع وفق المعايير الدولية للمراجعة	03	13	14	2.37	0.669	موافق
	%10	%43,3	%46,7			
24- يستجيب النظام المحاسبي المالي (SCF)بشكل كبير لاحتياجات المستعملين	02	07	21	2.63	0.615	موافق
	%6,7	%23,3	%70			
25- القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تتوفر فيها الشفافية	03	11	16	2.43	0.679	موافق
	%10	%36,7	%53,3			
26- هناك أحداث لا يمكن معالجتها وفق النظام المحاسبي المالي	07	12	11	2.13	0.776	محايد
	%23,3	%40	%36,7			
27- النظام المحاسبي المالي (SCF) يساعد على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية ؛	04	06	20	2.53	0.730	موافق
	%13,3	%20	%66,7			
28- هناك تداخل بين النظام المحاسبي المالي والقانون التجاري الجزائري ؛	06	17	07	2.03	0.669	محايد
	%20	%56,7	%23,3			
29- المحاسب في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) له أهمية كبيرة من حيث المساعدة في اتخاذ القرار	05	09	16	2.37	0.765	موافق
	%16,7	%30	%53,3			
الفرضية الثانية: «تأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسة»				2.35	0.364	موافق

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

يتضح في الجدول رقم (3-11) أن تطبيق النظام المحاسبي المالي وتأثيره على المؤسسة في الاتجاه **الموافق**،* وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ 2.35 وبانحراف معياري مقداره 0.364 ويرجع ذلك حسب رأيهم إلى تطبيق المؤسسة ما ورد في النظام المحاسبي المالي ،إلا أنه نسجل بأن أفراد عينة الدراسة قد أكدوا على أهمية وفعالية محدودة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال المؤشرات التالية :

- يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات مؤسستهم؛
- هناك اهتمام بمضمون ومبادئ النظام المحاسبي المالي ؛
- فعالية القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.
- يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق.
- يستجيب النظام المحاسبي المالي (SCF) بشكل كبير لاحتياجات المستعملين.
- القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تتوفر فيها الشفافية.
- النظام المحاسبي المالي (SCF) يساعد على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية.

على الرغم من أن النظام المحاسبي يحقق فعالية محدودة لأن :

- لم يتم تطبيق النظام المحاسبي بالشكل السليم والكامل من قبل المؤسسات.وربما ناتج عن عدم وضع خطة إستراتيجية لمتابعة التطبيق.كذلك
- لم يوجد إلمام كافي من قبل المحاسبين بما جاء في النظام حيث حوالي نصف العينة فقط لديها الإلمام وأكثر من ربع العينة ليس لديها إلمام.ربما من ضعف أو عدم التكوين في ما يخص النظام وهذا ما سنعالجه في الفرع الثالث.
- رغم أن هناك عدد كبير من المطلعين على النظام المحاسبي المالي لكن نسبة الإطلاع قليلة حيث حوالي 37% من أفراد العينة غير مطلعة بنسبة كبيرة بيد أن حوالي 46% مطلعة على النظام المحاسبي المالي أي بمعنى حوالي 53% بين غير موافق ومحايد ونلاحظ أن حتى اتجاه السؤال من جهة الحياد ومتوسط مرجح ب 2.10.
- هناك أحداث لا يمكن معالجتها لعدم توفر البيئة لبعض الخصائص تمكنها من معالجة كل العمليات والأحداث كذلك كون عدم الإلمام الكامل لاستحداثات معالجة هذه الأحداث.

* . أنظر الملحق رقم : (04).

كما وحسب رأي الفئة المستجوبة فإن النظام المحاسبي المالي يجب أن يتوافق ومعايير المراجعة الدولية

وفي السؤال 28 المتعلق بعلاقة النظام المحاسبي المالي والقانون التجاري، فأكثر من النصف في الاتجاه المحايد كون أن هناك اختلاف القانون التجاري والنظام يتمثل في اعتبار الخسارة .

كذلك السؤال 29 الذي ففي ظل هذه الظروف الجديدة أصبح للمحاسب الدور الأساسي في خدمة جميع أصحاب المصلحة خاصة خدمة الإدارة في المؤسسة الاقتصادية و تقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بصورة موضوعية و تخطيط الإنتاج على مستوى القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثالث : الجانب المحاسبي من تطبيق النظام المحاسبي المالي

- **الفرع الثالث: الجانب المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي.**

الجدول رقم (3-12): الجانب المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)			
30-أؤيد فكرة إصلاح نظام التعليم و التكوين المحاسبيين في الجزائر	02	03	25	2.77	0.568	موافق
	%6,7	%10	%83,3			
31-لم تتضمن الإجراءات التحضيرية برمجة دورة تكوينية .	10	08	12	2.07	0.868	محايد
	%33,3	%26,7	%40			
32-عدم كفاية المدة المحددة للدورة التكوينية غير كافي لفهم النظام المحاسبي المالي	01	08	21	2.67	0.547	موافق
	%3,3	%26,7	%70			
33-الجهة الداخلية للمؤسسة هي المكلفة بإجراء الدورة التكوينية .	09	05	16	2.23	0.898	محايد
	%30	%16,7	%53,3			
34-هناك نقص كبير في المستوى المعرفي في النظام المحاسبي المالي	02	07	21	2.63	0.615	موافق
	%3,7	%23,3	%70			
35- النظام المحاسبي المالي (SCF) له تأثير على نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات التي يقدمها.	06	06	18	2.40	0.814	موافق
	%20	%20	%60			
36-نوعية المعلومات المقدمة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)ذات جودة عالية .	03	12	15	2.40	0.675	محايد
	%10	%40	%50			
37- المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي(SCF) تعبر أكثر عن الواقع الإقتصادي	02	08	20	2.60	0.621	موافق
	%6,7	%26,6	%66,7			

38-المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي(SCF) ملائمة لقياس أداء المؤسسة	03	05	22	2.63	0.669	موافق
	%36,7	%16,6	%46,7			
39-يعتبر مستوى الشفافية في المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي(SCF) مقبول جداً ؛	03	08	19	2.53	0.681	موافق
	%10	%26,7	%63,3			
40-تواجه المؤسسةصعوبات كبيرة في تقييم استثماراتها	07	06	17	2.33	0.844	محايد
	%23,3	%20	%56,7			
41-يعتبر تقييم قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلق بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعالة	03	12	15	2.40	0.675	موافق
	%10	%40	%50			
42- يتم تقييم المخزون وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛	06	07	17	2.37	0.809	موافق
	%20	%23,3	%56,7			
43-غياب أسواق نشطة يحد استخدام القيمة العادلة في التقييم ؛	01	11	18	2.57	0.568	موافق
	%3,3	%36,7	%60			
44-استخدام القيمة العادلة في التقييم يحمل المؤسسة أعباء كبيرة	03	15	12	2.30	0.651	محايد
	%20	%56,7	%23,3			
45- قامت المؤسسة ببناء نماذج للتقييم	17	13	00	1.43	0.504	غير موافق
	%56,7	%43,3	%00			
الفرضية الثانية: «فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية »				2.4	0.270	محايد

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان

يعرض لنا الجدول رقم (**3-12**) رأي أفراد العينة فيما إذا كان هناك مساهمة للنظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المحاسبي وتحسين فعالية الممارسات المحاسبية، فمن خلال قيمة المتوسط المرجح الذي يساوي 2.4 وانحراف معياري يقدر بـــ 0.270 يتبين حسب رأي أفراد العينة أن النظام المحاسبي المالي يمكن من تقييم الأداء المحاسبي وتحسين فعالية الممارسات المحاسبية [*] ، ولمعرفة فاعلية النظام المحاسبي في المؤسسات لابد من دراسة الأعمال التي قامت بها المؤسسة أو جهات أخرى في تكوين المحاسبين الأطر الأخرى المتعلقة بالمحاسبة حيث من السؤال 30 إلى السؤال 34 تتعلق بالدورات التكوينية والتأهيل.

1- الشكل (3-6) حول أعمال التحضير للتطبيق يعني هل قامت المؤسسة عند إعدادها للإجراءات التحضيرية لتطبيق النظام بدورات تكوينية لمحاسبيها، حيث معظم المؤسسات قامت ببرمجة دورات تكوينية بنسبة 40% من العينة ،في حين حوالي 33 % تقول أنه لم تتوفر دورات تكوينية إجراءات.

[*]. أنظر الملحق رقم : (04).

2- عند دراسة الجدول (3-8) تبين أن الدورات التكوينية المبرمجة لم تكفي لفهم وإلمام شامل للنظام المحاسبي المالي.حيث 70% يقرون ذلك.كذلك الشكل (3-10) الذي يبين ضعف المستوى المعرفي نتيجة ضعف التكوينات، فالدورات التكوينية تأثر بشكل كبير في فهم النظام ومن ثم فهم التطبيق وبالتالي التأثير على الفعالية أيضاً. فالجهة الداخلية للمؤسسة هي المكلفة بالدورات التكوينية (لاحظ الشكل 3-9)، ومعظم المؤسسات التي تمت بها الدراسة مؤسسات عمومية، أما المؤسسات الخاصة تأثرت بشكل كبير كون الجهات الداخلية لها لا توفر لها دورات تكوينية.

الشكل (3-6) : لم تتضمن الإجراءات التحضيرية برمجة دورة تكوينية

الشكل (3-7) : أؤيد فكرة إصلاح نظام التعليم و التكوين المحاسبيين

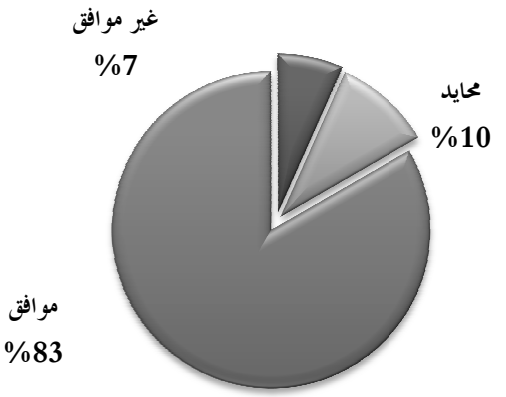

الشكل (3-8) : عدم كفاية المدة المحددة للدورة التكوينية غير كافي لفهم النظام

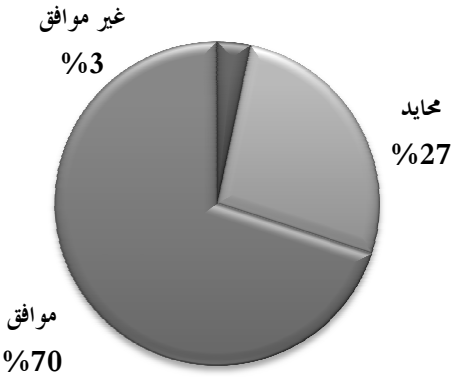

الشكل (3-9):الجهة الداخلية للمؤسسة هي المكلفة بإجراء الدورة التكوينية

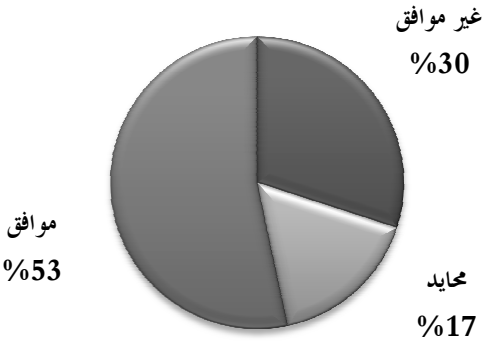

الشكل (3-10) : هناك نقص كبير في المستوى المعرفي في النظام المحاسبي المالي

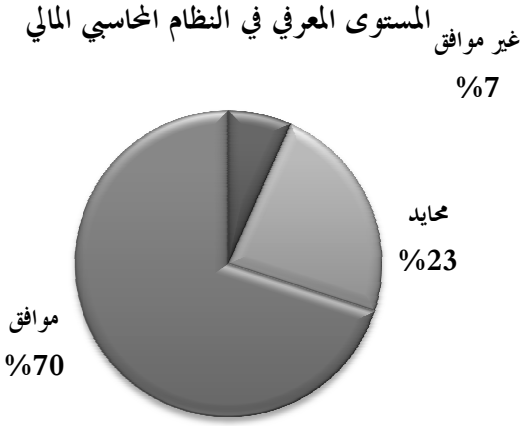

الأسئلة من 35 إلى 39 تتعلق بجانب خصائص المعلومات وجودتها في النظام المحاسبي المالي

حيث السؤال 35 كان هل النظام المحاسبي المالي (SCF) له تأثير على نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات التي يقدمها حيث بلغت نسبة تأييد تأثر نظام المعلومات في المؤسسة بتطبيق النظام المحاسبي المالي 60% كما تبلغ نسبة جودة المعلومات بالمؤسسات في ظل تطبيق النظام 50%، نلاحظ أن هذه النسب ليست مرتفعة كذلك المتوسط المرجح 2.40 بيد أن النظام المحاسبي المالي نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقيمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية » (كما تم ذكر ذلك في صلب النظام)، ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود بيئة مواتية لتحقيق الحوكمة، سواء من الناحية البيئية الاقتصادية أو المؤسساتية ، فضرورة أن تكون المعلومات المحاسبية المنشورة على درجة عالية من الدقة والموثوقية وجب أن يقوم بها أشخاص تتوفر فيهم الخبرة والدراية والتكوين الكافي لإعدادها على أحسن صورة

وعدم وجود سوق مالي ونشط يحول دون إعطاء معلومات ذات مصداقية وكذلك توفير المعلومات النافعة لتقدير احتمال تحقق تدفقات الخزينة وكذلك أهمية هذا التدفق وفترات حدوثه الممكنة (السؤال 38)

فضمان إنتاج معلومات مالي ذات مصداقية سوف يعطي نوع من الثقة داخل المؤسسات الاقتصادية وهو ما يجعلها قادرة على التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية بأكثر ثقة ويكرس ثقافة الاستثمار في السوق المالي.

وبالتالي مستوى التكوين في المحاسبة في الجزائر لا يسمح بالقيام بتغيير معتبر بدون تحمل تكاليف جد معتبرة ، من جهة أخرى التكلفة المرتبطة بجمع ونشر المعلومات غير مرتبطة بالمؤسسات.

- يوجد انعكاس إيجابي على سياسات الإفصاح المحاسبي عند تطبيق النظام المحاسبي المالي ؛

- يؤثر النظام المحاسبي المالي على نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات التي يقدمها؛
- إن تقييم قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة فعال؛
- يوجد صعوبات للممارسات المتعلقة بعمليات تقييم الاستثمارات وفق النظام المحاسبي المالي.

الشكل (3-11) : المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تعبر أكثر عن الواقع الإقتصادي

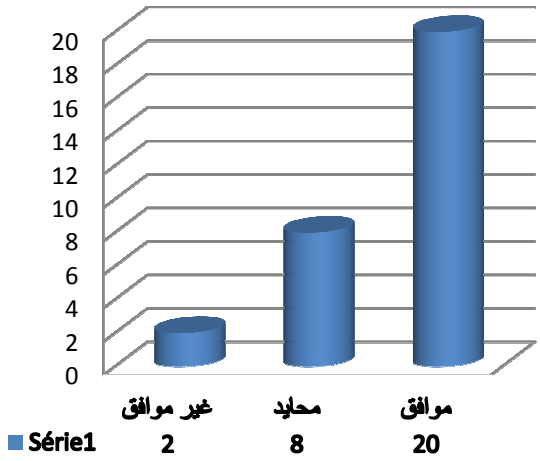

الشكل (3-12) : المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي ملائمة لقياس أداء المؤسسة

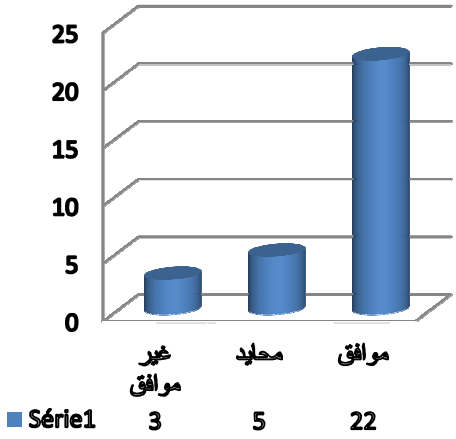

الشكل (3-13) : يعتبر مستوى الشفافية في المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي مقبول جداً

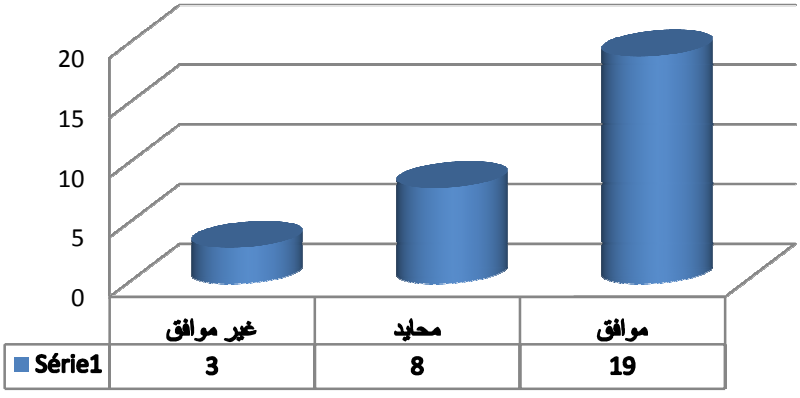

أما الأسئلة 40 إلى 45 فهي تتعلق بجانب التقييم لتطبيق النظام في المؤسسات:

الشكل (3-14) تواجه المؤسسةصعوبات كبيرة في تقييم استثماراتها

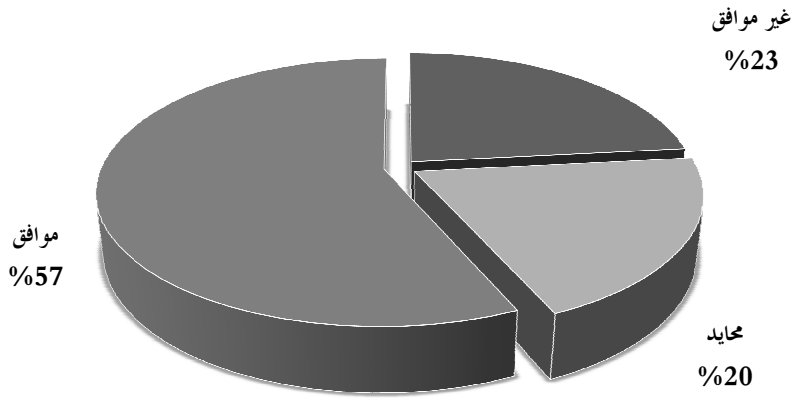

وبالتالي فعدم وجود سوق نشط ونظراً لما سيترتب عليه من عملية إعادة تقييم (إيرادات أو مصاريف وهمية ،التحكم والتدخل الذاتي في التقييم، التعارض والإدارة الجبائية) خلق العديد من المشاكل على مستوى تقييم الاستثمارات ،وحتى في ظل المحاسبة الدولية تعرض التقييم العادل لجدل كبيرا مازال إلى الآن قائم.

وكما ويتم تقييم المخزون وفق طريق FIFO أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة حيث كان المتوسط المرجح 2.37 بنسبة 56.7%، وكما أن كل أفراد العينة لم يقوموا ببناء نماذج للتقييم لتكفل عملية التقييم الصعبة التي تتطلب شروط وكذا توفر صعوبات.

.

المطلب الرابع: الجانب الضريبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي

- **الفرع الرابع: الجانب الضريبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي.**

الجدول رقم (3-13): الجانب الضريبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي

العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)			
46-لا يتوافق القانون الجبائي مع تطبيق النظام المحاسبي المالي	05	19	06	2.03	0.615	محايد
	%16,7	%63,3	%20			
47-يحتاج التسيير الجبائي بمؤسستكم إلى تطوير بالشكل الذي يسمح بتوافق مع النظام المحاسبي المالي	03	11	16	2.43	0.679	موافق
	%10	%36,7	%53,3			
48-يتلائم نظام المعلومات المحاسبي مع المتطلبات الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي	08	13	09	2.03	0.765	محايد
	%26,7	%43,3	%30			
49- يجب تحديث النظام الجبائي في الجزائر لمسايرة تطبيق النظام المحاسبي المالي	04	05	21	2.57	0.728	موافق
	%13,3	%16,7	%70			
50- لا يوجد تكامل بين المحاسبة والجباية في ظل النظام المحاسبي المالي	03	15	12	2.30	0.651	محايد
	%10	%50	%40			
51- يوجد تضارب بين المخرجات المحاسبية والمخرجات الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي	03	17	10	2.23	0.626	محايد
	%10	%56,7	%33,3			
الفرضية الأولى: «عدم كفاءة وفعالية الممارسات المحاسبية في ظل المخطط المحاسبي الوطني السابق»				2.13	0.571	محايد

المصدر: من إعداد الباحث حسب نتائج الاستبيان.

يتضح من الجدول رقم (3-13) أن مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين فعالية الممارسات الجبائية في الاتجاه **المحايد**،[*] وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح الذي يساوي 2.13 وانحراف معياري يقدر بـــ 0.571، إلا أنه نسجل بأن أفراد عينة الدراسة قد أكدوا على أهمية وفعالية الممارسات الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي من خلال المؤشرات الآتية :

- حاجة المؤسسة إلى تطوير جبائي بالشكل الذي يسمح بتوافقه مع النظام المحاسبي المالي ؛
- أهمية التكامل بين المحاسبة والجباية في ظل النظام المحاسبي المالي ؛

[*]. أنظر الملحق رقم : (04).

- الالتزام الواضح والمحكم للمبادئ الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي.

الشكل (3-15) : يحتاج التسيير الجبائي بمؤسستكم إلى تطوير بالشكل الذي يسمح بتوافق مع النظام المحاسبي المالي

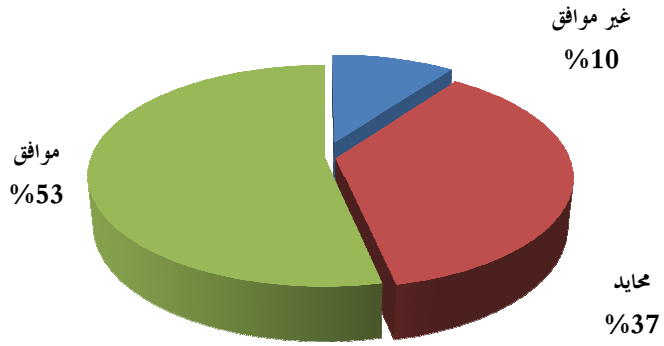

للجباية تأثير مباشر و كبير على ممارسة المحاسبة في المؤسسة و ذالك من خلال التأثير على الحسابات التي تقوم المؤسسة بإعدادها نتيجة البحث الدائم على الحلول المحاسبية التي تجلب المزايا الجبائية للمؤسسة، من خلال ما يسمح به التنظيم الجبائي، لذى ينبغ أن تنص التشريعات الضريبية فيما يخص إيرادات و مصاريف السجلات الخاصة لأغراض الضريبية، إتباع مبادئ و طرق تقييم لا تتعارض بما جاء في معايير المحاسبة الدولية .

في الوقت الحالي مع بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي تبدو العلاقة بين الجانبين (نظريا) أقل ارتباطاً على الأقل مقارنة بالسابق، ويرجع ذلك في الأساس إلى أن النظام أعد للاستخدام من قبل شرائح واسعة من المستخدمين

كذلك خلال السنة الأولى للتطبيق حدث استثناء في فترة تقديم القوائم المالية الختامية للمؤسسات -خاصة المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي - إلى إدارة الضرائب والتي عادة تقدم في نهاية شهر مارس فتم تمديدها إلى نهاية شهر جوان.

والملاحظ أن نتيجة هذا الفرع في ما يخص الاتجاه محايد كانت كبيرة كذلك وهو ما يفسر لنا عدم دراية بعلاقة الجانب الضريبي والنظلم المحاسبي وكذا كون أغلب أفراد العينة ينتمون لاطارات محاسبية ومالية.

الخاتمة

تضمن موضوع البحث تقييم فعالية التطبيق للنظام المحاسبي المالي بعد حوالي سنتين ونصف وذلك بدراسة اتجاه تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد هذه المدة، وتحديد و تحليل الصعوبات التي واجهته وتواجهه في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النظام، فالنظام المحاسبي المالي ليس نموذج – فقط- يتم تطبيقه هكذا دون أن تتم عليه الدراسة سواء من قبل الهيئات الوطنية المهنية الخاصة أو الحكومية، بل هو نظام يتعدل ويتغير وفق البيئة المحاسبية والتطورات الاقتصادية، ويتم نسج العناصر الأخرى كالجباية وفقه لتحقيق الفعالية ومن ثم الأهداف المتوخاة منه، من هذا المنطلق بدأت الدراسة ومن هذا المنطلق تحصلنا على النتائج.

– نتائج الدراسة :

أ. تمثلت **الفرضية الأولى** في أنه توفر للمؤسسة إمكانيات محدودة في الانتقال لتطبيق النظـــام وهـــذا مـــا تم تأكيده في الجانب النظري، حيث توصلنا إلى النتائج التالية :

- طريقة الانتقال لم توفق فيها المؤسسة لأن تكاليف الانتقال كبيرة جداً وهي تكاليف خاصة، كذلك الإدارة الوصية تأخرت في إصدار قوانين وتعليمات التي تشرح وتفسر مواد النظام فمذكرات منهجية التطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي والتي تهدف إلى توضح آلية الانتقال وتسجيل العمليات المحاسبية من المخطط القديم إلى النظام المحاسبي المالي والتي جاءت بتاريخ 2010/12/28 أي تقريباً بعد حوالي سنة من تطبيق النظام.

كذلك ليس من السهولة .بمكان أن يتم الانتقال من نظام دام أكثر من ربع قرن .بممارساته التقليدية المحجوم في الجزائر فقط إلى نظام جديد مواكب للتطورات المحاسبية العالمية الحديثة.

بيد أنه لو كان للمهنيين القدر الكافي من الإطار النظري للممارسات المحاسبية والتطورات الحاصلة في ذلك، كان من الممكن أن يتم التوفيق ولو القليل في نجاح عملية الانتقال * فحال البيئة المحاسبية حل دون التحكم الجيد في هذه المرحلة،

ساعدت جدول تطابق حسابات المخطط الوطني مع حسابات النظام المحاسبي المالي في تحسين الانتقال لكن عدم كفاءة البرامج المعلوماتية الموجودة في السوق في تسيير عملية الانتقال محاسبيا كان عائقا،حيث اضطر بعض المحاسبين في بعض المؤسسات بالقيام بالعمليات يدويا.

ب- تتمثل **الفرضية الثانية** في أن تطبيق النظام المحاسبي المالي لم يؤثر بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية لعدة اعتبارات.

* هذا في ما يخص دور المهنيين في الجزائر وعلاقتهم بالإدارة الوصية وأثر ذلك على المحاسبة ، ذلك أن الإدارة الوصية لم تعتمد و لم تعطي للمهنيين صلاحيات التغيير أو المساهمة، حيث بررنا سبب ذلك في كون أن المهنيين ليس لديهم القدر الكافي من الثقافة النظرية في مجال المحاسبة الدولية، وهو موضوع مطول في الشرح والتحليل ،كونه يتعلق بالمحاسبة حتى على المستوى الدولي أي بمعنى يؤثر على المحاسبة ككل.

أهم هذه الاعتبارات تعامل المحاسبين مع النظام المحاسبي المالي كأنه المخطط المحاسبي حيث يتم تطبيق النظام تقليديا ، و لم يولوا للبعد الإعلامي والبعد المالي ولا البعد الإفصاحي للنظام المحاسبي بل للمحاسبة ككل، وبالتالي لا وجود لفعالية من دون فعالية العناصر المعدة والمستعملة للمخرجات المحاسبية، حيث تم تبرير ذلك من قبل بأن النظام مازال حديثاً ، وعدم توفر الخبرات اللازمة التي تشرف على تطبيق النظام المالي ،لكن ليس هذا السبب، والسبب الثانوي هو الضعف و النقص في التكوين في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي.وبالتالي لم يغطي النظام المحاسبي المالي معظم نقائص المخطط.

حيث – حسب الدراسة الميدانية التي قمنا بها –النظام المحاسبي المالي يطبق لكن أين الفعالية ، أو المحاسبة في الجزائر هي مجرد تكاليف تتحمل المؤسسة **!!.**

فالنظام المحاسبي المالي

حيث لم يتم هضم النظام المحاسبي المالي سواء من قبل المحاسبين أو البيئة المحاسبية ككل ويرجح ذلك أيضاً كون أن النظام المحاسبي لم يأت دفعة واحدة وهناك تباين في الإصدار من حيث التسلسل يؤثر على فهم النظام، كذلك تأخر التفسيرات التي تحدد تطبيق القرار أو القانون.

ج- **الفرضية الثالثة** : عدم فعالية التطبيق من جانب الممارسات المحاسبية و ضعف في التكوين وصعوبات في المحيط المحاسبي تحول دون فعالية النظام المحاسبي المالي في المؤسسات.

فبعد إنتقال محدود وتطبيق غير فعال لن يحقق الجانب المحاسبي فعالية كبيرة ،فإعتماد على تقاليد المخطط الوطني للمحاسبة في بعض الأحيان ، والطريقة غير الواضحة في الانتقال (عند عملية الانتقال) وكذا عدم كفاية التكوينات المحاسبية لفهم النظام المحاسبي المالي، حيث لا يزال هناك نقص كبير في المستوى المعرفي ، ، كذلك مشكل نقص البرمجيات للنظام المحاسبي المالي التي من شانها المساعدة على تطبيقه.

أما من الجانب المحاسبي البحت ، فهناك صعوبات كبيرة جداً

النظام المحاسبي المالي نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقيمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية » لكن عند التطبيق تحقق أن المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي في المؤسسات لا تتوفر بنسبة كبيرة على جودة المعلومة، والنظام هو عبارة عن اتجاه نحو الجودة في المعلومات (حسب ماذكرنا في التعريف) ، ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود بيئة مواتية لتحقيق الخصائص النوعية للمعلومات، كذلك تأثير محدد التكلفة والمنفعة على جودة المعلومات المحاسبية، سواء من الناحية البيئية الاقتصادية أو المؤسساتية ، فضرورة أن تكون المعلومات المحاسبية المنشورة على درجة عالية من الدقة والموثوقية وجب أن يقوم بها أشخاص تتوفر فيهم الخبرة والدراية والتكوين الكافي لإعدادها على أحسن صورة أو على الأقل يتم بناء نماذج تحدد جودة المعلومات ولا تكلف في ذلك.

وعدم وجود سوق مالي ونشط (وهو العائق الكبير) يحول دون إعطاء معلومات ذات مصداقية وكذلك توفير المعلومات النافعة لتقدير احتمال تحقق تدفقات الخزينة وكذلك أهمية هذا التدفق وفترات حدوثه الممكنة

جاء النظام بقوائم مالية جديدة حيث أن جدول تدفقات الخزينة له أهمية كبيرة في توليد معلومات مالية، وكذا لا حظنا أن له دور في تقييم السيولة، فضمان إنتاج معلومات مالي ذات مصداقية سوف يعطي نوع من الثقة داخل المؤسسات الاقتصادية وهو ما يجعلها قادرة على التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية بأكثر ثقة ويكرس ثقافة الاستثمار في السوق المالي.

وبالتالي مستوى التكوين في المحاسبة في الجزائر لا يسمح بالقيام بتغيير معتبر بدون تحمل تكاليف جد معتبرة،كذلك :

- يوجد انعكاس إيجابي على سياسات الإفصاح كون تعدد القوائم المالية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي ؛
- يؤثر النظام المحاسبي المالي على نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات التي يقدمها؛
- إن تقييم قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلقة بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة فعال؛
- يوجد صعوبات للممارسات المتعلقة بعمليات تقييم الاستثمارات وفق النظام المحاسبي المالي.

ويتم تقييم المخزون وفق طريق FIFO أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة.

د- تتمثل **الفرضية الرابعة** : مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين فعالية الممارسات الجبائية غير ملموس في المؤسسات الاقتصادية.

لعدم تفاعل البيئة المحاسبية الجزائرية وفقا لتطبيقات النظام والاتجاه الجديد حال دون فعالية الممارسات المحاسبية ،فمثلا إدارة الضرائب لا تلم كثيراً عن القيمة العادلة ولا عن الضريبة المؤجلة.

حيث أن المخطط السابق كان يساير الإدارة الجبائية، لكن باتساع رقعة مستعملي القوائم المالية سيؤثر ذلك على العديد من الجوانب،ولهذا تسعى الإدارة الوصية إلى الآن في تكييف الجباية وفقاً لأهداف النظام.

وكان أثر ذلك عند عملية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، خاصة فيما يتعلق بمفهوم الضرائب المؤجلة (مبدأ الإخضاع المؤجل)، فطريقة الضرائب المؤجلة هي تطبيق مبدأ محاسبة الالتزام التي اعتمادها النظام المحاسبي المالي على عكس طريقة الضريبة المستحقة. كما أنها توفر المعلومات التي تساعد المؤسسة على بناء إستراتجياتها الجبائية، بالإضافة إلى ذلك فإنها تسمح للمؤسسة بالحصول على مصدر تمويل مؤقت يدوم إلى غاية الدفع النهائي للضريبة المؤجلة.

وبصفة عامة النظام المحاسبي المالي لم يحقق فعالية كبيرة بحسب الأهداف المنتظرة منه في الوقت الحالية، لسبب رئيسيين ، هو الضعف الشديد للبيئة المحاسبية الجزائرية سواء من التعليم أو من الناحية المهنيين أو من الناحية تعارض بعض القوانين ،ومن ناحية وجود سوق ليست نشطة بل وجود سوق موازية ، وعدم وجود ثقافة كبيرة للتطوير وصعوبة التكييف،

- **التوصيات والاقتراحات :**

- الاستفادة من خبرات الدول وليس أخذ نماذج الجاهزة لا تراعى فيها حتى البيئة المحاسبية التي هي المستخدم والمنتج في نفس الوقت.
- تكوين شامل ودائم في الإطار التصوري والإطار العام النظري للمحاسبة، ولا يكون تلقين بل قواعد ومبادئ تحكم العمل المحاسبي ومن ثم عليه إيجاد الحلول.
- تجمع المهنيين والقيام بإنشاء هيئة أو غير ذلك ،والاحتكاك بالمنظمات العالمية لتحريك الدولاب المحاسبي وفقاً للتطورات والتغيرات الحديثة .
- تقرب المهنيين من المنضمات الدولية لتزيد في قدرة تصويتهم وقدرة تدخلهم في قرارات المحاسبة المتخذة من الإدارة الوصية.
- عقد دورات وندوات وملتقيات لممارسي المهنة وليس فقط للتعليم الجامعي.
- وضع نماذج للأدوات التي تحتاج إلى وضعية خاصة كالتقييم بالقيمة العادلة وغير ذلك لعدم وجود سوق نشط في الجزائر.
- تداول المصطلحات المحاسبية الدولية، وليس كمصطلحات النظام المحاسبي المالي.
- التساير والمتابعة للتطورات المحاسبية الدولية الحديثة وتكييف النظام وفقها.
- تكوين مهنيوا إدارة الضرائب في الجباية الدولية الحديثة.
- مراعاة عند إعداد القوانين تكاليف المؤسسة عند التكيف والتكاليف بعد التكيف.

آفاق البحث :

وفي النهاية، نجد أن البحث مازال مفتوحا بكل الجوانب المختلفة للموضوع، لذلك يبقى البحث في مجالاته خصبا، وبذلك نختتم دراستنا ببعض النقاط البحثية التي نأمل أن تكون دراسات في المستقبل على النحو الآتي:

1- الضرائب المؤجلة وتطبيقاتها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
2- فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في إرساء القواعد الجبائية؛
3- الحسابات المجمعة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد؛
4- جباية المجمعات على ضوء التشريع الجبائي الجزائري؛
5- دور جدول تدفقات الخزينة في توليد معلومات ذات جودة
6- محاولة بناء نماذج للتقييم المحاسبي.
7- أثر مهنة المحاسبة في تحديد اتجاه المحاسبة في الجزائر.
8- تفعيل البيئة المحاسبية في الجزائر.
9- القيام بتقييم النظام من ناحية المهنيين.

قائمة المراجع

قائمة المراجـــع باللغة العربيـــة :

أولا– الكتـــب

1. أمين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، إسكندرية، 2004.
2. أمين السيد أحمد لطفي **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
3. أمين السيد أحمد لطفي : **نظرية المحاسبة– منظور التوافق الدولي-**، الدارالجامعية، الإسكندرية ،2005.
4. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية** ،المطابع المركزة، عمان،2003.
5. ثناء القباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002 ،2003.
6. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010
7. جون لارسن ، موسش، تعريب وصفي عبد الفتاح أبو الفتوح أبو المكارم ، **المحاسبة المتقدمة** ،ج2 ، دارمريخ ، الرياض، المملكة العربية السعودية
8. حسين القاضي ، حمدان مأمون ، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
9. حسين القاصي، حمدان مأمون، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة، عمان، 2006،
10. خليل الديلمي ،وآخرين ،**مبادئ المحاسبة المالية** ،ج1،دار الثقافة ،عمان ،2005.
11. ريتشارد شرويدر، وآخرون، **نظرية المحاسبة**، ترجمة خالد علي احمد كاجيجي، وآخرون، دار المريخ، الرياض ،2006 .
12. زياد هاشم يحيي السقا ، قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء، العراق، 2003،
13. شعيب شنوف،**محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، الشركة الجزائرية بوداوود، الجزائرن2008.
14. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية،IAS/IFRS** ،الجزء الثاني،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،الجزائر
15. عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، دار ذات السلاسل،الكويت 1990.

16. عبد المالك عمر زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي :الجزء الأولى إطار التاريخي للمحاسبة** ، ط1 ، عمان ،2002 .
17. عبد الستار الكبيسي ، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، دار وائل للنشر، عمان،2008.
18. علي فضالة أبو الفتوح ، **المحاسبة الدولية**، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر، 1996.
19. فردريك تشوي وآخرون، **المحاسبية الدولية**، تعريب محمد عصام الدين زايد، أحمد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
20. كمال عبد العزيز النقيب ، **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، دار وائل للنشر، عمان ،2004 ،
21. محمد رضوان،حلوة حنان، **نظرية المحاسبة** ، منشورات مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1991 .
22. رضوان حلوه حنان، تطور الفكر المحاسبي، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998 .
23. رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**،،دار وائل للنشر، عمان،2006 .
24.
25. محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبية الدولية**، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2010.
26. محمد العربي عقون ،الاقتصاد والمجتمع في الشمال الافريقي القديم ، دار الهدى عين مليلية ،الجزائر ،2008
27. مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، ط1،دار المسيرة، عمان،2006.
28. نبيه بن عبد الرحمان الجبر ، محمد علاء الدين عبد المنعم ، **المحاسبة الدولية، الإطار الفكري و الواقع العملي**، إصدار 15، الجمعية السعودية للمحاسبة، 1998.
29. وليد ناجي الحيالي،**نظرية المحاسبة** ،منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ،الدنمارك
30. يحي محمد أبو طالب ،**نظرية المحاسبة** ، كلية التجارة جامعة عين شمس ،1998
31. وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، دار الوراق، الأردن، 2004.

ثانيا– المذكرات والأطروحـــات

32. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر ،2004 .

33. مختار مسامح ، توحيد أنظمة مراقبة حسابات الشركات التجارية في دول اتحاد المغرب العربي، ما بين الضرورة الاقتصادية والتجارية وخصوصيات التشريعات الوطنية والمحلية، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010.

34. تجاني بالرقي ، **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،فرحات عباس، سطيف، 2006.

35. عاشور عادل ، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية**، مذكرة ماجستير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2006.

36. ناصر محمد علي المجهلي ، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات** ، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ،2009.

37. عائشة طالبي ، **تقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل ألمعلومتي** ، رسالة ماجستير ،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2005.

38. صالحي بوعلام، **أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر آفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي**،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2010/2009

39. بورويسة سعاد، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009

40. حمزة طارق، **المخطط المحاسبي الوطني: دراسة إنتقادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، غير منشورة،

41. دشاش أم الخير،**متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009.

42. صلاح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**.

43. حواس صلاح ، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة المدقق**.

44. عمر الفاروق زرقون، **انعكاس الإصلاح المحاسبي على الوظيفة المحاسبية والجبائية في المؤسسة**، دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار"ENSP". مذكرة ماستر،جامعة ورقلة، سبتمبر 2011.

45. يوسف حريزي،**تطبيق النظام المحاسبي المالي** ،مذكرة ماستر ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،2011.

ثالثا– المقـــالات

46. مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي – المفهوم، المبررات والأهداف، **مجلة الباحث**، دورية أكاديمية سنوية، عدد 04، جامعة ورقـــلة، 2006.
47. بن بلغيث مداني ، "**إشكالية التوحيد المحاسبي – تجربة الجزائر**"، مجلة الباحث، دورية سنوية، عدد 01، جامعة ورقـــلة، 2002.
48. بودلال علي، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة دراسات، العدد رقم 07، جامعة عمار الثليجي بالاغواط، جوان 2007.
49. جريدة الخبر اليومية، **قانون مهنة المحاسبة وضع مستقبل أصحاب المهنة في حكم المجهول**،الجزائر،العدد ،التاريخ :06-09-2011
50. مداني بن بلغيث ،دروس في المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي،أكتوبر 2010.

رابعا– الملتقيـــات و المؤتمرات

51. مداني بن بلغيث، فريد عوينات ،**الإصلاح المحاسبي في الجزائر دراسة تحليلية تقيمية**، الملتقى العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،جامعة ورقلة ، 29 و30 نوفمبر 2011.
52. بلعادي عمار، **أفاق و تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية** ،الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق ،المنعقد بالمركز الجامعي سوق أهراس يومي: 25-26 ماي 2010.
53. براق محمد، أ. قمان عمر، **أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.
54. مداني بن بلغيث، **تسيير الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد، قراءة في النصوص القانونية والتنظيمية**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر،17-18 جانفي 2010.
55. بودلال علي،مكيوي المولودة لمريني سمية، **واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة–التحدي، جامعة البليدة،13 و14ديسمبر 2011

56. بن مالك محمد حسان، محمد قوجيل، **تأثير التوافق بين عملية الإصلاح المحاسبي وتطبيق مبادئ الحوكمة على جودة الإفصاح في المؤسسات الجزائرية**، المؤتمر العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،يومي 29 و30 نوفمبر 2011 ،

57. رابح يخلف، عبد الرزاق يخلف، **المعالجة المحاسبية لعقود الـــتأجير التمويلي وفقا لنظام المحاسبي المالي (SCF)**، ملتقى دولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة البليدة، 13-15 أكتوبر2009.

58. جمال عمورة، **الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)**، ملتقى دولي حول الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة البليدة، 13-15 أكتوبر2009.

59. عريف عبد الرزاق،يحياوي مفيد،**أثر IAS/IFRS على التحليل المالي**،الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولة،يومي 17-18 جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي.

60. حنيش وهيبة، **أثر الانتقال لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة (IFRS1) على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية** (دراسة حالة مؤسسة نفطال- الشراقة- الجزائر)،ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي والمالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية-IAS IFRS، أكتوبر 2009 ، جامعة سعد دحلب – البليدة -

61. محمد مفتاح الفطيمي ،**دور التعليم المحاسبي في صقل الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل**،المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل،الجامعة المفتوحة،ليبيا.

62. عزوز علي وآخرون، **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب، تطبيقات وآفاق،جامعة الوادي،يومي17-18جانفي 2010 .

63. بن بلغيث مداني، **النظام المحاسبي المالي الجديد وبيئة المحاسبة في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآلية تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر،2009.

خامسا- قوانيـــن، أوامـــر، مراسيـــم وقرارات

64. الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971 المتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب، الجريدة الرسمية رقم 107 ديسمبر 1971.

65. الأمر رقم 75-35 الصادر بتاريخ 29 أبريل سنة 1975 المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة، الجريدة الرسمية رقم 37 مايو 1975.
66. القرار الصادر بتاريخ 23 جوان 1975 المتضمن كيفيات تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة، الجريدة الرسمية رقم 24 مارس سنة 1976.
67. المرسوم التنفيذي رقم 96-318 الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 1996 المتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، الجريدة الرسمية رقم 56 سبتمبر 1996.
68. القانون رقم07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 نوفمبر2007.
69. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 الصادر بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، الجريدة الرسمية رقم 27 ماي 2008.
70. القرار رقم 72 الصادر بتاريخ 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19 مارس2009.
71. القرار الصادر بتاريخ 26 جويلية 2008 المتضمن تحيد أسقف رقم الاعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على المؤسسات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية رقم 19 مارس2009.
72. المرسوم التنفيذي رقم 09-110 الصادر بتاريخ 7أفريل 2009 المتضمن شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، الجريدة الرسمية رقم 21 أفريل 2009.
73. القانون رقم 91-08 المؤرخ في 1991/04/27 الموافق ل 12 شوال 1941، المتضمن تنظيم مهنة خبير الحسابات، و محافظ الحسابات، و المحاسب المعتمد.
74. التعليمة الوزارية رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر2009، حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي
75. قانون الرسم على رقم الأعمال.
76. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
77. الجريدة الرسمية ،الجزائرية ، العدد رقم 03 ،سنة 1992.

المراجع باللغة الفرنسية

78. tremblay dorya; cormier denis; magnan michel;théorie et modéls comptables; dévelopement et perspectives .

79. temmar h; doctrine et méthodologie de la comptabilité de l'entreprise: etude critique; opu 1983.

80. samirmerouani, **le projet du nouveau système comptable financier algérien**, magister en science de gestion, ecole superieure de commerce,alger, 2007.

81. imed rezzeg,nécessite d'adapter le plan comptable national aux nouvelle exigences comptables internationales, magister en science de gestion, ecole superieure de commerce, alger, 2004

82. Loi du 30-4-1983, Décret du 29-11-198.Règlement n°99-03 du 29 avril 1999 du Comité de la réglementation comptable .Règlements n°2002-10**.**modifié par les règlements suivants :n°2004-13, n°2004-15 du 23 novembre 2004, n°2005-09 du 3 novembre 2005, n°2007-02 et n°2007-03 du 14 décembre 2007

83. Guide Investir en Algérie KPMG ,édition 2009 .

مواقع الكترونية

84. www. IFAC .org

85. http://www.kpmg.fr

86. http://www.gccaao.org

87. http://www.premier-ministre.gov.dz/

88. www.joradp.dz

الملاحق

ملحق رقم (01) :

جدول تطابق المخطط الوطني المحاسبي

والنظام المحاسبي المالي

جدول تضابق المخطط الوطني المحاسبي و النظام المحاسبي المالي

المخطط الوطني المحاسبي 1975		النظام المحاسبي المالي	
	الصنف 1 : الأموال الخاصة		
100	مساهمات الدولة	101	رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال
101	مساهمات الجماعات المحلية	101	رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال
102	مساهمات المؤسسات العمومية	101	رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال
103	مساهمات الشركات الخاصة	101	رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال
104	مساهمات الأفراد	101	رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال
110	أموال الإستغلال	101	رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال
115	حساب المستغل	108	حساب المستغل
12	علاوات المساهمات	103	العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة
130	الإحتياطات القانونية	106	الاحتياطات (القانونية، التأسيسية، العادية والمقننة)
131	الإحتياطات المنظمة	106	الاحتياطات (القانونية، التأسيسية، العادية والمقننة)
132	الإحتياطات القانون الأساسي	106	الاحتياطات (القانونية، التأسيسية، العادية والمقننة)
133	الإحتياطات التعاقدية	106	الاحتياطات (القانونية، التأسيسية، العادية والمقننة)
134	الإحتياطات الإختيارية	106	الاحتياطات (القانونية، التأسيسية، العادية والمقننة)

141	إعدات الإستثمار الممنحة	131 132	- إعانات التجهيز - إعانات أخرى للاستثمار
147	إعانات مسجلة للنواتج الإستثنائية	131 132	- إعانات التجهيز - إعانات أخرى للاستثمار
150	فارق معفى من الضريبة	105	فارق إعادة التقييم
151	فارق خاضع للضريبة	105	فارق إعادة التقييم
17	حسابات الوحدات المتعددة	181	حسابات الارتباط بين مؤسسات
18	نتائج قيد التخصيص	11	الترحيل من جديد
195/100	مؤونات الخسائر المحتملة و التكاليف (لا وجود للتصليحات الكبيرة في النظام المحاسبي المالي)	153 155 156 158	- المؤونات للمعاشات و الإلتزامات المماثلة - المؤونات للضرائب - المؤونات لتجديد التثبيتات (الامتيال) المؤونات الأخرى للأعباء - الخصوم غير الجارية
198	مؤونات لمساهمة المستخدمون في أرباح المؤسسة	481	المؤونات - الخصوم الجارية

	الصنف 2 : الإستثمارات		
200	مصاريف متعلقة بإنشاء الشركة	62 63	- الخدمات الخارجية الأخرى - الضرائب والرسوم و المدفوعات المماثلة
201	مصاريف القروض	169	علاوات تسديد السندات
202	مصاريف الإستثمار	2XX	حساب الإستثمار المعني
203	مصاريف التكوين المهني	1X 62 63	- الأموال الخاصة (التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي) - الخدمات الخارجية الأخرى - أعباء المستخدمين
204	مصاريف مدير العمل السابق من انطلاق العمل	1X 9X	- الأموال الخاصة (التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي) - الحسابات بالطبيعة
205	مصاريف الدراسات و الأبحاث	1X 9X 203	- الأموال الخاصة (التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي) - الحسابات بالطبيعة - مصاريف التنمية القابلة للتثبيت
208	مصاريف إستثنائية	1X 9X	- الأموال الخاصة (التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي) - الحسابات بالطبيعة
209	إستهلاك المصاريف الإعدادية		يخصص لحسابات "20X" الموافقين الموجودين إلى غاية 2009/12/31
210	الخسائر	208	التثبيتات المعنوية الأخرى

204 205	– برمجيات المعلوماتية وما شابهها – الامتيازات والحقوق المماثلة و البراءات والرخص والعلامات	214	حقوق الملكية الصناعية و التجارية
211	الأراضي	220	الأراضي
211	الأراضي	224	المقالع و المناجم
211	الأراضي	226	الأراضي الأخرى
213	البناءات	240	المباني
213	البناءات	241	المنشآت الأساسية الهيكلية
215	المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية	242	منشآت مرتبة
215	المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية	243	معدات و أدوات
218	التثبيتات العينية الأخرى	244	معدات النقل
218	التثبيتات العينية الأخرى	245	تجهيزات المكاتب
218	التثبيتات العينية الأخرى	246	مواد تعبئة و تغليف قابلة للاسترجاع
212 218	عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي – التثبيتات العينية الأخرى	247	أثاث و تمديدات
213	بناءات	250	مباني الشركة
218	التثبيتات العينية الأخرى	252	معدات
218	التثبيتات العينية الأخرى	253	أثاث و تجهيز مكتبي
218	التثبيتات العينية الأخرى	257	تهيئات
232 237	– التثبيتات العينية الجاري إنجازها – التثبيتات المعنوية الجاري إنجازها	28	تجهيزات قيد التنفيذ
280 281	– إهتلاك التثبيتات المعنوية – إهتلاك التثبيتات العينية	29	إهتلاكات الاستثمارات

الفصل 3 : المخزونات	
30	
المخزونات المصانع	
31	
321	
322	
326	
35	
34	
341	
345	
35	
35	
37	
38	

39	مؤونات تغير المخزونات	
40	**الصنف 4 : حسابات دائنة**	
421	حسابات الخصوم المتداولة	
	سندات المساهمة (مؤسسات عمومية و شركات مختلطة و خاصة و أخرى)	
422	سلفات	

390	- خسائر القيمة عن مخزونات البضائع	
391	- خسائر القيمة عن المواد الأولية واللوازم	
392	خسائر القيمة عن التموينات الأخرى	
393	- خسائر القيمة عن إنتاج المخزون الجاري	
394	- خسائر القيمة عن إنتاج الخدمات الجاري إنجازه	
395	- خسائر القيمة عن المخزونات من المنتجات	
397	- خسائر القيمة عن المخزونات الخارجية	
401	يصنف حسب وحدة حسابات المديرية الأصلية	
402	سندات الفروع المتحدة	
403	سندات المساهمة الأخرى	
404	سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة (المؤسسات المشاركة)	
405	- السندات التي تمثل حق التعيين (السندات والقسائم)	
406	- الحصص في المؤسسات الخاضعة	
407	- الأسهم الأخرى أو السندات المعتبرة مثل الأسهم	
408	السندات، قسائم الخزينة وقسائم الصندوق القصيرة الأجل	
409	- قيم التوظيف المقولة الأخرى و الحصص الدائنة للعملاء	

425	سندات التوظيف	503 508	- الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية - قيم التوظيف المنقولة الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة
424	قروض	274 376	- القروض و الحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار – التمويل - الحسابات الدائنة الأخرى المتنوعة
425	سلف و تسبيقات على الاستثمارات	409	الموردون المدينون: التسبيقات والمدفوعات على الحساب الواجب الحصول عليه و الحسابات الدائنة الأخرى
426	كفالات مدفوعة	275	الودائع و الكفالات المدفوعة
429	ديون أخرى للاستثمارات	467	الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة
430	سلف للموردين	409	الموردون المدينون: التسبيقات والمدفوعات على الحساب الواجب الحصول عليه و الحسابات الدائنة الأخرى
435	اقتناءات مدفوعة	409	الموردون المدينون: التسبيقات والمدفوعات على الحساب الواجب الحصول عليه و الحسابات الدائنة الأخرى
438	تخفيضات منتظرة	409	الموردون المدينون: التسبيقات والمدفوعات على الحساب الواجب الحصول عليه و الحسابات الدائنة الأخرى
440	شركاء (المساهمات)	456	الشركاء العمليات عن رأس المال
448	ديون على الشركات المتبقية	266 267 268	- الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع - الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات خارج المجمع - الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة
456	ضرائب على دخل القيم المنقولة	442	الدولة، الضرائب و الرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى
457	رسوم قابلة للاسترجاع و اقتطاعات	442	الدولة، الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى

462	سلفات على الخدمات	409	الموردون المدينون: التسبيقات والمدفوعات على الحساب، الواجب الحصول عليها، و الحسابات الدائنة الأخرى
463	سلفات للمستخدمين	425	المستخدمون – التسبيقات والمدفوعات على الحساب الممنوحة
464	سلفات على الضرائب و الرسوم	444 445	– الدولة – الضرائب على النتائج – الدولة – الرسوم على رقم الأعمال
465	سلفات على الضرائب المالية	457	الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة
466	سلفات على المصاريف المختلفة	467	الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة
468	مصاريف محسوبة سلفا (أكثر من عام)	138	مقترضات أخرى وأعباء مؤجلة
468	مصاريف محسوبة سلفا (أقل من عام)	486	الأعباء المعاينة مسبقا
469	نفقات في انتظار التخصيص	47	الحسابات الانتقالية أو الانتظارية
470	الزبائن	411 416 419	– الزبائن – الزبائن المشكوك فيهم – الزبائن الدائنون – التسبيقات المستلمة المطلوب منحه والموجودات الأخرى الواجب إعدادها
471	الزبائن – الاقتطاعات للضمان	411	الزبائن، أو إنشاء حساب فرعي مثال : 412
478	فواتير التحرير	417 418	– الحسابات الدائنة عن أشغال أو خدمات جار إنجازها – الزبائن – المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد
479	أوراق تجارية للتحصيل	413	الزبائن والمستندات المطلوب تحصيلها
480	أموال موضوعة تحت الموثق		توضع حساب فرعي 516
483	حسابات لدى الخزينة	515	الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية

481	حسابات لدى المؤسسات المالية		الهيئات المالية الأخرى
485	حسابات مصرفية		بنوك الحسابات الجارية
486	حسابات بريدية		الخزينة العمومية والمؤسسات العمومية
487	المستندات		الصندوق
488	الحوالات مدفوعة و المعتمدات		وكالات التسويقات والإعتمادات
489	تحويلات من حساب إلى آخر		تحويلات الأموال
49	مؤونات تدني حسابات الدائنة		- خسائر القيمة عن الحسابات و الحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات
			- خسائر القيمة عن السندات الأخرى المثبتة
			- خسائر القيمة عن الأصول المالية الأخرى المثبتة
			- خسائر القيمة عن حسابات الزبائن
			- خسائر الأهمة من حسابات المجمع و عن الشركاء
			- خسائر الأهمة عن حسابات متنوعين مختلفين
			- خسائر القيمة عن القيم الموضعة في البنوك و الخزينة و الوسائل المالية
			- خسائر القيمة عن الإكتتابات لمناهد للتسويقات والإعتمادات
			الصنف 5 : المبلون
50	حسابات الأصول المالية		
520	قروض مماثلة		
521	قروض مصرفية		
522	إعتمادات الإستثمار		

		يصنف حسب رصيد الحسابات للدائنة الأصلية
162		- الأقل أصدار للسندات القابلة للتحويل
163		- الأكثر لسندات المثبتة الأخرى
164		الأكثر لحسابات لدى مؤسسات القرض
404		موردو الأصول

523	قروض أخرى	168 171 172 173 178	- اقتراضات أخرى ودیون مماثلة - ديون المرتبطة بمساهمات المجمع - ديون المرتبطة بمساهمات خارج المجمع - الديون المرتبطة بشركات في شكل مساهمة الديون الأخرى المرتبطة بمساهمات
524	موردون حجز الضمان	404	موردو التثبيتات
525	كفالات مقبوضة	165	الودائع و الكفالات المقبوضة
526	يداعات التسديد	419	الزبائن الدائنون – التسبيقات المستلمة المطلوب منحه والموجودات الأخرى الواجب إعدادها
528	ديون أخرى للاستثمار	168	اقتراضات أخرى ودیون مماثلة
530	موردون	401	موردو المخزونات والخدمات
538	فواتير للاستلام	408	موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها
540	مكافأة نهاية الدفع	467	الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة
543	ضرائب على الرواتب و الأجور	447	الضرائب الأخرى والرسوم و التسديدات المماثلة
545	أقساط الشركة المقتطعة	431 438	- الضمان الاجتماعي - الهيئات الاجتماعية – الأعباء الواجب دفعها والمنتوجات المطلوب استلامها
546	معارضون في سداد الأجور	427	المستخدمون – الاعتراضات على الأجور
547	رسوم مستحقة على المبيعات	445	الدولة – الرسوم على رقم الأعمال
551	مساهمات للتسديد	456	الشركاء العمليات عن رأس المال
555	حسابات جارية للشركاء	455	الشركاء – الحسابات الجارية

556	قسائم و حصص أرباح للدفع		الشركاء – الحصص الواجب دفعها
558	ديون للشركاء حليفة		عمليات المجمع
562	ديون الخدمات		– موردو المخزونات والخدمات
563	مستخدمون		– الحسابات الأخرى ذات العلاقة أو المدينة
			– المستخدمون – الأجور المستحقة
			– المستخدمون – الودائع المستردة
			– المستخدمون – الأعباء الواجب دفعها والمقترضات المطلوب استلامها
564	ضرائب الاستغلال الواجبة الأداء		الدولة – الضرائب على النتائج
			– الضرائب الأخرى والرسوم والمدفوعات المماثلة
565	دائنو التسديدات الجارية		الفوائد المستحقة
566	دائنو التصنيف المحققة		– التعهدات الخاصة مع الدولة والجماعات الإقليمية
			– الهيئات الدولية
			– الدولة: الأعباء الواجب دفعها والمستحقات المطلوب استلامها (خارج الضريبة)
568	الهيئات الاجتماعية		– التحملات الأخرى ذات الصلة أو المدينة
			– المضمون الاجتماعي
			– الهيئات الاجتماعية الأخرى
570	تسبيقات و سلفات مقبوضة من الزبائن		– الهيئات الاجتماعية – الأعباء الواجب دفعها والإيرادات المطلوب استلامها
			الزبائن الدائنون – التسبيقات المستلمة المطلوب دفعها و الموجودات الأخرى ذات الصلة
577	تخفيضات صفقة للفتح		الزبائن الدائنون – التسبيقات المستلمة المطلوب دفعها والموجودات الأخرى الواجب إعدادها

578	عناصر ذات علاقة في الحساب سابقا (أكثر من عام)		138
578	مقرضات نقدية في الصندوق (أقل من عام)		487
579	مدخولات في انتظار التحصيل		47
583	سندات للدفع و أوراق الإقراض		473
	– مورد السندات الواجب دفعها		435
588	– مورد تخويلات المنتوجات المطلوب دفعها		519
	مدفوعات مصرفية		
	الصنف 6 : التكاليف		
60	بضائع مستهلكة		600
61	موارد و لوازم مستهلكة		601
	– المواد الأولية		602
	– التموينات الأخرى		605
	– مشتريات اللحدات والتجهيزات والأشغال		607
	– المشتريات غير المخزونة من المواد واللوازم		608
	– مصاريف الشراء التابعة		609
	– التخفيضات و الرسومات و المحسومات المتحصل عليها عن مشتريات		
620	النقل		624
621	الإيجارات و تكاليف إيجارية		613
	– الإيجارات		
622	صيانة و إصلاحات		615
624	وثائق		616

625	أجور الغير	604 611 617 621 622 651	- مشتريات الدراسات والخدمات المؤداة - التناول العام - الدراسات والأبحاث - العاملون الخارجون عن المؤسسة - أجور الوسطاء والأتعاب - الأتاوى المتزودة على الامتيازات والبراءات والرخص و برامج المعلوماتية والحقوق والقيم المماثلة
626	الإشهار	623	الإشهار والنشر والعلاقات العمومية
627	النقالات و استقبالات	625	التنقلات و المهمات و الاستقبالات
628	بريد و مواصلات سلكية و لا سلكية	626	مصاريف البريد والإتصالات السلكية و اللاسلكية
630	أجور المستخدمين	631	أجور المستخدمين
631	أجور الشركاء	631	أجور المستخدمين
632	تعويضات و أداءات مباشرة	638	أعباء المستخدمين الأخرى
633	المساهمة في الأرباح	632	مساهمة المستأجرون في الأرباح (حساب فرعي مخصص للفتح)
634	مساهمات في النشاطات الإجتماعية	637	الأعباء الإجتماعية الأخرى
635	اشتراكات اجتماعية	635 636	- الإشتراكات المدفوعة للهيئات الإجتماعية - الأعباء الإجتماعية للمستغل الفردي
641	رسوم على النشاط المهني	642	الضرائب والرسوم غير المسترجعة عن رقم الأعمال
643	ضرائب غير مباشرة	645	الضرائب والرسوم الأخرى (خارج الضرائب عن النتائج)
644	رسوم خاصة	645	الضرائب والرسوم الأخرى (خارج الضرائب عن النتائج)
646	أداءات التسجيل	645	الضرائب والرسوم الأخرى (خارج الضرائب عن النتائج)

647	رسوم جمركية	645	الضرائب والرسوم الأخرى (خارج الضرائب عن النتائج)
648	أتاوات و ضرائب و رسوم أخرى	641 645	- الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة عن الأجور - الضرائب و الرسوم الأخرى (خارج الضرائب عن النتائج)
650	فوائد القروض	661	أعباء الفوائد
651	فوائد الحسابات الجارية و الودائع الدائنة	661	أعباء الفوائد
653	فوائد مصرفية	661	أعباء الفوائد
654	خصومات ممنوحة	709	التخفيضات و التنزيلات و الحسومات الممنوحة
655	مصاريف البنك و التحصيل	627	الخدمات المصرفية وما شابهها
656	مصاريف شراء السندات	627	الخدمات المصرفية وما شابهها
657	عمولة منح القروض و الكفالات و الضمانات	627	الخدمات المصرفية وما شابهها
660	تأمينات	616	أقساط التأمين
668	بدل الحضور	653	أتعاب حضور
669	مصاريف أخرى مختلفة	628 656 657 658	- الإشتراكات و المستحقات - الغرامات و العقوبات و الإعانات الممنوحة، والهبات و القرعات - الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري - أعباء أخرى للتسيير الجاري
682	مخصصات الاستهلاك	681 685 686	- المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة والأصول غير الجارية - المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة - الأصول الجارية - المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة - العناصر المالية
685	مخصصات المؤونات	681 685	- المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة والأصول غير الجارية - المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة - الأصول الجارية
690	إعانات ممنوحة	656	الغرامات والعقوبات والإعانات الممنوحة، والهبات والتبرعات

654	ديون معدومة غير قابلة للتحصيل	654	- خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحصيل
		664	- الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات
	الصنف7 : المنتوجات		
70	بيوع البضائع	700	المبيعات من البضائع
71	إنتاج مباع	701	- المبيعات من المنتوجات التامة المصنعة
		702	- المبيعات من المنتوجات الوسيطة
		703	- المبيعات من المنتوجات المتبقية
		704	- مبيعات الأشغال
		708	- منتوجات الأنشطة الملحقة
72	إنتاج مخزون	723	- تغير المخزونات الجارية
		724	- تغير المخزونات من المنتجات
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة	731	- الإنتاج المثبت للأصول المعنوية
		732	- الإنتاج المثبت للأصول العينية
74	إعانات متنوعة	705	- مبيعات الدراسات
		706	- تقديم الخدمات الأخرى
770	منتوجات مالية	761	- منتوجات المساهمات
		762	- عائدات الأصول المالية
		768	- المنتوجات المالية الأخرى
779	منتوجات أخرى مختلفة	751	- الأتاوى عن الامتيازات والبراءات والتراخيص وبرامج المعلوماتية والقيم المماثلة
		753	- أتعاب الحضور وأتعاب الإداريين أو المسير
		755	- فائض الضجة عن العمليات التي تمت بصورة مشتركة

		- المنقولات الإستثنائية عن عمليات التسيير	757
		- المنقولات الأخرى للتسيير الجاري	758
750	إعانات مستلمة		
		- إعادة التوازن	741
		- إعانات أخرى للاستغلال	748
		- إقتطاع إعانات الإستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية	734
754	مدخولات القيم المتنازل عنها	مدخولات عن الحسابات الدائنة المهيكلة	756
	ضرائب على الأرباح		
885	ضريبة على الأرباح	الضرائب عن الأرباح المنجزة على نتائج الأنشطة العادية	695

ملحق رقم (02) :

عرض الاستبيان باللغة العربية

الجمهـــورية الجـــزائرية الديمـــقراطية الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلمي
جـــامعة ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية
فرع: محاسبة ومالية
تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إستمارة إستبيان

في إطار التحضير لإعداد مذكرة الماستر

للطالب: عمر لشهب

(بعنوان: تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري
– دراسة حالة عينة من المؤسسات بمدينة ورقلة)

سيدي، سيدتي:

في إطار تحضير مذكرة ماستر الموسومة بعنوان: **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، أرجو من سيادتكم المشاركة والمساهمة في إثراء موضوع بحثي، من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة بهذه الإستمارة، وهذا سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم كمهنيين بمؤسستكم أو كمسؤوليين حول النظام المحاسبي المالي بعد تطبيقه.

ونظرا لأهمية هذه الدراسة في توضيح وتحليل موضوع البحث أو لما سيترتب عليه من نتائج يمكن تعميمها، نعتقد بأنكم سوف تولون كل الإهتمام والجدية في الإجابة على هذه الأسئلة، علما أن معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي وإثراء موضوع البحث.
ونشكركم مسبقا على مساعدتكم لنا في إتمام هذه الدراسة.

ملاحظة: يرجى التكرم بوضع *علامة* **(X)** واحدة أمام الخانة المناسبة لكل سؤال.

تفضلوا، سيدي، سيدتي، فائق التقدير والإحترام.

أولا : معلومـــات عـــامة

1. الاسم (اختياري):.....

2. الجنس: ☐ ذكـــــر ☐ أنـــثى

3. السن: ☐ أقل من **30** سنة ☐ **31**– **40** ☐ **41**– **50** ☐ أكبر من **50**

4. الشهادة المحصل عيها: ☐ شهادة علمية ☐ شهادة مهنية

5. المؤسسة : .....

6. القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة: ☐ عمومي ☐ خاص ☐ مختلط

7. نوع المنصب الحـــالي الذي تشغـــله:

☐ مراجع داخلي ☐ إطار محاسبي ومالي ☐ إطار جبائي

8. الأقدمية في المؤسسة:

☐ أقل من **5** سنوات ☐ **5**– **10** سنوات ☐ أكثر من **10** سنوات

9. عنوان بريدك الالكتروني (اختياري): ..... /الهاتف (اختياري):.....

ثانياً : الإنتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي

العبارة	غير موافق	محايد	موافق
10. توفر للمؤسسة إمكانيات تسمح لها الإنتقال بتطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) ؛			
11. عدم توفر طريقة منهجية واضحة تضبط وتحدد آلية الإنتقال لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)			
12. ساهمت البرامج المعلوماتية بشكل كبير في نجاح الإنتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF)			
13. واجهت المؤسسة صعوبة في طريقة الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي(SCF)،في ما يخص قواعد التسجيل ؛			
14. ساهم مخطط الحسابات الذي يقابل حسابات المخطط الوطني للمحاسبة بحسابات النظام المحاسبي المالي (SCF)، في إنجاح عملية الإنتقال ؛			
15. وفقت المؤسسة إلى حد كبير في الإنتقال السليم إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛			
16. قامت المؤسسة بتكييف أنظمة المعلومات وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي(SCF) ؛			

ثالثا : تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

العبارة	غير موافق	محايد	موافق
17. لم تستطع المؤسسة تطبيق لما ورد في النظام المحاسبي المالي (SCF) بصفة كلية؛			
18. يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي (SCF) مع إحتياجات مؤسستكم ؛			
19. هناك إهتمام وإلمام من قبل المحاسبين بما جاء في النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛			
20. المخرجات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) صالحة لإتخاذ القرار بدون تغيير ؛			
21. يتميز النظام المحاسبي المالي (SCF)بالوضوح وسهولة التطبيق ؛			
22. تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؛			
23. النظام المحاسبي المالي (SCF) يغطي كل النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني ؛			
24. لقد اطلعت على النظام المحاسبي المالي الجزائري(SCF) ؛			
25. نسبة إطلاعك على النظام المحاسبي المالي (SCF)كبيرة جداً ؛			
26. القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي(SCF) يجب أن تراجع وفق المعايير الدولية للمراجعة ؛			
27. يستجيب النظام المحاسبي المالي (SCF)بشكل كبير لاحتياجات المستعملين ؛			
28. القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تتوفر فيها الشفافية ؛			
29. هناك أحداث لا يمكن معالجتها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛			
30. النظام المحاسبي المالي (SCF) يساعد على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية ؛			
31. هناك تداخل بين النظام المحاسبي المالي والقانون التجاري الجزائري ؛			
32. المحاسب في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) له أهمية كبيرة من حيث المساعدة في إتخاذ القرار؛			

رابعا :الجانب المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

العبارة	غير موافق	محايد	موافق
33. أؤيد فكرة إصلاح نظام التعليم و التكوين المحاسبيين في الجزائر ؛			
34. لم تتضمن الإجراءات التحضيرية برمجة دورة تكوينية ؛			
35. عدم كفاية المدة المحددة للدورة التكوينية لفهم النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛			
36. الجهة الداخلية للمؤسسة هي المكلفة بإجراء الدورة التكوينية ؛			

37. هناك نقص كبير في المستوى المعرفي في مجال النظام المحاسبي المالي(SCF) ؛			
38. النظام المحاسبي المالي (SCF) له تأثير على نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات التي يقدمها.			
39. نوعية المعلومات المقدمة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)ذات جودة عالية ؛			
40. المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي(SCF) تعبر أكثر عن الواقع الإقتصادي ؛			
41. المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي(SCF) ملائمة لقياس أداء المؤسسة ؛			
42. يعتبر مستوى الشفافية في المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي(SCF) مقبول جداً ؛			
43. تواجه المؤسسةصعوبات كبيرة في تقييم استثماراتها ؛			
44. يعتبر تقييم قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلق بتقييم أداء الخزينة في المؤسسة جد فعالة ؛			
45. يتم تقييم المخزون وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛			
46. غياب أسواق نشطة يحد استخدام القيمة العادلة في التقييم ؛			
47. استخدام القيمة العادلة في التقييم يحمل المؤسسة أعباء كبيرة ؛			
48. قامت المؤسسة ببناء نماذج للتقييم ؛			

خامساً: الجانب الضريبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

العبارة	غير موافق	محايد	موافق
49. لا يتوافق القانون الجبائي مع تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)			
50. يحتاج التسيير الجبائي بمؤسستكم إلى تطوير بالشكل الذي يسمح بتوافق مع النظام المحاسبي المالي (SCF)			
51. يتلائم نظام المعلومات المحاسبي مع المتطلبات الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛			
52. يجب تحديث النظام الجبائي في الجزائر لمسايرة تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) ؛			
53. لا يوجد تكامل بين المحاسبة والجباية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ؛			
54. يوجد تضارب بين المخرجات المحاسبية والمخرجات الجبائية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF).			

شكرا جزيلا على حسن تعاونكم.

ملحق رقم (03) :

عرض الاستبيان باللغة الانجليزية

THE PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

Ministry of higher education and scientific research

University of Ouargla

Faculty of Economic and commercial and business Sciences

Department of: commercial sciences

Branch: Accounting and Finance

Specialization: Deep studies in accounting and fiscal

Questionnaire form *

Within the preparation of project paper for Master Degree

Student: Omar Lacheheb

Titled: Assessment of the application for the Algerian financial accounting system

Case Study: A sample of institutions in Ouargla

Sir, Madam:

Under the preparation of project paper for Master Degree entitled: **Assessment of the application for the Algerian financial accounting system**, I request you to participate in and contribute to the enrichment subject of research, through your kind answer, among the questions in this form, and this is an effort to learn your point of view as professional about your attitude towards the system after the application of financial accounting.

Given the importance of this study is to clarify and analyze the subject matter in which would lead to the results can be generalized, we believe that you will give all the attention and seriousness in answering these questions, note that your information will only be used under scientific research and enriching the research topic.

We thank you in advance for your help in completing this study.

Note: Please kindly mark (x) once before the appropriate box for each question.

Please accept, Sir, Madam, the assurances of esteem and respect.

* This questionnaire was distributed in Arabic, and English.

General Information

1. Name (optional):……..
2. Gender: ☐ male ☐ female
3. Age: ☐ less than 30 years ☐ 31-40 ☐ 41-50 ☐ more than 50
4. Certificate Obtained: ☐ Academic Certificate ☐ Professional Certificate
5. Organization:……..
6. Sector which the organization is belong ☐ Public ☐ Private ☐ mixed
7. Type of current occupied position :
   ☐ Internal Auditor ☐ Executive Accounting and financial ☐ Executive Fiscal
8. Seniority in the organization:
   ☐ Less than 5 years ☐ 5-10 years ☐ more than 10 years
9. E-mail address (optional):…….Tel N(optional):

First: moving to the application of financial accounting system

Phrase	Disagree	Neutral	Agree
10. The Organization have the requirements that allows to apply financial accounting system (SCF)			
11. Absence of a clear method controls and determinate mechanism of moving to apply the financial accounting system (SCF)			
12. The software programs contributed to the success of the moving to the application of the financial accounting system (SCF)			
13. The organization faced difficulties on moving to the financial accounting system (SCF) especially for registration rules			
14. Chart of accounts that meets the accounts of the national plan of accounting to the Accounts for the financial accounting system (SCF) contributed to the success of the transition.			
15. The organization succeeded to a great extent in the transition to proper financial accounting system (SCF)			
16. The organization adapted the information systems according to the requirements financial accounting system (SCF)			

Second: Application of the Financial Accounting System (SCF)

Phrase	Disagree	Neutral	Agree
17. The organization could not fully apply the financial accounting system (SCF) standards			
18. Content of the financial accounting system (SCF) compatible with you organization requirements			
19. The is an interest and familiarity from the accountants toward the financial			

accounting system (SCF)			
20. Accounting output in the financial accounting system (SCF) is valid to take decisions without change			

21. The financial accounting system (SCF) is clear and easy to apply it			
22. The financial statements that made according to the financial accounting system (SCF) help to analyze the current financial position of the organization			
23. The financial accounting system (SCF) covers all the shortcomings in the National Accounting Plan			
24. I have reviewed the Algerian financial accounting system (SCF)			
25. Your viewing rate toward the financial accounting system (SCF) is very high			
26. The financial statements for the financial accounting system (SCF) must be reviewed according to auditing international standards			
27. the financial accounting system (SCF) response largely to the users requirements			
28. The financial statements that made according to the financial accounting system (SCF) have the transparency			
29. Some events could not be treated by the financial accounting system (SCF)			
30. The financial accounting system (SCF) helps to provide the requirement for the financial and administrative control			
31. There is an overlap between the financial accounting system and the Algerian commercial code			
32. The accountant under the financial accounting system (SCF) is important in helping to take the decision			

Third: The Accounting Side to apply the financial accounting system (SCF)

Phrase	Disagree	Neutral	Agree
33. I support the idea for fixing the education and training system for the accountants in Algeria			
34. Preparatory procedures does not include a training cycle			
35. The training cycle period not enough to understand the financial accounting system (SCF)			
36. The inner side of the organization is responsible to make the training cycle			
37. Lack of knowledge on the financial accounting system (SCF)			
38. The financial accounting system (SCF) has an effect on the accounting information system and the quality of information that provide			
39. The quality of the information given according to the financial accounting system (SCF) is high			
40. The information which is result of the financial accounting system (SCF) generally reflects the economic fact			

41. The information which is result of the financial accounting system (SCF) is suitable to measure the organization performance			
42. Level of transparency in the financial accounting system (SCF) is acceptable			
43. The organizations face difficulty in valuing their investments			
44. The evaluation of the financial accounting system which is related to the evaluation of the treasury performance in the organization is highly effective			
45. The evaluation of the stock to be done by the financial accounting system (SCF)			
46. Absence of the active markets limits the using of the fair value in the assessment			
47. Using the fair value in the assessment lead the organization to carry huge costs			
48. The organization built an evaluation models			

Fourth: the Taxation side for the Application of the financial Accounting System (SCF)

Phrase	Disagree	Neutral	Agree
49. The fiscal code does not match the application of the financial accounting system (SCF)			
50. The fiscal management in your organization requires to be developed toward the form that makes it in match with the financial accounting system (SCF)			
51. The accounting information system matches the fiscal requirements under the financial accounting system (SCF)			
52. In Algeria the fiscal system must be developed to keep pace with the financial accounting system (SCF)			
53. There is no integration between the accounting and the fiscal under the financial accounting system (SCF)			
54. There is a conflict between the accounting output and the fiscal output under the financial accounting system (SCF)			

Thank you for your kind cooperation

ملحق رقم (04) :

نتائج الاستبيان وفق برنامج spss

Statistics

		الجنس	السن	الشهادة	القطاع	المنصب	الأقدمية
N	Valid	30	30	30	30	30	30
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		1.13	2.03	1.23	1.23	1.93	1.73
Std. Deviation		.346	1.098	.430	.430	.365	.907

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	26	86.7	86.7	86.7
	أنثى	4	13.3	13.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	>30ANS	13	43.3	43.3	43.3
	30ans-40ans	7	23.3	23.3	66.7
	41ans-50ans	6	20.0	20.0	86.7
	<50	4	13.3	13.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

الشهادة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	علمية	23	76.7	76.7	76.7
	مهنية	7	23.3	23.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

القطاع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	عمومي	23	76.7	76.7	76.7
	خاص	7	23.3	23.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

المنصب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	داخلي مراجع	3	10.0	10.0	10.0
	ومالي محاسبي إطار	26	86.7	86.7	96.7
	جبائي إطار	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

الأقدمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	>5ans	17	56.7	56.7	56.7
	5ans-10ans	4	13.3	13.3	70.0
	<10ans	9	30.0	30.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

امكانية الانتقال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	19	63.3	63.3	63.3
	محايد	7	23.3	23.3	86.7
	موافق	4	13.3	13.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

منهجية الانتقال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	17	56.7	56.7	56.7
	محايد	6	20.0	20.0	76.7
	موافق	7	23.3	23.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

البرامج المعلوماتية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	13.3	13.3	13.3
	محايد	4	13.3	13.3	26.7
	موافق	22	73.3	73.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

قواعد التسجيل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	14	46.7	46.7	46.7
	محايد	5	16.7	16.7	63.3
	موافق	11	36.7	36.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

مخطط حسابات الانتقال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	16.7	16.7	16.7
	محايد	6	20.0	20.0	36.7
	موافق	19	63.3	63.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

التوفيق في الانتقال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	6	20.0	20.0	20.0
	محايد	11	36.7	36.7	56.7
	موافق	13	43.3	43.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تكييف أنظمة المعلومات المحاسبية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	13.3	13.3	13.3
	محايد	4	13.3	13.3	26.7
	موافق	22	73.3	73.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

Statistics

		امكانية الانتقال	البرامج المعلوماتية	منهجية الانتقال	قواعد التسجيل	مخطط حسابات الانتقال
N	Valid	30	30	30	30	30
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		1.77	2.60	1.67	1.90	2.47
Std. Deviation		.774	.724	.844	.923	.776

Statistics

	التوفيق في الانتقال	تكييف أنظمة المعلومات المحاسبية	امكانية التطبيق	التوافق والاحتياجات	اهتمام المحاسبين	مخرجات النظام واتخاذ القرار	الوضوح وسهولة التطبيق	تحليل الوضعية المالية	تغطية نقائص المخطط	الاطلاع على النظام	نسبة الاطلاع على النظام	القوائم المالية والمراجعة	احتياجات المستعملين	شفافية القوائم المالية	المعالجة المحاسبية	الرقابة الادارية والمالية في النظام	النظام والقانون التجاري	المحاسب والنظام
N Valid	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean	2.23	2.60	1.93	2.63	2.23	2.30	2.30	2.63	2.20	2.70	2.10	2.37	2.40	2.43	2.13	2.53	2.03	2.37
Std. Deviation	.774	.724	.944	.669	.858	.702	.794	.718	.761	.535	.923	.669	.814	.679	.776	.730	.669	.765

Statistics

	التعليم والتكوين المحاسبي	الدورات التكوينية	مدة الدورات التكوينية	جهة اجراء التكوين	المستوى المعرفي	التأثير على نظام المعلومات	جودة المعلومات	التعبير عن الواقع الاقتصادي	قياس أداء المؤسسة	الشفافية في النظام	صعوبة التقييم	تقييم أداء الخزينة	تقييم المخزون	التقييم والسوق	القيمة العادلة	نماذج التقييم
N Valid	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean	2.77	2.07	2.67	2.23	2.63	2.40	2.40	2.60	2.63	2.53	2.33	2.40	2.37	2.57	2.30	1.43
Std. Deviation	.568	.868	.547	.898	.615	.814	.675	.621	.669	.681	.844	.675	.809	.568	.651	.504

Statistics

		القانون الجبائي	التسيير الجبائي	نظام المعلومات المحاسبي والجبائي	التحديث الجبائي	التكامل المحاسبي الجبائي	المخرجات المحاسبية والجبائية
N	Valid	30	30	30	30	30	30
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		2.03	2.43	2.03	2.57	2.30	2.23
Std. Deviation		.615	.679	.765	.728	.651	.626

Statistics

		m1	m2	m3	m4
N	Valid	30	30	30	30
	Missing	0	0	0	0
Mean		2.1762	2.3458	2.3958	2.1333
Std. Deviation		.31317	.36360	.42345	.57135

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
امكانية الانتقال	30	1.77	.774
منهجية الانتقال	30	1.67	.844
البرامج المعلوماتية	30	2.60	.724
قواعد التسجيل	30	1.90	.923
مخطط حسابات الانتقال	30	2.47	.776
التوفيق في الانتقال	30	2.23	.774
تكييف أنظمة المعلومات المحاسبية	30	2.60	.724
امكانية التطبيق	30	1.93	.944
التوافق والاحتياجات	30	2.63	.669
اهتمام المحاسبين	30	2.23	.858
مخرجات النظام واتخاذ القرار	30	2.30	.702
الوضوح وسهولة التطبيق	30	2.30	.794
تحليل الوضعية المالية	30	2.63	.718
تغطية نقائص المخطط	30	2.20	.761
الاطلاع على النظام	30	2.70	.535
نسبة الاطلاع على النظام	30	2.10	.923
القوائم المالية والمراجعة	30	2.37	.669
احتياجات المستعملين	30	2.63	.615
شفافية القوائم المالية	30	2.43	.679
المعالجة المحاسبية	30	2.13	.776
الرقابة الادارية والمالية فى النظام	30	2.53	.730
النظام والقانون التجاري	30	2.03	.669
المحاسب والنظام	30	2.37	.765
التعليم والتكوين المحاسبي	30	2.77	.568
الدورات التكوينية	30	2.07	.868
مدة الدورات التكوينية	30	2.67	.547
جهة اجراء التكوين	30	2.23	.898
المستوى المعرفي	30	2.63	.615
التأثير على نظام المعلومات	30	2.40	.814
جودة المعلومات	30	2.40	.675
التعبير عن الواقع الاقتصادي	30	2.60	.621
قياس أداء المؤسسة	30	2.63	.669
الشفافية في النظام	30	2.53	.681

صعوبة التقييم	30	2.33	.844
تقييم أداء الخزينة	30	2.40	.675
تقييم المخزون	30	2.37	.809
التقييم والسوق	30	2.57	.568
القيمة العادلة	30	2.30	.651
نماذج التقييم	30	1.43	.504
القانون الجبائي	30	2.03	.615
التسيير الجبائي	30	2.43	.679
نظام المعلومات المحاسبى والجبائى	30	2.03	.765
التحديث الجبائي	30	2.57	.728
التكامل المحاسبي الجبائي	30	2.30	.651
المخرجات المحاسبية والجبائية	30	2.23	.626
m1	30	2.1762	.31317
m2	30	2.3458	.36360
m3	30	2.3958	.26986
m4	30	2.1333	.57135
Valid N (listwise)	30		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
امكانية الانتقال	30	1,77	,774
منهجية الانتقال	30	1,67	,844
البرامج المعلوماتية	30	2,60	,724
قواعد التسجيل	30	1,90	,923
مخطط حسابات الانتقال	30	2,47	,776
التوفيق في الانتقال	30	2,23	,774
تكييف أنظمة المعلومات المحاسبية	30	2,60	,724
m1	30	2,1762	,31317
Valid N (listwise)	30		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
امكانية التطبيق	30	1,93	,944
التوافق والاحتياجات	30	2,63	,669
اهتمام المحاسبين	30	2,23	,858
مخرجات النظام واتخاذ القرار	30	2,30	,702
الوضوح وسهولة التطبيق	30	2,30	,794
تحليل الوضعية المالية	30	2,63	,718
تغطية نقائص المخطط	30	2,20	,761
الاطلاع على النظام	30	2,70	,535
نسبة الاطلاع على النظام	30	2,10	,923
القوائم المالية والمراجعة	30	2,37	,669
احتياجات المستعملين	30	2,63	,615
شفافية القوائم المالية	30	2,43	,679
المعالجة المحاسبية	30	2,13	,776
الرقابة الادارية والمالية في النظام	30	2,53	,730
النظام والقانون التجاري	30	2,03	,669
المحاسب والنظام	30	2,37	,765
m2	30	2,3458	,36360
Valid N (listwise)	30		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
التعليم والتكوين المحاسبي	30	2,77	,568
الدورات التكوينية	30	2,07	,868
مدة الدورات التكوينية	30	2,67	,547
جهة اجراء التكوين	30	2,23	,898
المستوى المعرفي	30	2,63	,615
التأثير على نظام المعلومات	30	2,40	,814
جودة المعلومات	30	2,40	,675
التعبير عن الواقع الاقتصادي	30	2,60	,621
قياس أداء المؤسسة	30	2,63	,669
الشفافية في النظام	30	2,53	,681
صعوبة التقييم	30	2,33	,844
تقييم أداء الخزينة	30	2,40	,675
تقييم المخزون	30	2,37	,809
التقييم والسوق	30	2,57	,568
القيمة العادلة	30	2,30	,651
نماذج التقييم	30	1,43	,504
m3	30	2,3958	,26986
Valid N (listwise)	30		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
القانون الجبائى	30	2,03	,615
التسيير الجبائى	30	2,43	,679
نظام المعلومات المحاسبي والجبائي	30	2,03	,765
التحديث الجبائي	30	2,57	,728
التكامل المحاسبي الجبائي	30	2,30	,651
المخرجات المحاسبية والجبائية	30	2,23	,626
m4	30	2,1333	,57135
Valid N (listwise)	30		

الفهرس

الفهرس **الصفحة**

الإهداء III
الشكر IV
ملخص V
قائمة المحتويات VI
قائمة الجداول X
قائمة الأشكال XI
قائمة الملاحق XII
المقدمة XIII
طرح الإشكالية..... أ
مبررات اختيار الموضوع ..... ب
أهداف الدراسة..... ت
حدود الدراسة..... ت
منهج البحث..... ث
تقسيمات البحث..... ث
الدراسات السابقة ..... ح
الفصل الأولى : الاطار النظري للممارسات المحاسبية..... 01
تمهيد 02
المبحث الأول : التطور التاريخي للمحاسبة وإطارها النظري..... 03
المطلب الأول : التطور التاريخي للمحاسبة..... 03
1. المحاسبة في العصور القديمة و الوسطى..... 03
2. المحاسبة في عصر التجارة..... 04
3. المحاسبة أثناء الثورة الصناعية..... 05
المطلب الثاني : النظريات المفسرة للمحاسبة..... 06
أ- النظرية الرياضية..... 06
ب- النظرية القانونية..... 07
ت- علاقة المحاسبة بالجباية..... 07
ث- النظرية الاقتصادية..... 07
المطلب الثالث : الفروض والمبادئ والأعراف المحاسبية..... 08
أولا- الفروض المحاسبية..... 08
ثانياً- المبـادئ المحاسـبية..... 10
ثالثاً – المحددات المحاسبية (القيود المحاسبية) 12
المطلب الرابع : المحاسبة نظام للمعلومات..... 13
1. تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات..... 13
2. تعريف المعلومات المحاسبية..... 14
3. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية..... 14
4. جودة المعلومات المالية..... 19
المبحث الثاني : التباين الدولي للممارسة المحاسبية..... 20
المطلب الأول : المحيط المحاسبي الدولي..... 20
1. المحاسبة الأنجلوسكسونية..... 20
2. المحاسبة الأوربية..... 21

15
المطلب الثاني : أشكال ومخاطر تباين الممارسات المحاسبية بين الدول..... 23
1. التباين في تحقيق الإيراد 23
2. التباين في تحميل النفقات 24
3. تباين المصطلحات 25
4. شكل القوائم المالية 25
5. أسس القياس 26
6. توحيد القوائم المالية 26
المطلب الثالث : أسباب الاختلاف المحاسبي بين الدول..... 27
1. النظام القانوني والضريبي 27
2. النظام الاقتصادي..... 27
3. النظام السياسي 27
4. الروابط الاقتصادية والسياسية..... 28
5. مستوى التضخم..... 28
6. مصادر التمويل 28
7. مستوى التعليم..... 28
8. الثقافة 28
9. التعداد السكاني..... 28
10. الديانة..... 29
المطلب الرابع : طرق توافق الممارسات المحاسبية 30
1. الاعتراف المتبادل..... 30
2. الاعتراف المتبادل المعياري..... 30
3. التوافق المحاسبي الدولي 30
1. عولمة الاسواق المالية..... 31
2. تطور تكنولوجيا المعلومات..... 31
3. الشركات المتعددة الجنسيات..... 31
4. الاتجاه الدولي المتزايد نحو الخوصصة..... 31
5. الاتجاهات والتكتلات السياسية-الاقتصادية..... 31
المبحث الثالث : التوحيد المحاسبي الدولي..... 32
المطلب الأول: التوافق المحاسبي الدولي..... 33
1. مفهوم التوافق..... 33
2. مزايا التوافق..... 33
3. معوقات التوافق المحاسبي..... 34
المطلب الثاني : التوحيد المحاسبي..... 36
1. مفهوم التوحيد المحاسبي..... 36
2. مستويات التوحيد 36
3. فوائد التوحيد..... 37
4. الانتقادات الموجهة للتوحيد 37
المطلب الثالث : جهود المنظمات المهنية في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي..... 38
1. لجنة معايير المحاسبة الدولية (LASC) 38
2. وكالة الأمم المتحدة المختلفة بالشركات الممتدة عبر حدود الدول (unctc) 38
3. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) 38
4. الإتحاد الأوروبي (EU) 39

5. مجلس المحاسبة الإفريقي (AAC) 39
المطلب الرابع : تجارب الدول في تطبيق معايير المحاسبة الدولية..... 40
1. تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول الأوروبية 40
2. تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية 41
3. تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية 42
خلاصة..... 45
الفصل الثاني : واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر..... 46
تمهيد 47
المبحث الأول : الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي 48
المطلب الأول : دوافع تبني النظام المحاسبي المالي والمراحل الأولية لإعداده 48
أولا- دوافع تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر..... 48
ثانيا- مراحل انجاز النظام المحاسبي 49
المطلب الثاني : المراحل القانونية والتنظيمية المتعلقة باعداد النظام المحاسبي المالي..... 51
1. قانون رقم 07-11 في 25 /11/ 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي..... 51
2. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 في 26 /05/ 2008 المتضمن تطبيق أحكام قانون 07-11 53
3. قرار 26 /07/ 2008 يحدد قواعد التقييم، محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها..... 54
4. قرار رقم 72 في 2008/07/26 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة..... 55
5. التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 /2009/10 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 55
6. المرسوم التنفيذي رقم 09-110 في 07 /2009/04،يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي 56
7. قانون 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد 56
المطلب الثالث : قواعد وإجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي..... 59
1. قواعد الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي..... 59
2. الإجراءات الواجب إتباعها..... 60
3. الخطوات الإجرائية للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي..... 61
المطلب الرابع : مستجدات النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني..... 67
1. من حيث بنية الحسابات..... 69
2. من حيث المعالجة المحاسبية الجديدة..... 69
المبحث الثاني : تحليل عناصر البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي..... 71
المطلب الأول : مهنة المحاسبة والمنظمات المهنية 71
1- بالنسبة للمجلس الوطني للمحاسبة 71
2- بالنسبة للمحترفين و الممارسين للمهنة..... 73
المطلب الثاني : التعليم والتكوين المحاسبي 76
- التعليم والتكوين المحاسبي على المستوى الدولي 78

المطلب الثالث : المؤسسات الاقتصادية والمالية..... 80
أولاً - بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية 80
ثانياً- المؤسسات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي..... 82
المطلب الرابع : النظام الجبائي والقانون التجاري..... 84
المبحث الثالث : آثار وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي..... 86
المطلب الأول: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية..... 86
أولاً- أثر تطبيق النظام المحاسبي على عناصر الميزانية..... 86
ثانياً- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جدول حسابات النتائج..... 88
ثالثاً- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جدول تغيرات الأموال الخاصة..... 89
المطلب الثاني: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على قواعد التقييم المحاسبي..... 89
أولاً- قواعد عامة للتقييم..... 89
ثانياً- قواعد خاصة للتقييم. 91
المطلب الثالث: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القواعد الجبائية..... 98
أولا- على مستوى الضرائب على أرباح الشركات..... 99
ثانيا- على مستوى الإهتلاكات الخاصة بقرض الإيجار..... 100
ثالثا- على مستوى خسائر القيم (خسائر قيم الأصول الثابتة)..... 101
رابعا- على مستوى التغيير في المخزون..... 101
خامسا- على مستوى النتيجة الإجمالية والنتيجة العادية للاستغلال..... 101
أهم التعديلات التي جاء بها قانون المالية 2010 101
المطلب الرابع : انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل والتشخيص المالي..... 102
1- التحليل المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي 102
2- عملية التحليل في المؤسسة بالنسبة لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS 103
أولاً : أدوات وأساليب التحليل المالي الحديث 104
1- أساليب التحليل المالي 104
2- التحليل باستخدام المؤشرات المالية 105
انعكاسات معايير IFRS على مؤشرات التحليل المالي 105
خلاصة 108
الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة..... 109
تمهيد 110
المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية..... 111
المطلب الأول : حدود الدراسة الميدانية..... 111
- الحدود المكانية 111
- الحدود الزمانية 111
- الحدود البشرية الحدود الموضوعية 111
المطلب الثاني : تحديد مجتمع الدراسة..... 111
المطلب الثالث: إختيار العينة..... 112
المطلب الرابع : مشاكل الدراسة..... 112
المبحث الثاني مراحل إعداد الاستبيان..... 114
المطلب الأول : هيكل الاستبيان وفرضياته..... 114
المطلب الثاني : تصميم الاستبيان..... 115
المطلب الثالث : نشر الاستبيان..... 116
المطلب الرابع : معالجة الاستبيان..... 116

المبحث الثالث : معالجة وتحليل نتائج الاستبيان..... 118
المطلب الأول : خصائص عينة الدراسة**..... 118**
أولا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس**. 118**
ثانيا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن**..... 119**
ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادة المحصل عليها**..... 120**
رابعاً : توزيع أفراد عينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه**..... 120**
خامسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المنصب. **..... 121**
سادسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الأقدمية**..... 122**
المطلب الثاني : الانتقال وتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات**..... 124**
الفرع الأول: الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي**..... 124**
الفرع الثاني: تطبيق النظام النظام المحاسبي المالي**..... 125**
المطلب الثالث : الجانب المحاسبي من تطبيق النظام المحاسبي المالي**..... 128**
المطلب الرابع: الجانب الضريبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي 134
الخاتمة 136
نتائج الدراسة**..... ..... .** 137
التوصيات**..... .... 140**
أفاق البحث**..... .... 140**
قائمة المراجع 141
الملاحق..... 149
الملحق رقم 01 – جدول تطابق المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي..... 150
الملحق رقم 02 - استمارة الاستبيان بالغة العربية..... 167
الملحق رقم 03 - استمارة الاستبيان بالغة الانجليزية..... 172
الملحق رقم 04 – نتائج الاستبيان وفق برنامجSPSS 177
الفهرس..... 188